# المجلة العلمية
# لكلية أحمد بن محمد العسكرية

المجلد العاشر - العدد الأول - رجب 1446هـ - يناير 2025م

ISSN (Online): 3078 - 3070
ISSN (Print): 3078 - 3062


مجلة علمية
دورية نصف سنوية مُحكّمة

## الأبحاث باللغة العربية


الأبعاد الدستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التشريع القطري

- خالد صالح الشمري

أثر الفروق الفقهية في التورق (دراسة فقهية)

- نادر محمد أحمد القضاة

الابتكار الخالق للسّوق وإعادة ترتيب أولوليات التنمية – مراجعة تحليلية لكتاب:
«مفارقة الازدهار: كيف يمكن للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر»

- زكريا نور الدين بلخمزة


## الأبحاث باللغة الإنجليزية


قطر والدبلوماسية الإنسانية: تسخير المساعدات لبناء شراكات عالمية

- فهد بن خليفة المالكي

# المجلة العلمية

## لكلية أحمد بن محمد العسكرية



**رئيس التحرير**

الأستاذ الدكتور / محمد عرفان الخطيب

**هيئة التحرير**

الدكتور / محمد سعيد أحمد اسماعيل

الدكتور / وليد محمد عبدالعزيز

الدكتور / محمد الصالح حامدي

الدكتور / أحمد عبد القادر العبيد

الدكتور / يعقوب على جانقي

الدكتور / زكريا بلخمزة

**الهيئة الاستشارية**

الأستاذ الدكتور / حسن عبدالرحيم السيد
تخصص قانون

الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال
تخصص قانون

الأستاذ الدكتور / سيد عزيزي
تخصص ادارة اعمال

الأستاذ الدكتور / عمران بن محمد
تخصص ادارة اعمال

الأستاذ الدكتور / تركي الحمود
تخصص المحاسبة

الأستاذ الدكتور / حسين عيسى
تخصص المحاسبة

الأستاذ الدكتور / علاء الغزالي
تخصص نظم المعلومات

الأستاذ الدكتور / هاني عمار
تخصص نظم المعلومات



الأبعاد الدستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التشريع القطري

**خالد صالح الشمري**

أثر الفروق الفقهية في التورق (دراسة فقهية)

**نادر محمد أحمد القضاة**

الابتكار الخالق للسّوق وإعادة ترتيب أولويات التنمية
مراجعة تحليلية لكتاب:
«مفارقة الازدهار: كيف للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر»

**زكريا نور الدين بلخمزة**

قطر والدبلوماسية الإنسانية: تسخير المساعدات لبناء شراكات عالمية

**فهد بن خليفة المالكي**



جميع المكاتبات ترسل باسم السيد الأستاذ الدكتور رئيس تحرير المجلة العلمية لكلية أحمد بن محمد العسكرية
P.O. Box: 22988, Doha - Qatar Email: journal_jasl@abmmc.edu.qa. http://journal.abmmc.edu.qa
Mobile: +974 33850638 / +974 33850617 -Fax: +974 44619254 Office: +974 44618692

# المجلـة العلـمية
# لكـلية أحمد بن محمد العسكرية

# المجلـــة العلمـيـة
# لكليـــة أحمد بن محمد العسكرية

مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية أحمد بن محمد العسكرية وتُعنى بنشر البحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعلوم الإدارية، والمحاسبية، والقانونية، ونظم المعلومات الحاسوبية.

وتهدف المجلة من خلال البحوث العلمية التي تنشر فيها إلى إثراء المفاهيم العلمية في التخصصات ذات العلاقة من خلال بحوث محكمة.

مع الإشارة إلى أن كلية أحمد بن محمد العسكرية تمنح درجة البكالوريوس في تخصصات: القانون، والإدارة، والمحاسبة، ونظم المعلومات الحاسوبية، والعلاقات الدولية، وإدارة الإمداد والتجهيز، وعلوم الحاسوب، والأمن السيبراني.

**أولاً- قواعد النشر في المجلة**

1. تقبل المجلة الأبحاث والدراسات العلمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، التي تتوافر فيها قواعد البحث العلمي وشروطه المتعارف عليها في العرض والتوثيق.
2. يُشترط في البحث ألا يكون قد نُشر أو قُدّم للنشر في مجلة أخرى، وألا يكون جزءاً من رسالة الدكتوراه أو الماجيستير التي تقدم بها الباحث، أو جزءًا من كتاب له سبق نشره. وعلى الباحث أن يقدم إقراراً خطياً مرفقاً ببحثه وفقا لنموذج محدد.
3. ينبغي أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، خالية من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية، ويتحمل الباحث مسئولية الأخطاء الواردة في بحثه.
4. تُرسَل نسخة إلكترونية من البحث بواسطة البريد الالكتروني إلى المجلة، مطبوعة بواسطة مايكروسوفت ورد.
5. يُرفَق مع البحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود (150 – 200) كلمة.
6. يحق لهيئة التحرير عدم نشر أي بحث لا يتوافق مع رؤية وأهداف المجلة، مع اخطار الباحث.
7. البحوث التي ترسل الى المجلة لا تعاد ولا تسترد سواء نشرت أو لم تنشر.
8. تُعد البحوث التي تم إقرار نشرها في المجلة العلمية للكلية، ملكاً للمجلة، ولا يجوز نشرها في مجلة علمية أخرى أو أي جهة أخرى.
9. لهيئة تحرير المجلة الحق في إعادة نشر البحوث التي سبق نشرها وملخصاتها ورقياً أو إلكترونياً، وذلك بعد إعلام الباحث.
10. يحق لهيئة التحرير إجراء تعديلات شكلية على البحوث المقبولة للنشر، بما يتناسب مع نمط النشر بالمجلة.
11. يُعطى صاحب البحث المنشور بالمجلة خمس مستلات ونسخة واحدة من عدد المجلة المنشور بحثه

فيها. وفي حالة اشتراك أكثر من باحث في البحث الواحد يُعطى كل منهما/ منهم خمس مستلات ونسخة واحدة من عدد المجلة.

12. يرفق الباحث مع بحثه الأشكال التوضيحية وصور من الخرائط والوثائق والمخطوطات الأصلية.

13. تُرفق مع البحث سيرة ذاتية حديثة مختصرة عن الباحث.

14. ما يُنشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

**ثانياً- قواعد التحكيم في المجلة**

1. تخطر هيئة التحرير الباحث (أو الباحثين) بوصول بحثه (أو بحثهم) من خلال إشعار كتابي، أو بالبريد الإلكتروني.

2. لهيئة تحرير المجلة حق الفحص المبدئي (الأولي) للبحث وتقرير صلاحيته للتحكيم.

3. تخضع جميع البحوث الواردة للمجلة، للتحكيم من قِبل متخصصين من ذوي المكانة العلمية والخبرة البحثية المتميزة.

4. تُراعى الرتب العلمية للمحكمين والباحثين عند اختيارهم ويجوز للأستاذ المشارك أن يحكم لمن هو في درجته.

5. يُعرض البحث على ثلاثة من المحكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة اقرار أثنين منهما للبحث يعتبر صالحا للنشر.

6. يبدي المحكم رأيه في البحث كتابةً، وفق عناصر محددة، موضوعة لغرض التقييم.

7. يُعد رأي المحكمَين ملزماً لهيئة التحرير ولرئيس التحرير وللباحث أو الباحثين.

8. يُخطر الباحث أو الباحثون بنتيجة تحكيم البحث، قبولاً أو رفضاً، وذلك الكترونيا أو كتابيا.

9. يجوز لرئيس التحرير إفادة صاحب البحث غير المقبول للنشر برأي المحكمين أو خلاصته عند طلبه ذلك، دون ذكر أسماء المحكمين، ودون أي التزام بالرد على مبررات صاحب البحث.

10. إذا كان الباحث أو أحد الباحثين من كلية أحمد بن محمد العسكرية، يتوجب أن يكون المحكمون من خارج الكلية.

11. إذا لم يلتزم الباحث أو الباحثون بإجراء التعديلات المطلوبة على البحث في المدة المحددة من قبل هيئة تحرير المجلة، فيحق لهيئة التحرير الاعتذار عن عدم قبول البحث بعد انتهاء المدة، ما لم يكن لديه عذر مقنع يُقدم كتابةً لهيئة تحرير المجلة.

**ثالثاً- المواصفات الفنية المنظمة لطبع المجلة العلمية**

يُعاد إرسال البحث بعد إجازته للنشر بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص(word) ، وذلك بالمواصفات الآتية:

1. نوع الخط: (Times New Roman).

2. المسافة: تكون المسافة بين الأسطر (1.5) سم.

3. أحجام العناوين: عنوان البحث (20pt.Bold)، العناوين الرئيسية (16pt .Bold)، العناوين الفرعية (14 pt) مع مراعاة أن تكون الكتابة العادية بحجم (12pt).
4. تُكتب العناوين الرئيسية للبحث مستقلةً في بداية السطر، وتُكتب العناوين الفرعية مستقلةً في الجانب الأيمن. أما العناوين الثانوية فتُكتب في بداية الفقرة، ولا تُوضع خطوط تحت العناوين، سواء كانت رئيسية أو فرعية أو ثانوية، وفي جميع الأحوال يتم ترقيم العناوين الفرعية والثانوية بشكل متسلسل.
5. تُطبع جميع الجداول والأشكال في متن البحث، على أن تُرقم بشكل متسلسل، ويكون لكل منها عنوان مكتوب بفاصل سطرين أعلى الجدول، ويتم توثيق الجدول تحته مباشرةً، ولا تزيد مساحة أي جدول أو شكل عن الحجم المحدد لصفحات البحث.
6. ترقم جميع صفحات البحث، بما فيها تلك التي تحتوي جداول أو رسومات.
7. لا تتجاوز عدد صفحات البحث (25) صفحة، شاملةً الأشكال والرسوم (إن وُجدت) والجداول والمراجع.
8. يُشار إلى المراجع أسفل المتن في كل صفحة، باسم عائلة المؤلف مع سنة النشر (بين قوسين)، وتُدرج المراجع جميعها تحت عنوان المراجع، في نهاية البحث بالأسلوب التالي:

**أ- البحوث المنشورة بالدوريات (المجلات العلمية):**

الاسم الكامل للمؤلف مبتدئا باسم عائلته، تاريخ نشر البحث بين قوسين، عنوان البحث كاملاً بين علامتي تنصيص، اسم الدورية بخط مائل تحته خط، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات. مثال:

Alatar, Jamal, (2010).»Factors influencing voluntary and involuntary labor turnover: Views of managers in Qatari industrial sector», International Journal of Business and Public Administration (IJBPA), Vol. 4, No. 1. PP.430-436.

الجميعي، فؤاد محمد (1989م) «أسباب عجز قوة العمل الوطنية وأساليب علاجها في أقطار الخليج العربي»، المجلة العربية للإدارة، م 13, ع 1، 87 – 133.

**ب- الكتب**

الاسم الكامل للمؤلف مبتدئا باسم عائلته، تاريخ نشر الكتاب بين قوسين، عنوان الكتاب كاملاً بين علامتي تنصيص بخط مائل تحته خط، مكان النشر، الناشر. مثال:

Hogge, R. and Craig, A. (1971), Introduction to Mathematical Statistics. New York: MacMillan Company.

مقلد، إسماعيل صبري، (1985)، « العلاقات السياسية الدولية»، الكويت: منشورات دار السلاسل.

# المحتويات


| الأبحاث | صفحة |
|---|---|
| الأبعاد الدستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التشريع القطري<br>DOI: https://doi.org/10.65683/ad5nm983<br>**خالد صالح الشمري** | 54-6 |
| أثر الفروق الفقهية في التورق (دراسة فقهية)<br>DOI: https://doi.org/10.65683/cheytg06<br>**نادر محمد أحمد القضاة** | 80-56 |
| الابتكار الخالق للسّوق وإعادة ترتيب أولويات التنمية<br>مراجعة تحليلية لكتاب:<br>«مفارقة الازدهار: كيف للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر»<br>DOI: https://doi.org/10.65683/qn90yy90<br>**زكريا نور الدين بلخمزة** | 102-82 |
| قطر والديبلوماسية الإنسانية: تسخير المساعدات لبناء شراكات عالمية<br>DOI: https://doi.org/10.65683/e4cb3s68<br>**فهد بن خليفة المالكي** | 122-104 |

# الأبعاد الدستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التشريع القطري

DOI: https://doi.org/10.65683/ad5nm983

**خالد صالح الشمري**
أستاذ لقانون الجنائي المشارك
كلية القانون / جامعة قطر

**الملخص**

يُناقش هذا البحث مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وذلك وفقًا للنظام القانوني القطري؛ من خلال البحث عن مدى دستورية التشريعات[1] الصادرة في جائحة كورونا؛ والتي فوّضت السلطة التنفيذية تحديد بعض الجرائم التي يُعاقب عليها القانون. وقد انقسم بحثنا هذا إلى مبحثين: خُصِّص أوّلهما لعرض نظرة عامة على مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات. في حين ناقش ثانيهما، تطبيق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في النظام القانوني القطري.

لقد انشغل المبحث الأوّل بدراسة مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وهو يُعدُّ من المبادئ الدستورية الهامة التي ظهرت منذ عقود؛ بهدفِ حمايةِ أفراد المجتمع من تعسّف السلطات وإقرارها لوظيفة التجريم والعقاب دون وُجود سندٍ قانونيٍّ مكتوبٍ لذلك. إنّ المُنطلق الأوّلي لتحقيقِ هذه الغاية البحثية كان سنده استحضار الملامح التاريخية لهذا للمبدأ، وبيانِ كيفيّةِ إقرارِهِ ضمن الدساتير العالمية، ومنها الدستور القطري. هذا بالإضافة، إلى عرض نتائج مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، نخصُّ منها بالذكرِ ذلك المُتعلّقِ بحصرِ مصادر التجريم والعقاب في نصوص القانون، علاوة على ضرورةِ وُضوح النصِّ الجنائي. أما المبحث الثاني، فقد كان مجاله تطبيق هذا المبدأ في النظام القانوني القطري، وذلك من خلال بيان التشريعات التي تتّسِمُ بشبهة عدم الدستورية، وذلك بحُجّةِ وُجود مخالفة لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات.

وختاما، عرضنا أهم الآثار المترتبة على مخالفة مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، ومدى إمكانية تطبيق نص المادة رقم 143 من الدستور القطري، وذلك من خلال تحصين بعض التشريعات من الحكم بعدم الدستورية. كما تمّ أيضًا في ختام البحث، تقديم العديد من المُقترحات التي تهدف إلى المساهمة في تطبيق صحيح القانون والالتزام بأحكام الدستور القطري.

**الكلمات المفتاحية:**

قواعد الشرعية، مبدأ حكم القانون، التجريم والعقاب، الدستور القطري.

1 نقصد بالتشريعات هنا التعريف العام للتشريع وهو وضع القواعد القانونية بواسطة سلطة مختصة في الدولة في صيغة مكتوبة وفقا للإجراءات التي رسمها الدستور. وينقسم هذا التشريع الى ثلاث أنواع تشريع أساسي وهو الدستور، وتشريع عادي وهو القانون التي تضعه السلطة التشريعية، وتشريع فرعي وهو الذي تصدره السلطة التنفيذية. أنظر في ذلك: الدكتور محمود عبدالرحمن محمد، مرجع سابق، ص 119. لذلك فأننا في هذا البحث لانقصد بالتشريعات معنى القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية فقط، ومع ذلك فإننا استخدمنا مصطلح التشريع العادي/ القوانين للدلالة على هذا النوع من التشريع.

# The Constitutional Aspects of the Principle of Legality in Crimes and Punishments in Qatari Legislation


## Abstract

This research examines the principle of legality in crimes and punishments under the Qatari legal system by investigating the constitutionality of the legislation enacted during the COVID-19 pandemic, which delegated to the executive authority the power to determine certain punishable offenses. The study is divided into two main sections: the first provides a general overview of the principle of legality in crimes and punishments. In contrast, the second discusses its application within the Qatari legal framework.

The first section focuses on analyzing the principle of legality, recognized as one of the fundamental constitutional principles that emerged decades ago to protect individuals from the arbitrary exercise of power by the authorities, particularly in enacting criminalization and punishment without a written legal basis. To achieve this objective, the study first recalls the historical development of this principle and examines how it has been enacted in various constitutions, including the Qatari Constitution. Furthermore, it outlines the implications of the principle of legality in crimes and punishments—most notably, the requirement that sources of criminalization and punishment be strictly confined to statutory law, as well as the necessity for clarity and precision in criminal provisions.

The second section addresses the application of this principle within the Qatari legal system by identifying legislative texts that appear to raise constitutional concerns due to their potential conflict with the principle of legality in crimes and punishments.

In conclusion, the study outlines the key legal consequences arising from the violation of the principle of legality. It examines the applicability of Article 143 of the Qatari Constitution, particularly regarding shielding specific legislative texts from constitutional challenge. Finally, the study presents a set of recommendations aimed at ensuring the proper implementation of the law and adherence to the provisions of the Qatari Constitution.



## Keywords:

Rule of Legality, Principle of Rule of Law, Criminalization and Punishment, The Qatari Constitution.

**المقدمة**

قد يتساءلُ البعض حين قيام أحد الأشخاص بفعلٍ ترتّب عليه ضرر ماديّ أو معنويّ بحقٍّ شخص آخر، هل يجوز مُعاقبته بعقوبة جنائية مثل الحبس أو الغرامة؟ هل لو قام أحدهم أيضا بفعلٍ يُخالفُ العرف أو مبادئ العدالة والأخلاقِ أو الشريعة الإسلامية مثل الكذب أو النفاق، فهل يجوز كذلك معاقبته جنائيا؟

في سِياقِ الإجابة عن التساؤلات المُثارةِ سابقًا، تتوجّبُ الإشارةُ بدءًا، إلى أنّ مصادر القانون في الأنظمة القانونية على اختلافها تتعدّد إلى عدّةِ مصادر، مثل الشريعة الإسلامية والتشريع والعرف والعدالة.[2] وعليه، فإنّ ما يُفهمُ بمنطقِ التبعيّة؛ أنّه ثمّة عدة مصادر للقانون، وبالتالي فإنّه يجوز للقاضي أن يُطبِّق أيٍّ من هذه المصادر على أيّة واقعةٍ معروضةٍ أمامه، حتى ولو قيّده القانون أحيانا بضرورة احترام الهرم التشريعي للمصادر، بحيث لا يجوز له أن يتجاوز مصدرًا على حساب مصدرٍ آخر أعلى منه درجة. وكمثالٍ على ذلك، فإنّ القاضي في القانون المدني الكويتي مُلزمٌ حين وُجودِ نزاعٍ مدنيٍّ بتطبيقِ نصوص التشريع، فإن لم يجد قام بتطبيق أحكام الفقه الإسلامي، فإن لم يجد حكم بالعرف.[3]

ومع ذلك، فإنّ ما سبق ذكره من قاعدة تنطبق على المسائل غير الجنائية؛ أي الوقائع المتصلة بالقانون المدني أو القانون التجاري مثلا. أما المسائل غير الجنائية –ونقصد بذلك الأفعال التي تُعدُّ جرائم يخصّص لها القانون عقوبات جنائية تمسّ حقوق الأفراد وحُريّاتهم مثل الحبس أو الغرامة[4]، فإنّ القاضي – وقبله النيابة العامة– يلتزمان بأن يكون التشريع عموما هو المصدر الوحيد للتجريم والعقاب. ونقصد بذلك، أنه يجب أن يكون التشريع هو الوسيلة الوحيدة التي يُمكن الرجوع إليها لمعرفة ما إذا كان الفعل يعدّ جريمة يعاقب عليها القانون؛ وهذا يعني بمفهوم المخالفة استبعاد باقي المصادر القانونية[5] الأخرى من نطاق التجريم والعقاب كالعرف والعدالة والأخلاق، مهما كان الفعل قد أخلّ بقواعدهما وخالفهما بشكلٍ صريح[6]،فالكذب مثلا يخالف قواعد عديدة منها قواعد أخلاقية، ومع ذلك فإنّه في حال عدم وُجودِ فعلٍ يُجرّم الكذب ويخصص له عقوبة، فإنه لا مجال لمُعاقبة الكاذب جنائيا.

ويُطلقُ على قاعدةِ حصرِ التجريم والعقاب في نطاق التشريع فقط مبدأ الشرعية في الجرائم

2 القانون المدني القطري، المادة رقم 1، قانون رقم 22 لسنة 2004.

3 القانون المدني الكويتي، مادة 1، قانون رقم 67 لسنة 1980.

4 قانون العقوبات القطري، المادة رقم 57، قانون رقم 11 لسنة 2004.

5 نقصد بالمصادر القانونية هي المصادر الملزمة وفقا للتعريف العام للقانون وليس التعريف الخاص الذي يحصر معنى القانون بالقوانين الصادرة من السلطة التشريعية. أنظر في ذلك: الدكتور محمود عبد الرحمن محمد، أصول القانون: دراسة مقارنة في القانون القطري والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية،2002. ص13.

6 الدكتور محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات: القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، 1983. ص 69.

والعقوبات؛ والذي يُقصد به عموما عدم جواز تجريم الأفعال وتحديد العقوبات، إلّا من خلال التشريع فقط[7]. وهذا المبدأ يعكس تطور البلدان واحترامها لحقوق الإنسان، باعتبار أن الأفعال التي تعدّ جرائم والعقوبات المقررة لها تمّ تحديدها مسبقا بنصوصٍ واضحةٍ ومكتوبةٍ تضمن للجميع العلم المسبق، وتؤكد على تفعيل دور النصوص الجنائية في الردع وتحقيق العدالة. وعلى الرغم من أنّ مجال مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات ينحصر أساسا ومجملا بالمجال الموضوعي للجريمة، إلا أنه ينطبق كذلك على المجال الإجرائي لها، من جهة ما يُطلق عليه مبدأ الشرعية الإجرائية، وهو المبدأ المستمدّ من مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، والذي ينصّ على ضرورة النصِّ الصريح بالتشريع على كلِّ إجراءٍ يمسّ فيه حقوق الناس وحُريّاتهم بغضِّ النظر عن السلطة القائمة بالإجراء، بحيث لا يجوز القيام بأيّ إجراء – كالتفتيش أو القبض- إلّا بوُجود النص القانوني الذي يُوضّح ماهية الإجراء والشروط الواجب اتباعها للقيام به والآثار المترتبة على مخالفة هذه الشروط.[8] ومع أهمية هذا المبدأ – مبدأ الشرعية الإجرائية- إلا أننا في هذا البحث سوف نُركز على الجانب الموضوعي للجريمة وليس الجانب الإجرائي لها.

ومع ذلك، فإنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات له أنواع أو مجالات للتطبيق، حيث إننا حينما ذكرنا بأن التشريع هو المصدر الرئيس لمسائل التجريم والعقاب، فإنّ هذا المصطلح يتطلّب منّا كذلك بيانه بشكلٍ واضحٍ. إذ أنّ التشريع ينقسم عموما إلى ثلاثة تقسيمات أساسية، هي: الدستور، والقانون، واللوائح والقرارات الإدارية. وكلّ تشريع من هذه التشريعات له آلية مُختلفة يجب اتباعها قبل سنِّه وتطبيقه، كما أنّ لكلِّ تشريع من هذه التشريعاتِ جهة مُختصّة تملك سلطة إصداره. ولذلك تختلف مواقف الأنظمة التي تُطبّق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، فهناك من الأنظمة ما يحصر مجال التجريم والعقاب لنصوص القانون فقط، وهناك من الأنظمة ما تمنح هذا المجال لنصوص القانون أساسا مع إمكانية أن يتمّ تفويض مسائل التجريم والعقاب للوائح والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية. وهناك أخيرا من يسمح لنصوص القانون وللوائح والقرارات وظيفة مباشرة لتحديد مسائل التجريم والعقاب. وبطبيعة الحال، فإنّ كل اتّجاه من هذه الاتجاهات يختلف من حيث الصياغة اللغوية للمبدأ، وكذلك من حيث دوره في تعزيز حماية الضمانات الأساسية والحريات الناتجة عند تحديد مسائل التجريم والعقاب كما سوف نبيّن لاحقا.

أما المشرع الدستوري القطري، فقد حدّد في المادة رقم 40 منه على أنه: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون...»[9]، ويتضح لدينا من هذا النص الدستوري أنّ المشرع الدستوري القطري قد حصر

7 المرجع السابق، ص69.

8 الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، دار النهضة العربية، 2015. ص 78.

9 الدستور القطري الصادر لعام 2004، أنظر المادة رقم 40 منه.

نطاق التجريم والعقاب للسلطة التشريعية من خلال القوانين فقط؛ وهذا يعني عدم جواز تفويض هذه الوظيفة للسلطة التنفيذية من خلال إصدار اللوائح أو القرارات الإدارية ، بخلافِ العديد من الدساتير التي سلكت مسلكا آخرا من خلال منح هذه الوظيفة ابتداءً للسلطة التشريعية مع إمكانية التفويض للسلطة التنفيذية كما هو الحال مع الدستور المصري والدستور الكويتي.[10] ويعدُّ الموقف الذي سلكه المشرع الدستوري القطري-كما سنعرض ذلك لاحقًا- أكثر فاعلية لكونه يُوفِّرُ حماية دستورية أكبر من حيث حصر مسألة التجريم والعقاب للسلطة التشريعية، وحظر ذلك على السلطات الأخرى.

ومع ذلك، فإنّه من الملاحظ أنّ هناك العديد من التشريعات التي صدرت مؤخرا قد تُشكِّل شبهة مخالفة دستورية لنص المادة رقم 40 من الدستور القطري، وذلك لأنّ هذه التشريعات تضمّنت تجريم بعض الأفعال على الرغم من أنها لم تصدر من السلطة التشريعية. ولعلّ من الأمثلة الدالة على هذه التشريعات، هي تلك القرارات الصادرة في ظل جائحة كورونا، والتي كان الهدف منها محاربة الوباء وضمان عدم انتشاره. وعند النظر إلى مصدر تلك التشريعات، نجدُ بأنها صادرة من السلطة التنفيذية من خلال تفويضٍ صادرٍ من السلطة التشريعية. ومع تأكيدنا على أنّ أغلب هذه التشريعات قد صدرت في ضوء مُبرّراتٍ ضرورية حقيقية تتطلّب سرعة الاستجابة لبعض الظروف الطارئة (مثل جائحة كورونا)، إلا أنه يقع علينا دور هام في بيان موقف هذه التشريعات من الناحية الدستورية؛ للتأكّد من مدى مُلاءمتها لنُصوص الدستور، وذلك من خلال بيان شبهة المخالفة الدستورية، مع عرض الحلول والتوصيات الهامة لتفاديها. علمًا بأنّ بحثنا هذا يُناقش عيّنة من تشريعات عدة قد تحتوي على ذات شبهة المخالفة الدستورية، ولكن محلّ هذه الدراسة البحثية سوف يكون مقصورًا على التشريعات الصادرة في ظل جائحة كورونا، مع إمكانية تطبيق نتائج البحث على باقي التشريعات التي لها نفس شبهة المخالفة الدستورية لها.

**أولاً: إشكالية البحث**

يقوم البحث على إشكالية عامة يهدف إلى معالجتها، وهي: ما مدى توافق التشريعات الصادرة في دولة قطر مع مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؟ وبناء على ذلك، فإنّ إشكاليّة البحثِ الرئيسيّة تتمحورُ حول مسألة واحدة، وهي: ما مدى دستورية التشريعات الصادرة من السلطة التنفيذية في ظل جائحة كورونا والهادفةِ إلى تجريم بعض الأفعال، وذلك بناء على التفويض الصادر من السلطة التشريعية؟ وتتفرع من هذه الإشكالية العديد من الأسئلة البحثية الهامة، مثل:

10 "لا جريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون..."الدستور المصري الصادرة لعام 2014، أنظر المادة رقم 95 منه. الدستور الكويتي الصادر لعام 1962، المادة رقم 32.

1. ما المقصود بمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؟

2. ما الجذور التاريخية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؟

3. ما الأهمية من وراء مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في الأنظمة القانونية؟

4. ما النتائج المُترتّبة على مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؟

5. ما نطاق تطبيق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في النظام القانوني القطري؟

6. ما الآثار المترتبة على مخالفة مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في النظام القانوني القطري؟

وسوف يتمّ نقاش هذه الإشكالية وجميع الأسئلة البحثية المترتبة عليها في بحثنا هذا.

**ثانيًا: أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث الموضوعية في تحديد الأبعاد الدستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التشريع القطري وذلك من خلال بيانِ الدور الفعّال الذي يقوم عليه هذا المبدأ في تحديد الجرائم والعقوبات، هذا بالإضافة إلى أن مصدر هذا المبدأ هُو الدستور الذي يعدُّ أسمى التشريعات بالمقارنة مع القانون واللوائح والقرارات الإدارية، وبالتالي فإنّ الموضوعات المتصلة بالدستور دائما ما تكون هامة وجوهرية نظرا لارتباطها الوثيقِ بالحقوق والحريات العامة. كما تكمن أهمية البحث من الناحية العملية، وذلك من جهةِ أنّ التشريعات التي صدرت مُؤخرا في ظِلِّ جائحة كورونا ترتّب عليها تقييد بعض الأفعال والمُمارسات الصادرة من أفراد المجتمع؛ ممّا يستوجبُ التأكّد من مدى دستورية هذه القيود من الناحية الدستورية. وتجد أهمية البحث مكانها أخيرًا، من جهة النتائج التي سوف تترتب على وجود أيِّ تشريعٍ يُخالف مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، حيث قد يترتب على هذه المخالفة؛ الحكم بعدم دستورية هذه التشريعات، نظرا لأنّ المبدأ يُعدُّ مبدأً دستوريا هامًا، وهذا قد يترتّب عليه إلغاؤها وعدم العمل بها، وبراءة جميع من ارتكبوا هذه الأفعال في ظِلِّ جائحة كورونا.

**ثالثًا: منهجية البحث**

سوف يتم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي والمنهج المقارن، من خلال تحليل نصوص الدستور والقانون والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية، وبيان أحكام القضاء وآراء الفقه التي ناقشت مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات. وسوف يكون التركيز في هذا البحث كما ذكرنا على عينة من التشريعات، وهي التشريعات الصادرة في ظِلِّ جائحة كورونا، وذلك لتطبيق نتائجها وتعميمها على باقي التشريعات التي تتشابه من حيث شبهة المُخالفة الدستورية.

**رابعًا: خطة البحث**

سوف ينقسم البحث إلى مبحثين أساسيين، ينشغِلُ أوّلهما بعرض نظرة عامة على مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وينقسم إلى مطلب أول؛ وهو الملامح القانونية والتاريخية للمبدأ، أما المطلب الثاني فنكشف فيه عن نتائج المبدأ المتصلة السابقة واللاحقة على صدور النصوص الجنائية. في حين نُناقشُ في المبحث الثاني مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في النظام القانوني القطري، من خلال مطلب أول يتم فيه تحديد نطاق المبدأ، ومطلب ثاني يتم فيه تحليل التشريعات الصادرة في جائحة كورونا. ونختتم البحث بعرض جملة من التوصيات الهامة التي تُساهم في تفعيلِ تطبيق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات.

## المبحث الأول

## نظرة عامة على مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات

### تمهيد

نُناقش في هذا المبحث الملامح العامة لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وذلك من خلال مطلب أول نقوم فيه ببيان تعريف هذا المبدأ وأهميته في النظام القانوني عموما. أما في المطلب الثاني، فسوف نعرض النتائج التي تترتب على هذا المبدأ، والتي يمكن تقسيمها إلى نتائج تتصل بتشريع النص الجنائي وثانيا بطُرق تفسيره.

### المطلب الأول

### الملامح القانونية والتاريخية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات

### الفرع الأول

### تعريف مبدأ الشرعية وأهميته القانونية

تنوّعت التعريفات التي تناولها الفقه لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؛ سواء في إطار الفقه المنتمي إلى المدرسة اللاتينية أم في نطاق الفقه الذي تتبناه المدرسة الأنجلوسكسونية. ومن أبرز هذه التعريفات، أن هذا المبدأ يُفاد منه أنّ الفعل لا يُعدُّ جريمة يُعاقَب عليها فاعلُه، إلا إذا وُجد نصٌّ قانوني سابق يُحدّد الصفة الإجرامية للفعل، ويُعيِّن العقوبة المقررة له[11] . كما يتضمّن هذا المبدأ أنّ حصر الجرائم وتحديد العقوبات المُستوجبة عنها، يُعدّ من الاختصاصات الحصرية للسلطة التشريعية، بوصفها الجهة الوحيدة المُخوّلة بسنّ القوانين التي تُجرّم الأفعال وتُحدّد الجزاءات المترتبة عليها[12]. ويُعرّف مبدأ الشرعية كذلك بأنه الضمانة القانونية التي تُمكِّن القاضي الجنائي من توقيع العقوبات على الأفعال التي نصّ عليها المشرّع حصرًا، بحيث لا يجوز توقيع أيُّ جزاءٍ جنائيٍّ على فعلٍ لم يرد بشأنه نصٌّ صريح، ولو كان هذا الفعل مخالفًا للآداب أو منافيًا للنظام العام.[13]

ومن خلال استقراء هذه التعريفات التي عرضها الفقه –على اختلاف مدارسه– يتّضح أنها تتفق على مضمون جوهري مفاده: أن مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يقتضي حتميّة وُجود نصٍّ تشريعيٍّ يُحدّدُ مسبقًا الفعل المجرَّم والعقوبة المقررة له، وذلك قبل أن يُقدِم الفرد على ارتكاب ذلك الفعل.

---

11 الدكتور أشرف شمس الدين، شرح قانون العقوبات القطري: القسم العام، جامعة قطر، 2010. ص 64.

12 الدكتور علي عبدالقادر القهوجي، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008. ص65.
(Glanville , Criminal Law: The General Part 30 (2d ed.1998.

13 Peter Westen, Two Rules of Legality in Criminal Law, 26 LAW & PHIL. 229,229 (May 2007).

ولعلّ الاختلاف الوارد في تعريفات مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لم يقتصر على مضمون هذا المبدأ فحسب، بل امتدّ كذلك إلى مسمّاه، حيث لا يزال الجدل قائمًا في الفقه حول التسمية الأدقّ له. فمن الفقهاء من يُطلق عليه مسمّى «قواعد الشرعية (Rule of Legality) كما هو الحال مع الفقه الأمريكي[14]. بينما يرى آخرون أنّ التسمية الأصح هي «مبدأ حكم القانون «Principle of Rule of Law»[15]، في حين يُشارُ إليه أحيانًا بمبدأ الشرعية[16] مُجرّدًا، وأحيانا أخرى بمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات[17] أو مبدأ «قانونية الجرائم والعقوبات»، بل يُطلق عليه أيضًا «مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص» وأيضا «مبدأ الشرعية النصية».[18] ويمُكن إرجاع هذا التعدّد في التسمية إلى اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الفقه إلى هذا المبدأ، فضلاً عن تباين الأدوار الجوهرية التي يؤديها ضمن البناء القانوني للدولة، إذْ يُعدّ الأساس الذي يُضفي المشروعية على سلطة الدولة في تجريم الأفعال، ومن ثمّ توقيع العقاب على مرتكبيها. ومن هذا المنطلق، يُكرّس هذا المبدأ مبدأ سيادة القانون، بحيث يُصبح التشريع المصدر الوحيد الذي يُحدّد طبيعة الأفعال، ويُصنّفها إمّا كجرائم تستوجب العقاب، أو كأفعال مباحة لا تستوجب تدخلاً جنائيًا.

لا مُراء من القول، إنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يُعدُّ من المبادئ ذات الأهمية البالغة في النظام القانوني بحُكم ارتباطه الوثيق بالضمانات الدستورية الأساسية، خصوصًا ما يتصل منها بحقوق الأفراد وحرياتهم. فالقانون الجنائي[19]، ومن خلال وظيفتي التجريم والعقاب، فإنّه يُحدّد إطار المشروعية انطلاقًا من التمييز بين ما هو مباح وما هو مُجرَّم، الأمر الذي يضمن حماية الحرية الشخصية، ويُسهم في ترسيخ مبادئ العدالة، وهذا يتمّ عن طريق ضمان عدم مُعاقبة أيّ شخص إلّا بوجود نصٍّ يعاقب على هذا الفعل[20]. كما تتوجّبُ الإشارة، إلى إنّ أهميّة هذا المبدأ تكمنُ في كونه يشترط وُجود نصٍّ قانوني يُجرّم الفعل ويُقرّر له عقوبة كشرطٍ لازم لتوقيع الجزاء الجنائي، فوُجود نصوص قانونية واضحة ومعلومة سلفًا يُمكّن الأفراد من الإحاطة بما هو مشروع وما هو محظور، ويمنحهم الطمأنينة بأنّ الجهة المختصة في الدولة لن تُوقِع العقوبة إلّا على أفعالٍ منصوص على تجريمها صراحة. وعلى هذا الأساس، فإنّ من يرتكب فعلاً منصوصًا على تجريمه قانونًا، يتحمّل المسؤولية القانونية عمّا اقترفه، ويستوجب العقاب المقرر له. وقد أكّدت المحكمة الدستورية في دولة الكويت – في العديد من أحكامها – على هذه الأهمية الجوهرية، حيث بيّنت الارتباط الوثيق بين مبدأ

14 Matthew Lippman, Essential Criminal Law 22 (1st ed.2014).

15 الدكتور طارق إبراهيم عطية، شرح الأحكام العام في قانون الجزاء الكويتي: القسم العام، دار الجامعة الجديدة، 2019. ص 67

16 الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 77.

17 الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 64.

18 الدكتور علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص 60.

19 نقصد بالقانون الجنائي في هذا البحث هو القانون الجنائي الموضوعي الذي يهتم بتحديد الجرائم والعقوبات (قانون العقوبات) ولانشمل بهذا المعنى القانون الجنائي الإجرائي.

20 الدكتور محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات: القسم العام، دار النهضة العربية، 2016. ص 82.

الشرعية في التجريم والعقاب[21]، وبين صون الحرية الشخصية، باعتبارها من الحقوق الدستورية الأصيلة التي لا يجوز المساس بها إلا وفقًا لضوابط نصّ عليها القانون مسبقًا.

علاوة على ما تقدّم، فإنّ أهمية مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، لا تقتصِرُ فقط على كونه يُعدُّ ضمانة رئيسيّة لحماية الحرية الشخصية، بل تمتد لتشمل أوجهًا أخرى ذات أثرٍ بالغ في حماية النظام القانوني والدستوري. إذ يُسهم هذا المبدأ في منع تعسّف أيّ من سلطات الدولة في مجال التجريم والعقاب؛ سواء من قبل السلطة القضائية التي قد تُقدم على توقيع عقوبات دون وُجودِ سندٍ قانوني، أو من قبل السلطة التنفيذية التي قد تسعى إلى مُعاقبة الأفراد دون أن تستند إلى نصوص تشريعية صريحة؛ أي دون وجود نص قانوني[22]. وتتجلّى أهمية هذا المبدأ أيضًا في بُعده المتصل بالمصلحة العامة، حيث يُناط أمر التجريم والعقاب بالمشرّع وحده، على اعتبار أنّ القيم الاجتماعية والمصالح العامة لا يمكن تحديدها إلّا من خلال المُمثّلين الشرعيين للشعب في المجالس التشريعية[23]، وبذلك يكون مصدر القواعد القانونية في هذا المجال واضحًا ومحددًا، ولا يجوز لأي جهة أخرى -غير السلطة التشريعية- أن تنفرد بوضع نصوص تُجرّم أفعالاً أو تُقرّر عقوبات، طالما أنها لا تملك الصفة الدستورية التي تُخوّلها القيام بهذا الدور. وقد أكّدت المحكمة الدستورية العليا في مصر على هذه الأهمية، من خلال تأكيدها على أنّ نصوص التجريم والعقاب لا بدّ أن تصدر عن السلطة التشريعية، التي تتحمّل التزامًا دستوريًا بأنْ تكون صلاحياتها منضبطة؛ سواء في تقدير خطورة الجريمة أو في اختيار العقوبة المناسبة لها[24].

ويُكرّس مبدأ الشرعية كذلك ضرورة أن تسبق عملية التجريم والعقاب دراسة معمّقة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القانونية والاجتماعية والحقوقية ذات الصلة، وهو ما يتحقّق من خلال النقاشات البرلمانية، والمراجعات الحكومية، قبل إقرار أيِّ نصٍّ قانوني؛ وبهذا يُضْمن ألّا يمسّ أي نصّ تجريمي الحقوقَ والحريات إلّا عند الضرورة، وبالكيفية التي توازن بين متطلبات الصالح العام وضمانات الحماية الفردية؛ بمعنى آخر لا بُدّ من تحقّقِ مُراجعة ومناقشة عميقة من قبل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قبل سنّ القانون من قِبلِ السلطة التشريعية[25]؛ وذلك للتأكد من عدم مساس أيِّ نصٍّ تجريمي لحقوق الأفراد وحريّاتهم إلّا بالضرورة وبالكيفية المناسبة[26].

21 أنظر في ذلك المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم 5 لسنة 2021 جلسة بتاريخ 2022/02/16.

22 الدكتور علي عبدالقادر القهوجي، مرجع سابق، ص 66.

23 الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 75.

24 انظر في ذلك المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 37 لسنة 40، جلسة بتاريخ الجلسة 7 / 11 / 2020.

25 المناقشة البرلمانية لمقترحات ومشروعات القانون من قبل السلطتين إجراء هام وأساسي قبل سن التشريعات في العديد من الدساتير. مثال على ذلك مانص عليه الدستور القطري في الباب الرابع وتحديدا الفصل الثالث والفصل الرابع. أنظر في ذلك الدستور القطري الصادر لعام 2004.

26 وهذا من نتائج مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات وهو مبدأ ضرورة التجريم وتناسب العقوبة التي أكدت عليه العديد من الأحكام القضائية، وسوف نناقش هذه النتيجة بالتفصيل لاحقا.

## الفرع الثاني

## الجذور التاريخية لمبدأ الشرعية

لا يُمكن إدراك الدور الجوهري الذي يُؤدّيه مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، إلّا من خلال الوُقوف على جذوره التاريخية، واستعراض الأسباب التي أدّت إلى ظهوره وتطوّره. وتتجلّى أهمية هذا الاستعراض في كونه يُسلّط الضوء على السياق التاريخي والحقوقي الذي نشأ فيه المبدأ كردٍّ فعلٍ على مظاهر الاستبداد والتعسّف التي مارستها سُلطات الحكم في العصور السابقة، والتي كانت تُجرّم الأفعال وتعاقب عليها دون ضوابط قانونية واضحة.

وتُشير المؤلفات القانونية والتاريخية إلى أن البدايات الأولى لمبدأ الشرعية في التجريم والعقاب تعود إلى إنجلترا، وتحديدًا إلى عهد الملك «جون» في عام 1216م، حين أصدر وثيقة الماجنا كارتا (Magna Carta)، التي تُعدّ من أوائل الوثائق التي كرّست هذا المبدأ. وقد ذكرت المادة (39) من الوثيقة على أنه –بمعناه – لايُمكن القبض على أي شخص، أو حبسه، أو تجريمه، أو نفيه، أو التعدّي عليه، إلا بموجب حكم قانوني صادر عن محكمة مختصة وفقًا للقانون . وقد جاءت هذه الوثيقة استجابةً لمطالب الشعب الإنجليزي بوقف مظاهر الظلم والاضطهاد، والحدّ من التجريم العشوائي غير المستند إلى قواعد أو أسس قانونية[27]. ومع ذلك، يُشير بعض الباحثين إلى أنّ جذور هذا المبدأ قد تعود إلى فترة سابقة على إصدار الماجنا كارتا، وتحديدًا إلى ميثاق «هنري الأول» الصادر عام 1100م، وكذلك إلى دستور «كلايرندون» لعام 1164م[28]، اللذَين تضمّنا إشارات صريحة إلى ضرورة الحدّ من تعسّف السلطة، وتقييد إجراءات التجريم والعقاب بأحكام قانونية محدّدة.

وبعد ظهوره في بريطانيا، امتدّ أثر مبدأ الشرعية إلى النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إعلان الحقوق الصادر في مقاطعة فيلادلفيا عام 1774م [29]، والذي تأثّر بالمفاهيم القانونية البريطانية التي نقلها المهاجرون معهم إلى العالم الجديد. وقد تعزّزت مكانة هذا المبدأ لاحقًا بفضل جهود الفلاسفة والمفكرين القانونيين، أمثال جان جاك روسو، وبيكاريا، ومونتسكيو، الذين نادوا بضرورة الحدِّ من السلطات المطلقة، وتقييد سلطة الدولة في مجال العقاب بنصوص قانونية مُحدّدة ومعلومة سلفًا.

وقد تُوّج هذا التطوّر التاريخي بإدراج مبدأ الشرعية في الوثائق الدستورية الكبرى، وعلى رأسها إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا الصادر في عام 1789م إبّان الثورة الفرنسية، الذي ذكر

27 Jaime A. Velarde Rodriguez, Principle of Legality in Criminal Law, 2014 LEX 225,225

28 الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 79.

29 الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 66.

على أنه – بمعناه- لا يجوز توقيع أي عقوبة إلا بموجب قانون صدر قبل ارتكاب الجريمة، ويكون مُطبَّقًا عليه. وقد جاء هذا الإعلان، شأنه شأن الوثائق السابقة، تلبيةً لمطالب الشعوب بالعدالة وضرورة حصر مسائل التجريم والعقاب وعدم التعسّف في تطبيقها على الأفراد[30]، ورفضًا لمُمارسات التجريم والعقاب التعسّفي التي سادت العصور السابقة.

ومن المفيد الإشارة في ذات السياق، إلى أنّ التطوّر التاريخي لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات كان لهُ أثر بالغ في ترسيخه ضمن العديد من الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حيث حظي هذا المبدأ باعتراف عالمي واسع، باعتباره أحد الضمانات الأساسية لحماية الأفراد من التعسف والاضطهاد. حيث نُصّ على هذا المبدأ صراحةً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، وتحديدا في المادة رقم 11 والتي أكدت على أنه لا يجوز إدانة أي شخص بجريمة بناءً على أفعال أو إغفالا لم تكن تشكل جريمة وقت ارتكابها، ولا يجوز توقيع عقوبة أشد من التي كانت معمولاً بها عند ارتكاب الجريمة[31]. كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م هذا المبدأ في المادة (15)، التي أكدت على أنه لا يجوز توقيع عقوبة على أي شخص بسبب فعل أو إغفال لم يكن يشكل جريمة جنائية في وقت ارتكابه[32]. وبالمثل، أوردت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة عام 1950م هذا المبدأ في المادة السابعة، حيث ذكرت على أنه لا يجوز معاقبة أي شخص بسبب فعل أو إغفال لم يكن يشكل جريمة في وقت ارتكابه، ولا يجوز توقيع عقوبة أشد مما ينص عليه القانون[33]. وقد أولت الاتفاقيات العربية كذلك هذا المبدأ اهتمامًا خاصًا، حيث ورد في المادة (15) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عام 2004م على عدم جواز تجريم أي فعل وتخصيص عقوبة له الا بناء على نص تشريعي.[34]

ومن المُفيد الإشارة، إلى أنّه رُغم الأهمية البالغة التي يحظى بها مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، إلّا أنّ النظم القانونية المعاصرة قد اختلفت في تحديد المصدر الرسمي الذي يُستمدّ منه هذا المبدأ. فعددٌ من المشرّعين، ومنهم المشرع القطري والمشرع المصري، قد نصوا صراحةً على هذا المبدأ في دساتيرهم، وهو ما ينسجم مع الطبيعة الدستورية لهذا المبدأ، بوصفه ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات.

في المقابل، هناك نظم قانونية اكتفت بإيراد هذا المبدأ في قوانينها العادية دون دساتيرها، كما هو الحال في النظام القانوني الفرنسي، حيث ورد النص عليه في المادة رقم 11135–3 من قانون

30 الدكتور علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص 61.
31 الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر في عام 1948. المادة رقم 11 فقرة 2.
32 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الصادر في عام 1966. المادة رقم 15.
33 الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان، الصادر في عام 1950. المادة رقم 7.
34 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الصادرة في عام 2004. رقم المادة 15.
35 قانون العقوبات الفرنسي، الصادر لعام 1992، المادة رقم 3-111.

العقوبات، وفي القانون الأردني الذي نصّ في المادة الثالثة من قانون العقوبات على ما يلي: «لا جريمة إلا بنص ولا يقضى بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليهما حين اقتراف الجريمة، وتعتبر الجريمة تامة إذا تمت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة»[36]. كما توجد أنظمة قانونية أخرى جمعت بين النص على المبدأ في الدستور وفي القانون، كما هو الحال في النظام القانوني الكويتي، حيث نصت المادة (32) من دستور الكويت على مبدأ الشرعية، وأكّد عليه قانون الجزاء الكويتي في المادة الأولى منه.[37] وأخيرًا، هناك من الأنظمة القانونية لم تنص صراحة على هذا المبدأ في تشريعاتها، إلا أنه يُعدّ من المبادئ الراسخة فيها، وقد كرّسه القضاء بوصفه أحد أركان العدالة الجنائية، كما هو الحال في النظام القانوني الأمريكي والنظام القانوني البريطاني، حيث يُعدّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات من المبادئ الجوهرية التي يُؤكدها النظام القضائي.[38]

ومع كلّ ما سبق من الأثر العميق الذي أحدثه هذا المبدأ تاريخيًا وحقوقيًا، إلا أنّه لم يسلم من الانتقادات الفقهية التي وُجّهت إليه؛ سواء من حيث محتواه أو آثاره العملية. فأحدُ أبرز هذه الانتقادات يتعلق بتقييد العقوبة بنصٍّ تشريعي مسبق، إذ يرى بعض الفقهاء أن هذا المبدأ يفترض أن الجريمة كيان قانوني مجرد، مستقلّ عن شخصية مرتكبها، ويؤسس العقوبة على أساس الضرر المادي الناتج عن الجريمة، لا وفق الخطورة المرتبطة بشخصية الفاعل في الجريمة[39]. وبهذا، يُساوي بين الجاني الذي ارتكب فعله بدافع نبيل، والآخر الذي ارتكبه بدافع إجرامي أو نتيجة تكرار إجرامه، وذلك لأن العقوبة محدّدة سلفًا من قبل المشرّع دون أن يُتاح للقاضي هامش تقديري واسع لمراعاة الظروف الشخصية والموضوعية للجريمة. ويرى جانب آخر من الفقه، أن مبدأ الشرعية قد يُفضي إلى جمود وظيفة التجريم، إذ يُقيّد القاضي بعدم إمكانيّة توقيع أيّ عقوبة على سلوكٍ مُشين أو ضار ما لم يكن المشرّع قد سبقه بالنصّ عليه. وبما أنّ الواقع الاجتماعي يتغير باستمرار، فإنّ انتظار تدخل المشرّع في كل مرة قد يُؤخّر قدرة النظام القانوني على مُواكبة صُور الجريمة المتغيرة، وتعطيل قدرة المجتمع على محاربة الجريمة[40]؛ ما يُجبر القاضي أحيانًا على الحكم ببراءة الجاني، رغم الأضرار المترتبة على فعله، لغياب نصٍّ قانوني يُجرّمه.

وبطبيعة الحال، فإنّ جميع الانتقادات التي وُجّهت إلى مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات قابلة

36 قانون العقوبات الأردني، الصادر لعام 1960، المادة رقم 3.

37 الدستور الكويتي الصادر لعام 1962، المادة رقم 32. وقانون الجزاء الكويتي، المادة رقم 1، قانون رقم 16 لسنة 1960.

38 ومع ذلك نجد أن الدستور الأمريكي نص بشكل ضمني على هذا المبدأ ف والذي أكد على عدم جواز تطبيق القانون بأثر رجعي. دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في عام 1789، المادة رقم 1 القسم التاسع، فقرة 3.

39 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 83.

40 الدكتور علي عبدالقادر القهوجي، مرجع سابق، ص68.

للردِّ والتفنيد. فبالنسبة للقول إنّ المشرّع يضع العقوبة دون النظر إلى شخصية الجاني، فهو قول مردود عليه؛ إذ أنّ أغلب التشريعات الحديثة تُقرّر عقوبات تتراوح بين حد أدنى وحد أقصى، بما يتيح للقاضي إمكانية تفريد العقوبة وفقًا للظروف الشخصية والموضوعية للجريمة. وهذا ما يُعرف أو يُسمّى أيضًا بالظروف القضائية[41]، التي تسمح للقاضي بمُواءمة العقوبة مع شخصية الجاني وملابسات ارتكاب الفعل، وبذلك تنتفي حجة الجمود في تقرير الجزاء. أما القول بأنّ هذا المبدأ يؤدي إلى جمود وظيفة التجريم، وأن القاضي لا يملك سلطة تجريم أفعال ضارّة ما لم ينص عليها القانون، فإنّ هذا الاعتراض أيضًا غير سديد. إذْ أنّ منح سلطة التجريم إلى المشرّع وحده دون القاضي، ليس تقليصًا من دور القضاء، بل هو ضمان لعدم تعسّف السلطات ووسيلة لحماية الحقوق والحريات من التوسّع في العقاب دون أساسٍ قانوني. فالسماح للقاضي بتقرير الجريمة من تلقاء نفسه دون وُجود نصٍّ واضح، يُفضي إلى تفريغ مبدأ المشروعية من مضمونه، ويؤدّي إلى تداخلٍ في الاختصاصات بين السلطتين القضائية والتشريعية، وقد يُعرّض الأفراد لخطر العقاب التعسّفي حين يصبح التجريم مرهونًا برغبة السلطة لا بحُكمِ القانون.

وعليه، فإنّ وُجود هذا المبدأ يُحقّق التوازن المطلوب ما بين حقّ السلطة في العقاب وما بين حقّ الأفراد في مُمارسة حياتهم دون أيِّ قيود عليهم[42]. كما أن هذا المبدأ يضمن أنْ لا تُمارس سلطة التجريم والعقاب إلّا من خلال ممثلي الشعب في السلطة التشريعية، وهو ما يُعزّز من شرعية النصوص القانونية ويُكرّس مبدأ الفصل بين السلطات. وجدير بالذكر أيضًا، أن هذه المهمة التي تضطلع بها السلطة التشريعية، تخضع بدورها إلى رقابة القضاء الدستوري، كما سنُبيّن لاحقًا، حيث يُخضع القضاء الدستوري التشريعات الصادرة لمراجعة مدى توافقها مع أحكام الدستور، ويملك صلاحية الحكم بعدم دستورية أيِّ نصٍّ قانوني يتعارض مع المبادئ الدستورية، ومنها مبدأ الشرعية ذاته.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي تطال هذا المبدأ، إلّا أنّ هناك العديد من النتائج الهامة التي يحملها مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات[43]. ينحصر الجانب الأول منها، في عملية ما قبل صُدور النص الجنائي من المشرع؛ وهذا يعني نقاطًا كثيرة أهمها وضع التزامات على السلطة التشريعية أو الجهة التي تصدر الأداة التي يتمّ من خلالها تجريم الأفعال والعقاب عليها. أما الجانب الثاني، فيتّصل بنتائج المبدأ بعد صُدور النص الجنائي من المشرع، وهذه النتائج ترتبطُ بالقاضي من حيث مُعالجته للنصوص التشريعية وكيفيّة تطبيقها، إذْ أنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لا يقفُ فقط عند حُدود المشرع بوضعه للقيود التي تحدُّ من تجريم الأفعال

41 قانون العقوبات القطري، المادة رقم 92، قانون رقم 11 لسنة 2004.

42 انظر في ذلك: الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص84.

43 Westen, supra note, at 229

والعقاب عليها، بل يضع كذلك حُدودًا لممارسة القاضي سلطته في تطبيق القانون بعد صُدوره والعمل به. وسوف نُناقش هذه النتائج كلها في المطلب التالي تباعًا.

## المطلب الثاني

## نتائج مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات

### الفرع الأول

### النتائج السابقة على صُدور النص الجنائي

على الرغم من أهمية المبدأ المرتبطة بضرورة أن يكون مَحلُّ التجريم منصوصٌ عليه بالقانون، إلا أنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يضعُ العديد من الالتزامات الأخرى على السلطة التشريعية عند قيامها بمُهمة التشريع. وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّه يدلُّ على أنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لا ينصبُّ فقط على مسألة « حصر التجريم والعقاب في القانون فقط» بل يمتدُّ إلى أكثر من ذلك. وعليه سوف نعرض النتائج الأساسية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات التي تسبق عملية التشريع.

**النتيجة الأولى: حصر مصادر التجريم في القوانين**

تنحصر مسألة التجريم والعقاب في القوانين، ونلاحظ أنّ هناك من الأنظمة القانونية ما توسّع في هذا المصطلح ليشمل نُصوص القوانين ونُصوص اللوائح والقرارات الإدارية طالما صدرت هذه الأخيرة بتفويض من القانون[44]، إلا أنّ المشرع القطري حصر هذه المسألة فقط في التشريعات العادية؛ أي نصوص القانون فقط، وسوف نناقش هذه المسألة لاحقا عند حديثنا عن نطاق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في القانون القطري. ولكن يمكن القول عموما، إنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يحصر مسائل التجريم والعقاب في النصوص التشريعية – سواء القانون بمُفرده، أو اللوائح والقرارات الإدارية وذلك في الأنظمة القانونية التي تسمح بالتفويض–، وبالتالي فإنه يخرج عن نطاق التجريم أيّ مصدر آخر من المصادر غير التشريعية، كما هو الحال مع العرف والعدالة والأخلاق[45]. إلا أنه يُلاحظُ في بعض الأحوال، أنّ القاضي الجنائي يُمكنه عند تفسير القاعدة الجنائية أن يلجا للعرف في بعض الجرائم، كما هو الحال مع جرائم الفعل الفاضح والذي يُشترط فيه أن يكون الفعل فاضحا بالنسبة لقيم المجتمع ومبادئه، وبالتالي يكون دور العرف هنا مساعدا على تفسير النص الجنائي[46]. ولكن إنْ لجأ القاضي إلى العرف أو العدالة أو الأخلاق في تجريم الأفعال دون وجود النص التشريعي لذلك، فإنه يكون بهذه الحالة قد أخلّ بمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات وأصبح حكمه القضائي قابلا للبطلان.

44 الدكتور محمود مصطفى، مرجع سابق، ص69.

45 الدكتور كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2019 .ص 60.

46 الدكتور علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، 85.

**النتيجة الثانية: ضرورة وُضوح النص الجنائي**

يقوم مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، على وضع الخصائص اللازمة للنص التشريعي الذي يُجرّم فيه فعلا مَا ويخصّص له العقوبة. ومن أهم هذه الخصائص، ضرورة وُضوح النص الجنائي عند صياغته وقبل سنه والعمل به. إذْ أنّ الهدف من مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات ليس مجرد إنشاء مصدر للتجريم والعقاب، بل يجب أن يكون هذا المصدر صالحا لوظيفة التجريم والعقاب، وبالتالي لن يكون هذا المصدر فعالا في تطبيق هذه الوظيفة إلّا من خلال ضبط المشرع للنصوص القانونية بشكلٍ يُؤدّي إلى فهم عباراته وتحقق الغاية من وراء التجريم وهي الردع[47]. ويعود السبب في ذلك، من حيث إنه لو كان النصُّ غير واضح وغير دقيق وغامض، فإنه سيُصبح أشبه بالشباك المرمي ليصيد فيه الأفراد طالما رغبت السلطات بذلك. حيث إن استخدام المفردات الغامضة يمنح للقاضي سلطة واسعة في التجريم، لأنه يستخدم هذا الغموض بالطريقة التي يراها مناسبة لتوقيع العقاب على الفرد. وبطبيعة الحال، قد يكون السبب وراء غموض النص غالبا ما يعود، إلى خلل غير مقصود في الصياغة وليس بقصد الإضرار بالأفراد.[48]

لذلك، فإنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يؤكد على أهمية وُضوح النص الجنائي وعدم جعله نصا غامضا. وفي حال ما إذا كان النصُّ غامضا، فإنّ المحاكم الدستورية سوف تحكم بعدم دستورية النصّ وتبرئة المهتمين بارتكاب الجريمة. ولعلّ في ذلك قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية Kolender v. Lawson بعدم دستورية نص قانوني في ولاية كالفورنيا كان يُلزم الأفراد بتقديم البطاقة الشخصية – الهوية – كلّما طلب منه ضابط الشرطة ذلك. ورأت المحكمة بأنّ هذا القانون غير دستوري لأنه فضفاض للغاية، ذلك أنّ طلب تقديم الهوية لمجرد أن يطلب الشرطي ذلك يمنح جهات التنفيذ سلطة واسعة غير مبرّرة، وبالتالي كان من الأفضل تقييد هذا الطلب في حالات الشبهة بارتكاب جريمة معينة، وأنه يجب على الفرد قبل تقديمه للهوية معرفة ماهي هذه الشبهة التي تتطلب منه تقديم هذا الإثبات[49]. وفي حكم آخر صدر من المحكمة الدستورية في الكويت، ألغت فيه المادة رقم 198 من قانون الجزاء الكويتي اوالذي كان يُجرّم فعل التشبه بالجنس الآخر، وقضت المحكمة في هذا الحكم على أنه: « ...يجب أن تكون الأفعال المؤثمة محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وأن تكون واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها حتى يكون المخاطبون بها على بينة من حقيقة تلك الأفعال التي يتعين عليهم اجتنابها، ذلك أن الأصل في النصوص الجنائية أن تصاغ في حدود ضيقة تعريفا بالأفعال التي

47 انظر في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 87. وقد أرسى المجلس الدستوري الفرنسي في عام 1968 و2014 مجموعة من المبادئ التي تعزز من مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات وكان من أهم هذه المبادئ ضرورة وضوح النص الجنائي لأركان الجريمة بغير غموض.

48 المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 50 لسنة 44، جلسة بتاريخ 8 / 3/ 2025.

49 See Kolender v. Lawson, 461 U.S. 352 (U.S. 1983)

تجرمها، وتحديدا لماهيتها، لضمان ألا يكون التجهيل بها موطئا للإخلال بحقوق كفلها الدستور.» وعليه قضت المحكمة الدستورية الكويتية بعدم دستورية نص هذه المادة لمخالفته لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات.[50]

وأخيرا، أنّ الغموض الذي يعيب على النص الجنائي ويصبغ عليه عدم الدستورية؛ هو الغموض الجسيم الذي لا يُمكن تفسيره وفق معيار الشخص العادي، أما التفسير المألوف أو العادي فهو أمرٌ حتميٌّ ومتوقّع عند صياغة النصوص الجنائية، وهنا يكون على الفقه الجنائي وقضاء محكمة التمييز/ النقض العمل على تفسير هذه النصوص للقضاة لكي يسهل عليهم تطبيقها، وكذلك للعامة لكي يقوموا بتجنّب كل ما يدخل في دائرة التجريم. وهذا الدور الملقى على عاتق الفقه والقضاء هو دور أساسي ورئيسي لهما يفترضه المنطق القانوني السليم من خلال مبادئ محكمة التمييز/ النقض أو كتابات وأبحاث الفقه الجنائي في هذا الصدد.

**النتيجة الثالثة: عدم جواز رجعية النصوص الجنائية**

يحكم مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات قاعدة أخرى هامة؛ وهي قاعدة عدم جواز رجعية النصوص الجنائية. ويُقصد بهذه القاعدة أنّ النصوص الجنائية التي تجرّم الأفعال وتخصّص العقوبات المناسبة لها، يجب تطبيقها بأثر فوري وليس بأثر رجعي على الأفراد. فإنْ كان هناك فعل ما مباحا وصدر بعد ذلك فعل يجرّمه، فإنه لا يجوز النص على تطبيقه على من ارتكب هذا الفعل قبل تاريخ العمل بالقانون[51]. وترجع العلة من وراء هذه القاعدة إلى اعتبارات عديدة، منها احترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة، فالعقوبة هي ردة فعل لقيام الفرد بارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون، وهذه العقوبة يجب أن يكون لها مبرّر كالردع أو القصاص، وهذا المبرر لا يكون له قيمة حقيقية بحال لم يخالف الشخص القانون، وقام بما هو مباح ومسموح وتم تطبيق العقوبة عليه بأثر رجعي[52]. كذلك أنّ السبب في عدم التجريم يعود إلى مسألة تتمثّل في أنّ المتهم عند ارتكابه للفعل لم يكن يعلم ولم يكن باستطاعته أنْ يعلم بأنّ الفعل مجرّم، وبالتالي لا تجوز مُعاقبته على هذا الفعل.[53]

ونظرا لأهمية هذه القاعدة، نجد أنّ العديد من الدساتير نصّت عليها صراحة من خلال عدم جواز تطبيق القانون بأثرٍ رجعي، ومن ذلك الدستور الأمريكي.54 وبهذا تكون لهذه النتيجة قيمة دستورية واضحة وقيد فعّال على المشرع يمنعه من استخدام سلطته في تجريم الأفعال المرتكبة

50 أنظر في ذلك المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم 5 لسنة 2021 جلسة بتاريخ 2022/02/16.

51 .Lippman , supra note, at 2

52 Williams , supra note, at 581.

53 Westen, supra note, at 229

54 دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في عام 1789، المادة رقم 1 القسم التاسع، فقرة 3.

بتاريخ ماضٍ على العمل به. ومن المهم الإشارة إلى أنّ هذه القاعدة يرد عليها استثناء أوردته العديد من الدساتير والقوانين كذلك، وهو جواز تطبيق القانون الجنائي بأثرٍ رجعي إنْ كان أصلح للمتهم، بمعنى إنْ كان يضع المتهم أو المحكوم عليه في مركز قانوني أفضل ممّا كان عليه مسبقا، كما هو الحال بالقانون الذي يصدر ليخفف العقوبة أو يبيح ارتكابها[55]. وفي ذلك قضت محكمة التمييز الأردنية بحكم سابق، على أنه لا يجوز تطبيق القانون بأثرٍ رجعي إلّا في حال كان هذا القانون أصلح للمتهم، وأكدت على جواز تطبيق نصوص القانون بأثرٍ رجعي في حال لم يكن النص الجنائي لا يضع المتهم بوضع قانوني أفضل مما كان عليه.[56]

**النتيجة الرابعة: ضرورة التجريم وتناسب العقوبة**

يضع مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات قيدا على المشرع، من حيث عدم جواز تجريم أي فعل إلا إن كان هناك ضرورة للتجريم[57]. فالأصل في الأفعال الإباحة، وأنّ الإنسان يحقّ له القيام بما يرغب طالما لم يترتّب على أفعاله المساس بأيّ حقٍّ للآخرين، وبالتالي فإنّ المشرع حينما يتدخّل لتجريم الأفعال فإنه يُقيد من حريات الأفراد من خلال حظر فعل ما. إلّا أنّ هذا القيد يجب أن تكون له مُبرّراته الضرورية التي دفعت المشرع لذلك؛ وبمعنى آخر أن تكون مصلحة التجريم أعلى وأكبر من مصلحة الإباحة، وبالتالي يكون التجريم ضروريا لذلك[58]. ويمكن للمشرع اللجوء إلى العديد من القنوات في الدولة لمعرفة مدى ضرورة التجريم، مثل مطالبات المجتمع عبر القنوات الرسمية، أو احتياج السلطة التنفيذية لتجريم فعل ما يمس بحقوق الدولة أو المجتمع.

أما القيد الثاني الذي يضعه مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، فيكمنُ في مسألة هامة؛ تتمثل بضرورة التناسب بين الجريمة والعقوبة. ويُقصد بذلك أنّ العقاب الجنائي لا يجب أن يكون لمجرد العقاب، بل يجب أن يكون متناسبا مع الفعل الإجرامي والضرر المتوقع منه، بحيث لا يكون هناك إخلال جسيم في عملية الموازنة ما بين الضرر الواقع من الجريمة وما بين العقوبة المقررة للفعل[59]. ومن تطبيقات هذه القاعدة، أنّ عقوبة الجريمة الخطأ دائما ما تكون أقلّ من عقوبة الجريمة العمدية لذات الفعل[60]، كما هو الحال في جريمة القتل. كذلك الحال في عقوبة الشروع في الجريمة، والتي تكون دائما أقلّ من الجريمة التامة. وفي ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا

55 ومن ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الفرنسي بعدم جواز تطبيق القانون بأثر رجعي إلا أن كان أصلح للمتهم. قانون العقوبات الفرنسي، الصادر لعام 1992، المادة رقم 1-112.

56 أنظر في ذلك محكمة التمييز الأردنية، جنائي، الطعن رقم 382 لسنة 2010، جلسة بتاريخ 1/7/2010.

57 الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 101.

58 المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 114 لسنة 21، جلسة بتاريخ 2/6/2001.

59 الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، 2002. ص178.

60 ومع ذلك نجد ان المشرع القطري في قانون العقوبات القطري قد ساوى بين عقوبة الجريمة العمدية والجريمة غير العمدية في حال عدم اشتراط المشرع «للعمد» صراحة في النص الجنائي. قانون العقوبات القطري، المادة رقم 32، قانون رقم 11 لسنة 2004

في مصر على أنه: «وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرعية الجزاء – جنائيا كان أم مدنيا أم تأديبيا – مناطها أن يكون متناسبا مع الأفعال التي أثمها المشرع، أو حظرها أو قيد مباشرتها، وأن الأصل في العقوبة هو معقوليتها، فلا يكون التدخل بها إلا بقدر لزومها، نأيا بها أن تكون إيلاما غير مبرر يؤكد قسوتها في غير ضرورة، ولا يجوز بالتالي أن تناقض – بمداها أو طرائق تنفيذها – القيم التي ارتضتها الأمم المتحضرة.»[61]

## الفرع الثاني

## النتائج اللاحقة على صُدور النص الجنائي

مع ظُهور مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات ووضعه لقُيود على القاضي الجنائي تمنعه من تجريم أيِّ فعلٍ لم ينص عليه القانون، قام بعض القضاء في بعض الأنظمة القانونية بالالتفاف على هذا المبدأ من خلال التوسّع في التفسير أو التضييق فيه؛ وذلك بقصدِ تطبيقِ النصوص الجنائية المكتوبة على وقائع لا تصلح أنْ تكون محلا لتطبيقها[62]. ومن هنا، ظهرت نتيجة هامة من نتائج مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات تتّصل بتفسير النص الجنائي[63]. وكان من آثار هذه النتيجة؛ ظهور العديد من الأحكام القضائية الدستورية التي وضعت قيودا للتفسير، ممّا دفع بعض التشريعات أيضًا إلى وضع قواعد تحكم تفسير النص الجنائي. وعليه، سوف نعرض أهم النتائج التي ترتبط بمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات والمتصلة بتفسير النص الجنائي.

### النتيجة الأولى: أسلوب التفسير واجب الاتباع من قبل القضاة

يُقصد بتفسير النص الجنائي عموما الكشف عن المعنى الحقيقي للنص الجنائي[64]. وقد قام بعض الفقه بتقسيم التفسير إلى أنواع مختلفة؛ أهمها التفسير الحرفي والذي يتمّ من خلاله تفسير عبارات النص والكشف عن معناها اللغوي، ومن ثم ربط الكلمات مع بعضها البعض للكشف عن المعنى المجمل للنص الجنائي. وثمة أيضًا التفسير المنطقي، وهو البحث عن الغاية التي قصدها المشرع في التجريم وتطبيقها على الوقائع[65]. ويرى الباحث أنّ هذه التفرقة لا يُمكن اعتبارها تفرقتين مختلفتين، إذْ أنّ هذين النوعين لا يُمكن فصلهما عن الآخر، فكلاهما يرتبطان ببعضهم البعض، فتفسير النصوص حرفيا – بالآلية السابق ذكرها- للبحث عن معناه الحرفي، سيُؤدي بشكلٍ أو بآخر إلى مقصد المشرع والكشف عنه. وعليه، فإننا نرى أنّ أنواع التفسير التي يجب الوقوف عندها؛ هي تلك المتمثلة بنوعين أساسيين، هما: التفسير الضيق والتفسير الواسع.

61 المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 100 لسنة 43، جلسة بتاريخ 2023/11/4.

62 أنظر في ذلك: الدكتور رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي، مكتبة الوفاء القانونية، 2015. ص 179.

63 الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص 95.

64 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 97.

65 الدكتور علي عبدالقادر القهوجي، مرجع سابق، ص 88.

ومن هنا، يجب تحديد ما هو الأسلوب المنسجم مع مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لتفسير النصوص الجنائية.

وقبل البدء بالحديث عن الأسلوب الواجب اتباعه، يجب الإشارة الى أنّ اللّجوء إلى التفسير عموما بنوعيه الضيق أو الواسع، تكون حينما يكون النص غامضًا ولا يمكن ببساطةٍ فهمه، أما لو كان النص القانوني واضحًا فلا اجتهاد في تفسيره[66]. وتتعدّد الأسباب التي قد تدفع بالنص إلى الغموض، لعل أهمها؛ هو استخدام مُفردات أو عبارات صعبة التركيب اللغوي، أو وُجود قصور في استعمال العبارات بشكل كاف، أو وُجود تناقضٍ في المفردات، أو غيره من الأسباب. وبطبيعة الحال، يجب الإشارة إلى أنّ النص الجنائي إنْ كان غامضًا غموضًا شديدًا بطريقة لا يمكن من خلالها تفسير النص وفق المجرى العادي للأمور، فإنّ النص هنا يُعاب بعدم الدستورية ولا يجوز تطبيقه على الوقائع[67]. ومراد ما سبق، أنّ مجال التفسير ينصبّ على الغموض المألوف، دون أنْ يمتدّ للنصّ الواضح أو النصّ الغامض غموضًا جسيمًا.

ويُقصد بالأسلوب الضيق، هو تفسير النص الجنائي لمصلحة المتهم[68]؛ بمعنى أنّ القاضي لو وصل بعد تفسيره للنص الجنائي إلى نتيجتين مختلفين، واحدة تُضيّق من مسؤوليته الجنائية (بمعنى تتم تبرئته) والنتيجة الأخرى تُوسّع من مسؤوليته الجنائية (بمعنى تتم إدانته)، فعليه اختيار النتيجة التي تضيق من المسؤولية الجنائية للمتهم. وقد سارت مُعظم التشريعات على التأكيد على تطبيق هذا التفسير، ومنها قانون العقوبات الفرنسي الذي نص في المادة رقم 4-111 على أنّ تفسير النصوص الجنائية يجب أن يكون ضيقا[69]. وبطبيعة الحال، فإنّ الأسلوب الواسع يُقصد به؛ ذاك الأسلوب الذي يتمّ من خلاله التوسّع في مسؤوليته الجنائية بشكلٍ يؤدي إلى حماية الحقوق والمصالح بالقانون، وهذا يترتب عليه اختيار النتيجة الأقرب لتحميله المسؤولية الجنائية وإدانته على النحو المبين ذكره مسبقا[70].

ومع ذلك، فإنّ تفسير النصوص الجنائية وفقا لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لا يجب أنْ يكون واسعا أو ضيقا بشكلٍ مُطلق عند تفسير جميع نصوص القانون الجنائي، إذْ أنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يهتمّ باستخدام الأسلوب الأمثل منهما والذي يعبّر عن إرادة

66 الدكتور محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 85.

67 الدكتور رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص166.

68 الدكتور رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص180. ويرى الباحث أنه قد تتداخل مع هذه القاعدة قاعدة إجرائية أخرى تسمى الشك يفسر لمصلحة التهم. وهذه القاعدة دستورية ومعناها أن شك القاضي في الأدلة الجنائية يجب أن يترتب معه تبرئة المتهم باعتبار ان القاضي لا يحكم بالإدانة الا وفق قناعة مطلقة. وهذه القاعدة ليست محل نقاشنا في هذا البحث باعتبار ان قاعدة تضييق التفسير لمصلحة المتهم مجالها النصوص الجنائية وليست الأدلة الجنائية.

69 قانون العقوبات الفرنسي، الصادر لعام 1992، المادة رقم 4-111.

70 انظر في ذلك: الدكتور كامل السعيد، مرجع سابق، ص69.

المشرع الحقيقية[71]، فإنْ كان المشرع قد قصد بهذا النص التوسع في التجريم لحماية الحقوق والمصالح التي قد تتعرّض للضرر، فيجب على القاضي اختيار الأسلوب الواسع. وإنْ كان المشرع قد قصد تجريم الفعل بشكلٍ محدود لحماية سُلوكيات الأفراد وحرياتهم، فيجب هنا أن يكون التفسير ضيقا. ويمُكن التعرف على إرادة المشرع، من خلال العديد من المصادر المتاحة، منها المذكرة التفسيرية للقانون أو الأعمال التحضيرية للقانون مثل المناقشات البرلمانية، أو الرجوع للأصل التاريخي للنص الجنائي، أو الرجوع إلى مبادئ محكمة التمييز/ النقض التي فسّرت النص سلفا وفقا لإرادة المشرع[72]. فاستخدام أسلوب واحد من هذه الأساليب بشكلٍ دائم، قد يؤدي إلى الإضرار بقصد المشرع والانحراف عن الهدف الأساسي لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؛ وهو العدالة وحماية المصالح الاجتماعية. فالاستخدام الدائم للأسلوب الواسع -مثلا- سيُؤدي إلى تقييد الحريات بسبب تجريم العديد من الأفعال التي لم يقصد المشرع تجريمها بهذا التوسع ابتداءً، واستخدام الأسلوب الضيق دائما قد يُؤدي إلى إهدار المصالح الأساسية التي يهدف المشرع إلى حمايتها عن طريق تجريم الأفعال بشكل محدود[73].

ومن الأمثلة على تطبيق إرادة المشرع عند تفسير النصوص الجنائية وعدم استخدام أسلوب معين، ما تمّ ذكره في نص جريمة السرقة حيث إن إرادة المشرع في هذه الجريمة كان بهدف التوسع في التجريم لحماية الحقوق والمصالح. وعليه، نجد أنّ القضاء قد دأب على التوسّع في مفهوم المال المنقول تماشيا مع هذه إرادة المشرع في مفهوم المال المنقول ليشمل العقارات بالتخصيص والعقارات بالاتصال[74]. وفي مثال آخر، نرى أنّ القضاء طبّق التفسير الضيق في حالاتٍ وجد فيها أنّ قصد المشرع كان يهدف إلى تضييق الحماية الجنائية وعدم التوسّع فيها، وكمثالٍ على ذلك؛ السرقة مع التهديد باستعمال السلاح، فإنّ تفسير التهديد باستعمال السلاح يكون محصورا فقط على هذه الصورة من التهديد، ولا يجوز التوسّع فيها لتُغطّي الصُور الأخرى من التهديد، مثل التهديد بالاعتداء أو غيره[75]. وعليه، فإنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات يتطلّب من خلاله تطبيق قاعدة تفسير واحدة؛ وهي البحث عن إرادة المشرع، وهذه الإرادة قد تُؤدي إلى تطبيق الأسلوب الضيق أو الأسلوب الواسع حسب الأحوال.

---

71 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص104. ومع ذلك قضت محكمة التمييز القطرية بتبني مبدأ التفسير الضيق من حيث إن تفسير النصوص الجنائية يجب أن يكون لمصلحة المتهم ويضيق ضد مصلحته. ونحن لانتفق مع هذا المبدأ ونرى ضرورة أن يكون التفسير تفسيرا كاشفا عن إرادة المشرع فقط. محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 760 لسنة 2018، جلسة بتاريخ 2019/9/23.

72 ويطلق عليه بعض الفقه بالتفسير الغائي. الدكتور طارق إبراهيم عطية، مرجع سابق، ص105.

73 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 103.

74 الدكتور سامي حمدان الرواشدة، والدكتور أحمد سمير حسنين، والدكتور خالد صالح الشمري، شرح قانون العقوبات القطري: القسم الخاص، جامعة قطر،2020. ص405.

75 انظر في ذلك: الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 90.

**النتيجة الثانية: عدم جواز القياس في نصوص التجريم والعقاب**

يتمّ تعريف القياس بأنه تطبيقُ نصٍّ جنائي تمّ وضعه من أجل حالة أو واقعة مُعينة على حالة أو واقعة أخرى لم يرد بشأنها نص يجرّمها، وذلك لاتحادهما في السبب أو العلة.[76] مثال على ذلك، قياس النص الذي يُجرّم فعل إهانة الموظف العام على واقعة تتمثل بإهانة عامل وذلك لاتحادهما في العلة المتمثلة بحماية مكانة واعتبار العامل والموظف. ومن هنا يجب الإشارة، إلى أنّ مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات لا يسمح بالقياس في نصوص التجريم؛ بمعنى آخر لا يجوز للقاضي تجريم فعل لم ينص المشرع على تجريمه من خلال نصٍّ آخر جنائي يتشابه معه في الغاية. فعلى سبيل المثال، فإنّ جريمة خيانة الأمانة حدّدت عقود الأمانة بخمس عقود، وبالتالي لا يجوز القياس عليها وإدخال عقود أخرى مسماة أو غير مسماة واعتبارها محلا للتجريم.[77] ويعود السبب في ذلك طبعا، إلى الهدف من مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؛ وهو حصر مصادر التجريم والعقاب بنصوص القانون فقط، وبالتالي، فإنّ القياس سوف يؤدي إلى خلق أفعال غير مجرّمة، وهو ما يُؤدّي بدوره إلى فقدان المبدأ من قيمته الحقيقية، وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية برفضها للقياس في نصوص التجريم في أكثر من موضع[78]. وكذلك الحال لمحكمة التمييز القطرية.[79] وهنا يكون دور المشرع في تجريم أيِّ فعلٍ لم يخضعه القانون تحت طائلة التجريم إنْ كان هناك مُبتغى وغاية من وراء التجريم.

وعلى الرغم من أنّ القياس محصور بنطاق التجريم والعقاب، إلّا أنّ هناك جانب كبير من الفقه من يرى جواز تطبيق قاعدة القياس في نصوص الإباحة أو موانع المسؤولية الجنائية أو موانع العقاب،[80] وكمثال على ذلك لو أنّ المتهم تعرّض إلى إشعاع كيميائي يترتب عليه فقدانه للإدراك، فإنه يجوز تطبيق النص الوارد في موانع المسؤولية الجنائية بخصوص السكر أو التخدير الاضطراري، وذلك لاتحاد هاتين الحالتين بالعلة؛ وهي فقدان الإدراك بشكل اضطراري. وعليه، فإنّ القضاء والفقه دأبوا على تطبيق النصوص الجنائية التي تُعفي المتهم أو تُخفّف مسؤوليته الجنائية من خلال ذلك. ويرى الباحث، أنّ تطبيق القياس في هذه النصوص غير جائز، وذلك لاحترامنا لإرادة المشرع التي حصرت أسباب الإباحة وموانع المسؤولية الجنائية وموانع العقاب في مصادر محددة، ولم يجز المشرع التوسع فيها، ولو رغب المشرع بذلك لأعلن عن هذه الإرادة صراحة من خلال النصِّ على جواز القياس في هذه النصوص.

76 الدكتور علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص 96.
77 الدكتور رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص 184.
78 محكمة النفض الفرنسية، جلسة بتاريخ 4 أغسطس 1936.
79 محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 456 لسنة 2018، جلسة بتاريخ 2018/10/15.
80 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص107.

## المبحث الثاني

## مبدأ الشرعية في النظام القانوني القطري

### تمهيد

تمّ في المبحث السابق دراسة أهمّ الجوانب العامة لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وذلك لبيان أهمّ الركائز التي تحكمهُ وذلك تمهيدًا لمُناقشة الجوانب التطبيقية الناظمة له في النظام القانوني القطري. وبما أنّ التشريع عموما ينقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية، هي: التشريع الدستوري (الدستور)، والتشريع العادي (القانون)، والتشريع الفرعي (اللوائح والقرارات الإدارية)[81] [82]. فإنّنا سوف نعرض في هذا المبحث نطاق تطبيق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في الدستور والقانون القطري في المطلب الأول. أما في المطلب الثاني، فسوف نُناقش مدى دستورية التشريعات الصادرة في جائحة كورونا في ظِلّ نطاق تطبيق مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في النظام القانوني القطري، وما هو الأثر المترتب عن المُخالفة الدستورية من وجهة نظرنا.

### المطلب الأول

### نطاق تطبيق مبدأ الشرعية

### الفرع الأول

### القوانين

قُلنا مسبقا إنّ من أهمّ نتائج مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات؛ هو حصر مصادر التجريم والعقاب في نصوص القانون فقط، ولكنّ السؤال الذي يثور في هذا الموضع، هو التالي: ما المقصود بنصوص القانون؟ هل يشمل ذلك فقط التشريعات العادية (القوانين العادية) الصادرة من السلطة التشريعية؟ أم أنّ الدستور القطري منح مصادر أخرى صفة القانون، وبالتالي تكون صالحة للتجريم والعقاب. ولذلك سوف نعرض في هذا الفرع مصادر التجريم والعقاب في النظام القانوني القطري.

#### أولًا: التشريع العادي الصادر من السلطة التشريعية (القوانين العادية)

تنصّ المادة رقم 76 من الدستور القطري، على أنه «يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع...».[83]

---

81 لذلك فإننا نقصد في عبارة « التشريعات» كل التشريعات التي نص عليها الدستور القطري، ولا نقصد بذلك « النصوص التشريعية» والتي معناها نصوص القانون الصادر من السلطة التشريعية فقط. أنظر في معنى « النصوص التشريعية»: الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص81. ومع ذلك يرى بعض الفقه على أن « عبارة النصوص التشريعية» تشمل بجانب القوانين اللوائح والقرارات الإدارية الصادرة من مجلس الوزراء لتجريم بعض الأفعال بناء على تفويض كما هو الحال في مصر. الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 88.

82 الدكتور محمود عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص119.

83 الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 76.

ويُقصد بالتشريع هنا سنّ القوانين، والقوانين – أو ما يطلق عليها التشريع العادي أو القانون – هي الأداة التشريعية الصادرة من السلطة التشريعية بِهدفِ تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع.[84] ويمرّ التشريع عموما بخمس مراحل أساسية؛ تبدأ من الاقتراح حتى المناقشة ثم التصديق ومن ثم الإصدار وأخيرا النشر في الجريدة الرسمية[85]. ولعلّ بحثنا هذا ليس مجاله مُناقشة هذه الإجراءات بالتفصيل، ولكن هدفنا الإشارة إلى الآلية التي يتمّ من خلالها سنّ القوانين.

ومن هنا تتوجّبُ الإشارة، إلى أنّ القانون الحالي الأساسي الذي نظّم مسائل التجريم والعقوبات؛ هو قانون العقوبات القطري الصادر لسنة 2004، والذي تمّ من خلاله وضع الجرائم الأساسية في المجتمع كالقتل والاعتداء على سلامة الجسم والسرقة وغيرها من الأفعال. إلّا أنّ هناك أيضا ما يُسمّى بالقوانين العقابية التكميلية؛ وهي مجموعة من القوانين التي تهدف كذلك إلى تجريم بعض الأفعال وتخصيص العقوبة المناسبة لها[86]، ويكون دور هذه القوانين هو؛ إمّا إكمال النقص التشريعي في قانون العقوبات الأساسي في معالجة بعض الجرائم، أو بهدف سنّ قانون خاص يتطلّب مُعالجة خاصة لجرائم معينة دون أن يضعها مع باقي الجرائم. ومن بين الأمثلة على هذه القوانين، قانون مكافحة المخدرات وقانون الجرائم الإلكترونية.

ولكن قد نرى أحيانا – ولو بشكل قليل- نصوصًا أُخرى تختصّ بالتجريم والعقاب في قوانين أخرى غير جنائية، مثل قانون التجارة، والذي يهدف أساسًا إلى تنظيم العلاقات التجارية وتحديد الأعمال التجارية وغيرها، إلا أنه يُوجد بهذا القانون -رغم ذلك- بعض النصوص التي تُجرم بعض الأفعال مثل جرائم الشيك وغيره.[87] وبهذه الحالة، لا يمكن اعتبار هذه القوانين – بالمجمل – قوانين عقابية تكميلية، ولكن يُمكن القول بأنّ نصوص القانون فيها، وهي تلك النصوص التي تُجرّم الأفعال وتُخصّص العقوبات لها، يمكن اعتبارها فقط نصوصًا قانونيةً عقابية تكميلية دون أن ينسحب ذلك على مُجمل القانون.

وعليه، فإنه يمكن القول بأنّ القانون أو التشريع العادي الصادر من السلطة التشريعية؛ سواء كان قانون عقوبات أساسي أو تكميلي أو نصوص عقابية تكميلية، فإنها جميعها تصلح أن تكون محلا للعقاب والتجريم وفق الدستور القطري. وهذا القانون، هو المصدر الأساسي والرئيسي للتجريم والعقاب. ومع ذلك، فإنّ هناك مصادر أخرى نصّ عليها الدستور القطري ومنحها قوة القانون، وهي التي سوف نعرضها تباعا.

84 الدكتور محمود عبدالرحمن محمد، مرجع سابق، ص12.
85 الدكتور حسن السيد، القانون المدخل لدراسة القانون الدستوري القطري، كلية القانون جامعة قطر، 2017. ص 249.
86 الدكتور كامل السعيد، مرجع سابق، ص32.
87 قانون التجارة القطري، المادة رقم 603، قانون رقم 27 لسنة 2006.

**ثانياً: مراسيم الضرورة (المراسيم بقانون)**

ينصّ الدستور القطري على أنّ للأمير أن يصدر لوائح الضرورة بمُقتضى المادة 70 بنصه: «يجوز للأمير في الأحوال الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير، ويقتضي اتخاذها إصدار قوانين، ولم يكن مجلس الشورى منعقدًا، أن يصدر في شأنها مراسيم لها قوة القانون. وتعرض هذه المراسيم بقوانين على مجلس الشورى في أول اجتماع له، وللمجلس في موعد أقصاه أربعون يومًا من تاريخ عرضها عليه وبأغلبية ثلثي أعضائه أن يرفض أيًا منها أو أن يطلب تعديلها خلال أجل محدد. ويزول ما لهذه المراسيم من قوة القانون من تاريخ رفض المجلس لها أو انقضاء الأجل المحدد للتعديل دون إجرائه»[88].

ونلاحظ من نص المادة السابقة، أنّ الدستور القطري منح بعض المراسيم الصادرة من الأمير قوة القانون؛ وهذا يعني أنّ هذه المراسيم تصلح لأن تكون محلا للتجريم والعقاب، وهذا لا يترتب عليه أيّ مُخالفة دستورية باعتبار أنّ هذه المراسيم لاتعدّ من قبيل التشريعات الفرعية، والسبب في ذلك هو أنها تُعتبر بمنزلة القوانين وتحمل صفته وفقا للدستور. ومع ذلك، فإنّ هذه المراسيم تختلف عن القانون من حيث عدم حملها لهذه الصفة إلاّ من خلال تحقّق عدة شروط، وهي:

أن لا يكون مجلس الشورى منعقدا؛ سواء كان ذلك بسبب تواجد الأعضاء في الإجازة البرلمانية أو في الفترة التي تكون بين فصلين تشريعين مختلفين، وذلك لأن القوانين هي أداة تشريعية تملكها السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشورى، ولكن لغيبة مجلس الشورى تمّ السماح بصدور هذه المراسيم من سلطة أخرى[89]. وهذا مفاده، أنه في حال وجود مجلس الشورى فإنه لا يجوز إصدار هذه المراسيم، وإلا تم اعتبارها مراسيم غير دستورية، وبالتالي لا تصلح أن تكون محلا للتجريم والعقاب.

حُدوث ظروف استثنائية تتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لا يمكن معها التأخير، وهذه المسألة تترك لتقدير الحاكم تحت مراجعة المحكمة الدستورية. ومن الأمثلة على هذه الظروف، وجود حالة حرب أو كوارث طبيعية أو جائحة صحية. وقد راجعت المحكمة الدستورية الكويتية مسبقا بعض المراسيم من خلال تقييم مدى تحقق « الظروف الاستثنائية» بذكرها: «وحيث إنه من المقرر أن وإن كان الأصل هو اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين، وإن أعطاء السلطة التنفيذية سلطة التشريع في غيبة المجلس النيابي هو استثناء من ذلك الأصل، لذا فقد حرص الدستور ألا يجعل هذه الرخصة الاستثنائية طليقة من غير قيد أو حد، وإنما وضع لاستعمالها

88 الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 70

89 انظر في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 105. وتم الاستعانة بشرح الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور (رحمه الله) نظرا لتشابه النص المذكور في الدستور القطري والدستور المصري.

قيودا عديدة، وحدودا لا يجوز تجاوزها... أما وعن الشرط الثاني والذي استلزم في كل مرسوم تصدره السلطة التنفيذية طبقا لهذه المادة (مادة 71) أن يكون من التدابير التي توجب الإسراع في اتخاذها ولايتحمل التأخير، فإن الواضح من مطالعة نصوص ذلك المرسوم ... وهو مما يستوجب معه مواجهة هذه الأخطار الجسيمة بصورة حاسمة ووجوب الإسراع في معالجة تلك الأمور حفظا للسلك والأمن... وبالتالي فإن ذلك المرسوم يكون قد تحقق في شأنه الشرط الثاني الذي استلزمته المادة رقم 71 من الدستور...»[90]. ويتضح لنا من هذا الحكم، أنّ المحاكم الدستورية تختصّ بمُراجعة هذه المراسيم من حيث تقييم الظروف التي دفعت السلطة التنفيذية لإصدارها.

لذا فإنه عند تحقّق هذين الشرطين، فإنه يجوز لهذه المراسيم أن تكون محلاً للتجريم والعقاب، كأن يصدر مرسوم ضرورة ينصّ على عدم جواز خروج الأفراد من منازلهم في ظل جائحة كورونا خلال فترة زمنية من اليوم وهكذا. ويجب الإشارة، إلى أنّ هذه المراسيم يبقى أثرها محدودًا بعودة مجلس الشورى، حيث يجب عرض هذه المراسيم عليه حال انعقاده؛ إمّا لإقرارها فيتمّ حينها اعتمادها كقوانين دائمة، أو أن يرفضها، أو أن يطلب تعديلها على النحو اللازم.

**ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تمّ التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية**

تنص المادة 68 من الدستور القطري على أنه: «يُبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون. ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية»[91]. ونلاحظ من نص المادة سالف الذكر، أنّ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تحمل صفة القانون، وبالتالي يكون من الإمكان أن تكون محلا للتجريم والعقاب. ومن الأمثلة على هذه الاتفاقيات؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها دولة قطر عام 2007، والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي صادقت عليها دولة قطر عام 1995.

ويتّضح من نص المادة 68 أن القاعدة التي اتّبعها الدستور القطري بالنسبة لسريان المعاهدات داخل دولة قطر، بحيث تُصبح المعاهدة أو الاتفاقية لها قوة القانون فور التصديق عليها من جانب الحاكم، ولا يتطلب بعد ذلك سوى إجراء شكليا يُطبّق على سائرِ قوانين الدولة؛ وهو النشر في

90 أنظر في ذلك المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم 5 لسنة 2016.

91 الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 68.

الجريدة الرسمية، وذلك بهدف ضمان علم الكافة بها.[92] وبطبيعة الحال، يرى الباحث أنّ الأثر المترتب على اعتبار الاتفاقية أو المعاهدة الدولية، تحمل قوة القانون؛ هو وُجود مصدرين للقاعدة التجريمية؛ مصدر القانون الداخلي، والمصدر الآخر هو القانون الدولي العام؛ المتمثل بالاتفاقية أو المعاهدة. وهذا يعدُّ من مظاهر احترام الدولة للقواعد الدولية المتفق عليها.

ومع ذلك، فإنّ الاتفاقية أو المعاهدة الدولية لا تكون لها صفة قوة القانون مباشرة بعد التصديق والنشر في بعض الأحوال، ويتحقق هذا الأمر في حالات عدة ذكرتها المادة 68 من الدستور القطري، أهمها: حينما تحتوي هذه الاتفاقية أو المعاهدة على نصوص تتعارض مع القوانين الداخلية في دولة قطر، ونقصد بذلك تحديدا في هذا البحث قانون العقوبات الأساسي والقوانين العقابية التكميلية. ومن أوجه هذا الاختلاف، تجريم بعض الأفعال التي لم تجرمها دولة قطر، أو اعتبار بعض المواد ضمن جدول المواد المخدرة رغم عدم اعتبارها كذلك من دولة قطر، أو حتى تخصيص عقوبة تختلف عن العقوبة التي قررها القانون المحلي. ففي هذه الحالة، يجب لهذه الاتفاقية أو المعاهدة لكي تحمل صفة القانون وتكون محلا للتجريم والعقاب، أنْ يتمّ إصدارها بقانون؛ وهذا يعني أنْ يتمّ عرضها على مجلس الشورى كمُقترح أو مشروع لإقرارها أو رفضها وفق الإجراءات المتبعة في سنّ القوانين العادية. ولقد سبق وأن رفضت محكمة الاستئناف القطرية مُعاقبة أحد المتهمين بجرائم المخدرات، وذلك لأنّ المادة المخدرة المذكورة في الاتفاقية الدولية التي انضمت لها دولة قطر لم تكن ضمن المواد المخدرة الممنوعة في جدول المخدرات الصادر بقانون مكافحة المخدرات.[93] ومفاد ذلك، أنه إن كانت الاتفاقية أو المعاهدة تتوافق مع القانون المحلي فإنها تحمل قوة القانون وتصلح لأنْ تكون محلا للتجريم والعقاب، وإن لم تكن متوافقة فإنه لا يجوز نفاذها في الدولة إلا بعد عرضها على مجلس الشورى وصدورها بقانون، بعد اتباع ذات الإجراءات المتبعة في سنّ القوانين العادية التي تصدر من السلطة التشريعية.

## الفرع الثاني

## التشريعات الأخرى (الدستور واللوائح والقرارات الإدارية)

### أولاً: الدستور

تمّ صدور الدستور القطري في عام 2004، وهو يحتوي على 150 مادة، وقد تمّ نشره في الجريدة الرسمية في عام 2005. وبطبيعة الحال، فإنّ الدستور وإنْ كان أعلى مرتبة من القانون، فهذا مؤداه جواز أن يكون الدستور مصدرًا للتجريم والعقاب في ظل قاعدة من باب أولى. إلّا أن دساتير

92 انظر في ذلك: الدكتور إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 2016.ص 99-57.

93 أنظر في ذلك محكمة الاستئناف القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 456 لسنة 1997، جلسة 7/7/1997.

العالم غالبا لا تضع جرائم وعقوبات في نصوصها، تاركة هذه المسائل للتشريعات الأخرى. وبالنظر للدستور القطري، نجد أنه فوّض المشرع من خلال القوانين العادية وظيفة التجريم والعقاب وفقا للمادة 40 من الدستور سالفة الذكر. ومع ذلك، نجد أنّ المشرع الدستوري القطري ذكر من باب الاستثناء على هذه القاعدة جريمة واحدة؛ وهي جريمة التعذيب التي اعترف بها، وترك مسألة العقاب عليها للقانون، حيث تنص المادة رقم 36 «... يعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون»[94]. وهذا يُدلّل على أنّ الدستور – ولو أنه فوّض السلطة التشريعية وظيفة التجريم والعقاب- إلا أنه اعترف بهذه الجريمة على سبيل الاستثناء على قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون. ويُعدّ هذا التحديد جائزا من قبل المشرع الدستوري، باعتبار أن الدستور أعلى مرتبة. أما باقي الجرائم والعقوبات، ففقد ترك مسألة تحديدها للقانون العادي.

**ثانياً: اللوائح والقرارات الإدارية**

يُقصد باللوائح والقرارات الإدارية، هي تلك التشريعات التي تصدر من السلطة التنفيذية لإدارة الشؤون الداخلية في البلد[95]. وقد خصّ الدستور القطري السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء اعتماد اللوائح والقرارات الإدارية التي تعدّها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لتنفذ القوانين بما يطابق أحكامها.[96] وبطبيعة الحال، فإنّ اللوائح والقرارات الإدارية تأتي بمرتبة أدنى في الهرم التشريعي من القوانين والدستور، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز لهذه التشريعات مُخالفة القوانين والدستور[97]. ونحن لسنا في هذا البحث بصددِ مُناقشة أنواع اللوائح والقرارات الإدارية وطُرق اقتراحها واعتمادها وإصدارها، ذلك أننا نهدف إلى تحديد ما إذ اكان من الجائز أن تكون هذه اللوائح والقرارات الإدارية مصدرا للتجريم والعقاب كالقوانين العادية. وقبل الحديث عن موقف المشرع الدستوري القطري من هذه المسألة، وجب تحديد الاتجاهات القانونية المقارنة المختلفة التي تمّ فيها التعامل مع اللوائح والقرارات الإدارية.

يتضمّن الاتجاه الأول في التعامل مع هذه المسألة، جواز أن تكون اللوائح والقرارات الإدارية مصدرا للتجريم والعقاب. حيث لا تمنع الدساتير هذه الوظيفة طالما أن هناك نصا تشريعيا حدّد الجريمة والعقوبة بغضِّ النظر عن طبيعة هذا التشريع؛ سواءٌ أ كان تشريعا عاديا كالقوانين، أو كان تشريعا فرعيا كاللوائح والقرارات الإدارية. ويعود السبب في منح هذه السلطة للوائح والقرارات الإدارية، إلى تعزيز المرونة في مسائل التجريم والعقاب، ذلك أنّ بعض الحالات

94 أنظر في ذلك الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 32.

95 الدكتور عليوة مصطفى فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات: الجزء الثاني، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، 2012. ص870.

96 الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 121.

97 الدكتور عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص870.

تتطلب السرعة والفاعلية في التجريم، وبالتالي سوف يتحقق هذا الأمر من خلال هذا النوع من التشريعات بحُكم سهولة إصدارها واعتمادها بالمقارنة مع التشريعات العادية[98]. ونجد أنّ الصياغة التشريعية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، تختلف عن الصياغة في الدساتير التي تبنّت اتجاهًا آخر في التجريم والعقاب، إذْ أنّ الصياغة التشريعية للمبدأ تكون « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.» دون تحديد ما هو النص التشريعي المقصود في هذه المسألة، تاركة الباب لجميع التشريعات المنصوص عليها في الدستور للتجريم والعقاب. ومن الأمثلة على ذلك في رأينا، نص المادة رقم 31 من الدستور الليبي» لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص[99].»، وكذلك في القانون الأردني الذي نص في المادة رقم 3 من قانون العقوبات على أنه « لا جريمة إلا بنص...».[100] [101] وبطبيعة الحال، يجب على هذه اللوائح والقرارات الإدارية أنْ لا تتعارض مع القوانين العادية، بحيث لا تصدر اللائحة أو القرار ليُعدّل عقوبة جنائية تمّ تحديدها سلفا لذات الفعل الإجرامي. ومن الواقع العملي، نجد أنّ مجال التجريم والعقاب الصادر من اللوائح والقرارات الإدارية، يكون غالبا في تعديل الجداول المرفقة ببعض القوانين؛ لتحقيق المرونة والفاعلية كما ذكرنا. فعلى سبيل المثال، قد يصدر قانون المخدرات ليُجرّم تعاطي المادة المخدرة، ويصدر مع هذا القانون جدول يتضمن أسماء المواد المخدرة. فهذا الجدول يمكن تعديله بإضافة بعض المواد المخدرة الأخرى من خلال القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن. وهذا بطبيعة الحال، يمنح ضمانة أكبر لمحاربة جرائم المخدرات، ومرونة وفاعلية في مواجهتها. كما نلاحظ أيضًا، أنّ هناك من المشرعين، كالفرنسي، يحصر هذه المسألة – التجريم والعقاب من خلال اللوائح والقرارات الإدارية- في الجرائم البسيطة كالمخالفات وفقا لنص المادة رقم 37 من الدستور الفرنسي[102]. أما الجنايات والجنح، فلا يجوز للسلطة التنفيذية تجريمها كما هو مُتحقّق مع المخالفات.

أما بالنسبة للاتجاه الثاني؛ وهو الاتجاه الذي تتبناه معظم الدول العربية، فإنه يسمح للوائح والقرارات الإدارية بالتجريم، ولكن بناء على تفويض صريح من السلطة التشريعية من خلال

98 انظر في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 113.

99 الدستور الليبي الصادر لعام 2011، المادة رقم 31.

100 قانون العقوبات الأردني، المادة رقم 3، قانون رقم 16 لسنة 1960.

101 وبطبيعة الحال فإننا نرى بأن هذه الصياغة منحت وظيفة التجريم فقط للقانون واللوائح، بينما حصرت وظيفة تحديد العقوبة للقانون فقط إذ أن نص المادة سالف الذكر أشار إلى «...ولايقضى بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليها ...” ومع ذلك يرى الأستاذ كامل السعيد على أن هذه الصياغة لا تعني جواز ان يكون التجريم وفقا للائحة او القرار، وإنها محصورة فقط بالقوانين. الدكتور كامل السعيد، مرجع سابق، ص 60.. ويرى الباحث خلاف ذلك باعتبار ان مفردات القانون واضحة وان عبارة « لا جريمة الا بنص..” جاءت عامة لتشكل كل النصوص الصادرة من السلطات المختصة وفقا للدستور الأردني بما يشمل ذلك نصوص اللوائح والقرارات الإدارية.

102 يعود السبب في تبني هذا الرأي هو أن الدستور الفرنسي نص في المادة 34 على اختصاص القانون بتجريم الأفعال التي تعد جناية أو جنحة. وعليه، فإن المادة 37 من الدستور الفرنسي تنص على جواز أن تقوم السلطة التنفيذية بإصدار لوائح لمعالجة مسائل لم يحصرها الدستور للقانون. وبناء على ذلك فإن المخالفات تخرج عن نطاق القانون وبالتالي يجوز للوائح والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية تجريمها. وقد أكد على هذه المسألة المجلس الدستوري الفرنسي في عام 2010 في القرار رقم: Décision n° 2010-66 QPC du 26 novembre 2010.

القوانين.[103] ونجد أنّ هذا الاتجاه يمثل الوسطية في التعامل مع مسائل التجريم والعقاب، من حيث إنه لا يسمح كقاعدة عامة للتشريعات الفرعية أنْ تتضمّن نصوص تجريم وعقاب، ولكنه بنفس الوقت يسمح لهذه النصوص أن تحتوي على تحديدٍ لمسائل التجريم والعقاب في حال رغب المشرع بذلك. وهذا يعني، أنّ مسألة تحديد التجريم والعقاب أصبحت في يد السلطة التشريعية، إن شاءت احتفظت بها وإن رغبت منحتها بنص صريح للسلطة التنفيذية. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه الدستور البحريني .[104] وتكون الصياغة الخاصة بمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات وفقا لهذا الاتجاه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون»[105]، كما هو الحال في نص المادة رقم 95 من الدستور المصري.[106] وفي ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر على أنه: « ... أن المادة «66» من الدستور تنص على أن «لا جريمة و لا عقوبة إلا بناء على قانون «و قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين ، تعين صرفه إلى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح، وأن الدستور الحالى إذ ردد فى المادة «66» منه عبارة « بناء على قانون « الواردة فى المادة «6» من دستور سنة 1923 والذى أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها توكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم و تقرير العقوبات... وذلك فى حين استعمل هذا الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون « مثل التأميم فى المادة «35» وإنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة «119» – فإن مؤدى ذلك كله أن المادة «66» من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع و فى الحدود و بالشروط التى يعينها القانون الصادر منها ...»[107] وتطبيقا لذلك نجد أن العديد من التشريعات في دولة مصر مثل قانون مكافحة المخدرات والذي نص في المادة رقم 32 منه على جواز أن يقوم الوزير المختص بتعديل الجداول الملحقة بالقانون بالحذف والإضافة.[108]

أما بالنسبة للاتجاه الثالث؛ وهو الاتجاه الذي تبناه المشرع الدستوري القطري، فقد حصر وظيفة التجريم والعقاب بنصوص القانون فقط، ولم يُجِز للتشريعات الفرعية –وهي اللوائح والقرارات الإدارية– أن تشارك السلطة التشريعية في هذه المسألة[109]. ولعلّ هذا الاتجاه يترتب

103 الدكتور عليوة فتح الباب، مرجع سابق، ص876.
104 الدستور البحريني الصادر لعام 2002، المادة رقم 20.
105 الدكتور عليوة فتح الباب، مرجع سابق، ص 875.
106 الدستور المصري الصادر لعام 2014، المادة رقم 95.
107 أنظر في ذلك المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 17 لسنة 11، جلسة بتاريخ 1991/6/4.
108 أنظر في ذلك قانون بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، المادة رقم 32، قانون رقم 182 لسنة 1960. ( مصر).
109 الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص 68.

عليه ضمانة أكبر لأفراد المجتمع، باعتبار أنّ السلطة التشريعية المتمثلة بأعضاء مجلس الشورى الممثلين عن الشعب هم وحدهم من لهم وظيفة التجريم والعقاب؛ وهذا يُعزّز من أهمية مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، ويضمن عدم تدخّل أيّ سلطة أخرى في مسائل التجريم والعقاب باعتبار أنّ هذه المسائل تتصل بحقوق الأفراد وحرياتهم[110]. ونجد أنّ الصياغة الدستورية لهذا المبدأ تكون «لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون»[111] كما هو الحال مع نص المادة رقم 22 من الدستور العراقي لسنة 1968 [112]، والمادة 40 من الدستور القطري. وقد جرى الفقه والقضاء على تفسير مفردة «بقانون» بأنه مؤداها؛ هو حصر مسائل التجريم والعقاب للسلطة التشريعية فقط دون تفويض[113]، وفي ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر على أنه: « ... فى حين استعمل هذا الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون « مثل التأميم فى المادة «35» و إنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة 119...» [114]. وعلى الرغم من الفوائد التي تظهر مع هذا الاتجاه الدستوري، إلا أنّ هذه الصياغة قد يترتب عليها أحيانا ضربٌ من الجمود والصرامة اللتان قد تُعطّلانِ مسائل التجريم والعقاب، ولا تحقق المرونة المرجوة، باعتبار أنّ أيّ تعديل أو إضافة أو حذف لنصٍّ تجريمي أو عقابي سوف يمرّ عبر إجراءات التشريع العادية والتي قد تأخذ وقتا طويلا.[115] وعلى الرغم من هذه الانتقادات على هذا الاتجاه، فإنه بطبيعة الحال يعدّ أقرب اتجاه لتطبيق الأهداف المثلى التي ظهرت مع مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وذلك لأنّ هذا الاتجاه يُعزّز من الضمانات الأساسية للمجتمع، ويحمي الحقوق والحريات، إذْ كثيرا ما تقوم السلطة التنفيذية في دول العالم باستخدام التجريم والعقاب في الأنظمة المختلفة لتقييد الحريات فقط؛ مما يترتب عليه إهدار للضمانات الأساسية[116]. وتلخيصا لما سبق، يمكن القول بأن الدستور القطري وفقا لنص المادة رقم 40 منه قد حصر مسائل التجريم والعقاب للسلطة التشريعية فقط، وبالتالي عدم جواز صدور أيّ لائحة أو قرار يتضمّن التجريم والعقاب؛ سواء أ كان ذلك بتفويض أو بدونه.

110 المرجع السابق، ص69.

111 قياسا على ذلك فرض الدستور المصري الضراب بقانون، أما الرسوم فيجوز ان تفرض بناء على قانون، مما يعزز دور الصياغة في تحديد مسائل التجريم والعقاب ومدى إمكانية التفويض فيها. الدكتور عليوة فتح الباب، مرجع سابق، ص876.

112 الدستور العراقي المؤقت الصادر لعام 1968، المادة رقم 22.

113 الدكتور محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص86 والدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص65.

114 أنظر في ذلك المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 17 لسنة 11، جلسة بتاريخ 4/6/1991.

115 انظر في ذلك: الدكتورة فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة العربية، 2017.

116 الدكتور عليوة فتح الباب، مرجع سابق، ص875.

## المطلب الثاني

## قراءة في التشريعات الصادرة جائحة كورونا

## في ضوء مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات

### الفرع الأول

### قانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون رقم 17 لسنة 1990

**تحليل نص المادة رقم 2 و 3 من قانون رقم 9 لسنة 2020**

بعد انتشار جائحة كورونا وانتشار المرض في العالم، حاولت العديد من الدول سنّ التشريعات اللازمة لمحاربة انتشار هذه الجائحة، وذلك من خلال تقييد حرية التنقل في بعض الأماكن، أو إلزامية لبس الكمامة، أو حظر التجمعات العامة. وبطبيعة الحال، فإنّ دولة قطر قامت بالعديد من الوسائل الفعالة التي من خلالها ساهمت في الحدّ من انتشار هذا الوباء، لعل أهمها ذلك المُتعلّق بِسنّ التشريعات الضرورية الهادفةِ إلى المحافظة على الصحة العامة. ولعلّ التعديل القانوني الذي صدر على قانون الوقاية من الأمراض المعدية في دولة قطر، والذي سمح بتجريم بعض الأفعال التي تُحدّدها السلطة التنفيذية، يُعدّ من أهم هذه التشريعات الصادرة لمواجهة هذه الجائحة. وعلى الرغم من تأكيدنا على أهمية هذا التعديل وعلى ضرورته وفاعليته لمواجهة هذه الجائحة، إلا أننا سوف نُحلّل هذا التعديل في ضوء المبادئ الدستورية في الدستور القطري؛ وتحديدا مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات. ونؤكد على أنّ الهدف الأساسي من هذا التحليل، هو تقديم المقترحات اللازمة التي نرى فاعليتها لضمان عدم مخالفة أيّ تشريع مستقبلي للدستور القطري، باعتباره الوثيقة الأعلى من بين التشريعات في الدولة.

صدر في عام 2020 قانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الوقاية من الأمراض المعدية، وجاء التعديل على أربع مواد، لعل أهمها المادة 2 من القانون الذي عدّل على نص المادة رقم 21 من قانون الأمراض المعدية، التي جاءت على النحو التالي:

«مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر:

1. يُعاقب على مخالفة أحكام المواد (3)، (4)، (6 مكرراً)، (7/ الفقرتين الثانية والثالثة)، (8)، (11)، والإجراءات والتدابير التي يتخذها مجلس الوزراء وفقاً لأحكام المادة (10/فقرة أخيرة)، بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على (200,000) مائتي ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين...ويُعاقب بذات العقوبات على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذاً

لأحكام المواد المشار إليها في البندين السابقين.»...[117]

وكذلك نص المادة رقم 3 من القانون المعدل لنص المادة 10 فقرة أخيرة والتي تم النص عليها على النحو التالي «... ولمجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير، وبغرض الحد من انتشار المرض المعدي، أن يتخذ الإجراءات والتدابير العامة المناسبة للمحافظة على الصحة العامة، بما في ذلك فرض القيود على حرية الأشخاص في التجمع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة.»[118]

وعليه، نلاحظ من نص المادتين السابقتين أنّ المشرع فوّض السلطة التنفيذية لتحديد الأفعال التي تُشكّل جرائم يمكن المعاقبة عليها بالحبس أو بالغرامة، وذلك من خلال ذكره للإجراءات والتدابير التي يمكن لمجلس الوزراء إصدارها بغية المحافظة على الصحة العامة. وبما أنه لم يتمّ تحديد هذه الإجراءات بالقانون وتمّ تفويض السلطة التنفيذية لتحديدها، فإنّ هذا يعني أنّ مسائل التجريم هنا أصبحت من خلال التشريع الفرعي، حتى لو أنّ العقوبة تم تحديدها بالقانون. وهذا ما يطلق عليه التفويض الجزئي لمسائل التجريم والعقاب، بخلاف التفويض الكلي والذي يتمّ من خلاله تفويض مسائل التجريم والعقاب كلها للسلطة التنفيذية.

ونلاحظ أنه وتطبيقا لنصوص المواد السابقة من القانون، صُدور العديد من الإجراءات والتدابير من السلطة التنفيذية التي تهدف إلى منع انتشار الوباء والمحافظة على الصحة العامة، لعل أهمها القرارات التالية:»

1. إلزام جميع المواطنين والمقيمين عند الخروج من المنزل لأي سبب بارتداء الكمامات، إلا في حالة تواجد الشخص بنفسه أثناء قيادة المركبة، وتتولى وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.
2. في حالة عدم الالتزام بهذا القرار تطبق على المخالف العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون (17) لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية، وذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على (200.000) مائتي ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.»[119]

---

117 قانون بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون بشأن الوقاية من الأمراض المعدية الصادر في عام 1990، مادة رقم 2، قانون رقم 9 لسنة 2020.

118 قانون بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون بشأن الوقاية من الأمراض المعدية الصادر في عام 1990، مادة رقم 3، قانون رقم 9 لسنة 2020.

119 قرار مجلس الوزراء القطري الصادر في اجتماع 13/5/2020 والمنشور في الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء القطري. https://cm.gov.qa/ar/NewsAndMeetings/Pages/meeting13052020.aspx. ونلاحظ كذلك على أن هذه القرارات لم يتم نشرها في الجريدة الرسمية حسب بحثنا لذلك. وهذا قد يشكل مخالفة لنص المادة رقم 142 من الدستور القطري والتي نصت على ضرورة نشر القوانين. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات لاتعد قوانين إلا أنها تحمل القيمة القانونية من خلال التفويض الصادر لها من السلطة التشريعية في التجريم، وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على القانون. أما في حال عدم اعتبار هذه القرارات تحمل الصفة القانونية، فإن عدم النشر يجيز للأفراد الاحتجاج بالجهل بهذه الإجراءات تطبيقا لنص رقم المادة 1 من قانون الجريدة الرسمية الصادر في عام 1961 والتي نص على «تنشأ جريدة رسمية للحكومة ينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لإحاطة جميع الناس علماً بصدور أية تشريعات جديدة." قانون الجريدة الرسمية لحكومة قطر، مادة 1، قانون رقم (1) لسنة 1961. وكذلك لنص المادة رقم 3 من قانون الجريدة الرسمية الصادر في عام 2016، « تنشر في الجريدة الرسمية، القوانين والمراسيم بقوانين،

وكذلك القرارات التالية:

**أولاً:**

1. يلتزم جميع المواطنين والمقيمين بتثبيت تطبيق احتراز (*EHTERAZ*) على الهواتف الذكية عند الخروج من المنزل لأي سبب.
2. يعمل بهذا القرار اعتبارا من يوم الجمعة الموافق 22 / 5/ 2020، وحتى إشعار آخر.

**ثانياً:**

1. يلتزم جميع المواطنين والمقيمين عند الخروج والانتقال بعدم تواجد أكثر من شخصين في المركبة، ويسمح بتواجد ثلاثة أشخاص بحد أقصى في الحالات التالية :

أ- الانتقال في مركبات الأجرة والليموزين.

ب- الانتقال في المركبات الخاصة عند قيادتها من قبل المستخدم لدى العائلة.

2. يستثنى من ذلك مركبات الإسعاف والمركبات التابعة لوزارة الصحة العامة والجهات الأمنية والعسكرية.

---

والأدوات التشريعية الأخرى، وأي مادة ينص القانون على نشرها في الجريدة الرسمية. ويُعتبر النشر في الجريدة الرسمية إحاطة للكافة بكل ما يُنشر فيها، وتكون المادة المنشورة حجة على الكافة، ولا يقبل إنكار أو نفي العلم بها بأي وجه، منذ تاريخ النشر."قانون الجريدة الرسمية، المادة رقم 3، قانون رقم 12 لسنة 2016. ويتضح لنا أن عدم النشر أثره هنا بجواز الاحتجاج بالجهل بهذه القاعدة التشريعية (القرارات) بخلاف عدم نشر القوانين والتي يترتب عليها عدم العمل بالقانون باعتبار ان النشر يعد مرحلة أساسية من مراحل نفاذ القانون حسب الدستور القطري.

وقد سبق وأكدت المحاكم القطرية على ضرورة النشر لكل تشريع فرعي متصل بحقوق الأفراد سواء كان بناء على تفويض من القانون أو بدون، حيث قررت محكمة الاستئناف القطرية على أن «هذه القرارات اللائحية لم تنشر في الجريدة الرسمية وبالتالى لا تنفذ في حق الأفراد المخاطبين بها إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ذلك انه ولئن كان النشر ليس لازما لصحة القرارات الإدارية التنظيمية أو اللائحية إلا أنها لا تنفذ فى حق الأفراد إلا إذا علموا بها عن طريق نشرها على وجه من شأنه أن يكون كافيا لافتراض علمهم اليقينى بأحكامها، فإذا كان القرار الإدارى اللائحى ذا طابع تشريعى فإنه لا ينفذ فى حق الأفراد إلا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية لتوفر القرينة القانونية على العلم به، وهذا من الأصول الدستورية حيث تقضى المادة 142 من الدستور الدائم لدولة قطر بان تنشر القوانين بعد المصادقة عليها وإصدارها فى الجريدة الرسمية وذلك خلال أسبوعين من تاريخ صدورها ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها ما لم ينص على تاريخ آخر فى القانون ذاته ويقصد بالقانون، القانون بمعناه الموضوعى، محددا على ضوء النصوص التشريعية التى تتولد عنها مراكز قانونية عامة مجردة، سواء وردت هذه النصوص بالتشريعات الأصلية التى تقرها السلطة التشريعية، أم تضمنتها التشريعات الفرعية التى تصدرها السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. ومما يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم 1 لسنة 1961 بإنشاء جريدة رسمية لحكومة قطر من انه «تنشأ جريدة رسمية للحكومة ينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لإحاطة جميع الناس علما بصدور أية تشريعات جديدة «وتضمنت المذكرة التفسيرية لهذا القانون ان من القواعد المقررة ان التشريع الجديد يصبح نافذا من وقت صدوره ولكنه لا يكون ملزما بالفعل لشخص معين إلا من وقت علم هذا الشخص به، وجرت الشرائع المختلفة من قديم الزمن على الاكتفاء بشهر التشريع بطرق معينة وافتراض علم الناس جميعا بصدور هذا التشريع بمجرد شهره بتلك الطرق ولما كانت الطريقة المقررة عموما فى مختلف الدول فى أيامنا هذه نشر التشريعات فى الجريدة الرسمية للحكومة لذلك نص هذا القانون الجديد فى مادته الأولى على إصدار جريدة رسمية لحكومة قطر لتحقيق الغاية المذكورة والمقصود بالتشريعات هو جميع القواعد القانونية العامة التى تضعها السلطات المختصة لتنظيم المسائل الرئيسية وترتيب المصالح العامة عن طريق القوانين والمراسيم ولتنظيم تفاصيل تطبيق القوانين والمراسيم عن طريق اللوائح والقرارات التى تصدر من الهيئات التنفيذية المختلفة." محكمة الاستئناف القطرية، المواد الإدارية، الطعن رقم 106 لسنة 2012، جلسة بتاريخ 26 / 3 / 2013.

3. يراعى ما تقرر بشأن خفض عدد الأشخاص الذين يتم نقلهم بواسطة حافلات إلى نصف السعة الاستيعابية للحافلة، مع اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية.

4. يعمل بهذا القرار اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 19/ 5/ 2020، وحتى إشعار آخر.

**ثالثاً:**

1. تكون ممارسة الرياضة في المناطق القريبة لمنطقة السكن، مع مراعاة تجنب التجمعات أثناء ممارسة الرياضة واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة من ارتداء الكمامات وترك المسافة الآمنة.

2. يعمل بهذا القرار اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 19/ 5/ 2020، وحتى إشعار آخر.

**رابعاً:**

تتولى وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

**خامساً:**

إغلاق المحال وإيقاف جميع الأنشطة التجارية خلال الفترة من 19/ 5/ 2020 وحتى 2020/5/30، ويستثنى من ذلك محال المواد الغذائية والتموينية والصيدليات والمطاعم التي تقدم الطلبات الخارجية، وتتولى وزارة التجارة والصناعة تحديد الأنشطة الأخرى الضرورية المستثناة من هذا القرار.

**سادساً:**

في حالة عدم الالتزام بهذه القرارات تطبق على المخالف العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية، وذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على (200.000) مائتي ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين."[120]

والملاحظ من هذه القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، أنها وضعت أفعالاً تعدّ جرائم في حال مخالفتها، من قبيلِ عدم لبس الكمامات عند الخروج من المنزل، أو عدم تنزيل تطبيق احتراز، أو عدم الالتزام بعدد الأشخاص في المركبة الواحدة. وكما هو مُلاحظ، فإنّ هذه القرارات قد ذكرت صراحة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في نص المادة رقم 21 المعدلة بقانون رقم 9 لسنة 2020؛ وهي عقوبة الحبس أو الغرامة. ومع تأكيدنا مرة أخرى على أهمية هذه الإجراءات في ضبط الجائحة، إلّا أننا وبعد استقرار الوضع الصحي نرى أهمية تحليلنا الدستوري لها لضمان عدم وُجود أيّ مُخالفة دستورية مستقبلا كما أشرنا مسبقا.

120 قرار مجلس الوزراء القطري الصادر في اجتماع 18/5/2020 والمنشور في الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء القطري. https://cm.gov.qa/ar/NewsAndMeetings/Pages/meeting18052020.aspx

## الفرع الثاني

### الآثار المترتبة على مخالفة مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات

يتضح لنا من العرض السابق للتشريعات التي صدرت في جائحة كورونا، أنّ هناك شبهة مخالفتين أساسيتين. تتمثل الأولى، بشبهة مُخالفة القانون للدستور من خلال نص المادة رقم 2 و 3 من قانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية. وتنحصر مجال المخالفة هنا، من حيث تفويض السلطة التنفيذية لتحديد الأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون على النحو السابق بيانه. بينما تتمثل الشبهة الثانية، بمخالفة القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية بناء على تفويض القانون سابق الذكر للدستور القطري باعتباره هذه القرارات احتوت على أفعال تُشكّل جرائم تتمّ من خلالها مُعاقبة الأفراد. حيث إنّ نص المادة السابقة في قانون الوقاية من الأمراض المعدية فوّضت مسائل التجريم للسلطة التنفيذية، في حين احتفظ القانون بتحديد العقوبة. وهذا النصّ برأينا يُشكّل شبهة مُخالفة دستورية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، وذلك لأنّ الدستور القطري حصر مصادر التجريم والعقاب لصالح القانون فقط، ولم يمنح القانون إمكانية التفويض للسلطة التنفيذية في مسائل التجريم والعقاب.

وعليه، سوف نحدّد ما هو الأثر المترتب على المخالفات الدستورية؟ وماهي الجهة التي سوف تقرّر تحقق المخالفة والأثر المترتب على تحققها وفقا للنظام القانوني القطري؟ حيث يتوجب على كلّ تشريع صادر؛ سواء كان قانونا أم لائحة أن يتوافق مع أحكام الدستور، إذ أنّ الرقابة على دستورية التشريعات غير محصورة فقط على رقابة القوانين الصادرة من السلطة التشريعية، بل هي تشمل كذلك الرقابة على اللوائح والقرارات الإدارية الصادرة من السلطة التنفيذية والتي يتوجب معها اتباع أحكام الدستور وعدم مخالفته.[121]

إن الجهة المناط لها الحكم بعدم دستورية القوانين واللوائح والقرارات الإدارية؛ هي المحكمة الدستورية العليا في دولة قطر، وذلك وفقا لنص المادة رقم 140 من الدستور القطري[122]، والتي صدر بشأنها قانون رقم 12 لسنة 2008،[123] والذي منح هذه المحكمة العديد من الاختصاصات، وهي:

أولاً: الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح.

121 الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، مرجع سابق، ص 119.

122 "يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها وكيفية الطعن والإجراءات التي تتبع أمامها، كما يبين القانون آثار الحكم بعدم الدستورية." الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 140.

123 قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، المادة رقم 12، قانون رقم 12 لسنة 2008.

ثانيًا: الفصل في تنازع الاختصاص بتحديد الجهة المختصة بالفصل في الدعوى من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها، ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها.

ثالثًا: الفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة عن جهات قضائية أو جهات ذات اختصاص قضائي.

رابعًا: تفسير نصوص القوانين إذا أثارت خلافاً في التطبيق، وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها، وذلك بطلب يقدم من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى.[124]

وتباشر المحكمة الدستورية العليا في دولة قطر هذا الاختصاص من خلال إجراءات مُحددة ضبطها القانون، وهي: في حال – إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة، لازم للفصل في النزاع، أوقفت الدعوى، وأحالت الأوراق إلى المحكمة الدستورية، للفصل في دستوريته. والحالة الثانية، تكون في حال إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة جدية الدفع، أوقفت نظر الدعوى، وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ستين يوماً لرفع دعواه الدستورية أمام المحكمة الدستورية، فإن لم ترفع الدعوى في الميعاد المحدد، اعتبر الدفع كأن لم يكن.[125] وأخيرا فإنه يجوز للمحكمة في جميع الأحوال، أن تتصدى من تلقاء نفسها للفصل في دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها، ويتصل بالنزاع المطروح عليها[126]. وبطبيعة الحال، فإنه في حال قرّرت المحكمة عدم دستورية نصٍّ قانون أو لائحة، فإنّ هذا يترتب عليه عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره، ما لم يحدّد الحكم لذلك تاريخاً آخر. فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقًا بنصٍّ جنائي فتعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم الأمين العام بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإعمال مقتضاه.[127]

ومع ذلك، فإنه مع عدم بدء المحكمة الدستورية عملها، فإنّ هذا مؤداه عدم وجود آلية صريحة للقضاء بعدم دستورية القانون والقرارات الصادرة. حيث أكدت محاكم التمييز القطرية أكثر من مرة على عدم اختصاصها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح إلى حين صدور تشكيل المحكمة

124 قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، المادة رقم 12، قانون رقم 12 لسنة 2008.
125 قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، المادة رقم 12، قانون رقم 13 لسنة 2008.
126 قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، المادة رقم 14، قانون رقم 12 لسنة 2008.
127 قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، المادة رقم 28، قانون رقم 12 لسنة 2008.

الدستورية العليا في قطر.[128] ومع ذلك، فإننا نرى أنه في ظل عدم بدء المحكمة الدستورية عملها إلى هذه اللحظة، فإننا أمام إحدى المسارين:

اعتبار هذه التشريعات دستورية بحكم الواقع، حيث إنّ الأصل في الإجراءات صحتها. وهذا مبدأ عام يسري على الإجراءات التي تقوم بها سلطات الدولة عموما وقد أقرته محاكم التمييز القطرية أكثر من مرة في أكثر من حكم[129]، ويرى الباحث جواز تطبيقه كذلك على الإجراءات التي صدرت حاليا في تشريع هذه القرارات إلى حين إثبات خلاف ذلك، من خلال الحكم بعدم دستورية هذه التشريعات من قِبلِ المحكمة الدستورية العليا في قطر. وهذا مؤداه ضرورة احترام جميع الأفراد لهذه التشريعات واتباعها وعدم جواز مخالفتها. وهذا يعني كذلك، أنّ القضاة يتوجّب عليهم الحكم وفقا لهذه التشريعات إلى حين بدء العمل بالمحكمة الدستورية العليا، والبدء في إحالة الطعون بعدم دستورية هذه التشريعات للمحكمة الدستورية العليا كما أشرنا مسبقا.

أو اعتبار الأفعال التي أوردها القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية أفعالاً مباحة لا تُشكِّلُ جريمة جنائية، وهذه النتيجة لا تعني عدم احترام هذه التشريعات من قبل الأفراد، فكما ذكرنا فإنّ احترامها واجب من قبل الجميع باعتبارها واقعا صحيحا إلى حين إثبات العكس. ولكننا نقصد في هذه النتيجة، أنه يجوز للقاضي الحكم بعدم وجود جريمة في كل مرة يثار فيها نزاع قضائي أمامه، دون التطرق إلى عدم دستورية هذا النص، باعتبار أنّ هذه المسالة تخرج عن اختصاص القضاء العادي.[130]

ومع ذلك، فإنّ التطبيقات القضائية تشير إلى اتباع محاكم التمييز في دولة قطر للمسار الأول، حيث قررت محكمة التمييز القطرية في أكثر من موضع أنه: « من المقرر أن المحاكم ملزمة بتطبيق نص القانون على ما هو عليه طالما لم تقرر السلطة التشريعية إلغاءه أو تعديله وعليها أن تلتزم – طبقاً للمادة (143) من الدستور – بتطبيق ما تراه من نصوص قانونية دون التعرض لدستوريتها أو تمتنع عن تطبيقها لحين صدور تشكيل المحكمة الدستورية فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص عدم دستورية نص المادة (37) من قانون العقوبات لا يكون مقبولاً»[131]. ومع ذلك، فإنه يجوز من وجهة نظرنا –كما أشرنا– تطبيق القضاء للمسار الثاني عمليا إلى حين صدور تشكيل

128 محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية الطعن رقم 406 لسنة 2015.

129 محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 423 لسنة 2015.

130 وفي ذلك ذكرت المذكرة التفسيرية للدستور القطري على أنه «...أصدر سموه قراراً أميرياً بتشكيل لجنة من أهل الفكر والرأي والخبرة لوضع دستور للبلاد يكون بمثابة الموضح لمعالم الطريق وكيفية البناء، المحدد لنظام الحكم، المبين لسلطات الدولة واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها وعلاقتها بالمواطنين، مبنياً على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتقاليد العربية الأصلية وواقع الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي، متسماً بالثبات والاستقرار، يفي بآمال وتطلعات المواطنين." المذكرة التفسيرية للدستور القطري الدائم ،صدر في الديوان الأميري بتاريخ: 14/5/1426هـ الموافق: 21/6/2005.

131 محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 406 لسنة 2015.

المحكمة الدستورية والبدء في عملها، شريطة أنْ لا يتمّ التطرق لدستورية هذه التشريعات كما ذكرنا مسبقا. وبطبيعة الحال، فإنه حتى مع وُجود هذين المسارين، فإننا نرى ضرورة مُعالجة هذه التشريعات التي تُشكل شبهة مُخالفة دستورية حال وضوح هذه الشبهة، دون الانتظار إلى حين تشكيل المحكمة الدستورية العليا، وذلك تماشيا مع الالتزامات الدستورية الواقعة على عاتق جميع السلطات الثلاث من ضرورة الالتزام بأحكام الدستور القطري.

خامساً: قراءة في نص المادة رقم 143 من الدستور القطري

نصت المادة رقم 143 من الدستور القطري على أنه: «يبقى صحيحاً ونافذاً ما قررته القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجر تعديلها وفقاً لأحكامه. ولا يترتب على العمل بالدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.»[132]. ويتضح من هذا النص – من وجهة نظرنا- أنّ التشريعات الصادرة قبل العمل بالدستور؛ سواء كانت قوانين أو لوائح أو قرارات إدارية، فإنه لا يجوز الحكم بعدم دستوريتها وفقا لنص هذه المادة الذي أكد على بقاء صحتها ونفاذها،[133] لطالما لم يتم تعديلها وفقا لأحكام الدستور؛ بمعنى بعد العمل بالدستور القطري الحالي. وهذا يعني، أنّ هذه التشريعات أقرب أن تكون محصّنة من المراجعة الدستورية، وبالتالي لا يكون تعديلها وفق أحكام الدستور إلّا على عاتق السلطة التشريعية من خلال إلغاء أو تعديل القوانين المخالفة للدستور، أو السلطة التنفيذية وذلك من خلال إلغاء أو تعديل اللوائح والقرارات الإدارية الصادرة عنها والتي تشكل أيضا شبهة مخالفة دستورية. ومع ذلك، فإنّه بقراءة تفسير محاكم التمييز القطرية لنص هذه المادة، فإننا نستدلّ على موقفين اتخذتهما هذه المحاكم:

يشير الموقف الأول من نص المادة رقم 143 على صحة هذه التشريعات – كما كان رأينا السابق- بشكل مطلق إلى حين رغبة السلطة المختصة سواء التشريعية أو التنفيذية بتعديلها؛ وهذا يعني عدم جواز الحكم بعدم دستورية هذه التشريعات من قبل المحكمة الدستورية العليا. وقد تبنت محكمة التمييز القطرية هذا الموقف في إحدى أحكامها والتي ذكرت فيها على أنه « ...النص في المادة (143) من الدستور الدائم لدولة قطر الصادر بتاريخ 2004/6/8 على أنه «يبقى صحيحا

132 الدستور القطري الصادر لعام 2004، المادة رقم 143.

133 ولقد كانت هناك من التشريعات التي يمكن تطبيق نص المادة 143 من الدستور القطري عليها، إلا أن هذه التشريعات اما أنها الغيت أو تم تعديلها بعد العمل بالدستور القطري، ومن ذلك نص المادة رقم 40 من قانون الآثار القطري الصادر في عام 1980 حيث نصت على عقوبة الحبس مدة لا تجاوز 3 سنوات او الغرامة التي لا تزيد على عشر الاف او بالعقوبتين معها لكل من خالف احكام اللائحة التنفيذية لقانون الآثار، كذلك قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر في عام 1987 الذي سمح للسلطة التنفيذية تعديل هذه الجدول من خلال قرار من وزير الصحة العامة مما يعني تدخلا في تجريم الأفعال من خلال تحديد الشروط المفترضة (المادة المخدرة أو المؤثر العقلي) ، وكذلك نص المادة رقم 2 من قانون المحال التجارية الصناعية والعامة المماثلة الصادر في عام 1975 والذي نص على تعديل الجداول الخاصة بأنواع المحال وتجريم بعض الأفعال المتصلة بإحدى هذه المحال المدرجة في هذا الجدول. أنظر في ذلك: الدكتور أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص77-68.

ونافذا ما قررته القوانين واللوائح الصادر قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجر تعديلها وفقا لأحكامه، ولا يترتب على العمل بالدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها»، يدل على أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور.»[134] وهذا مؤداه بقاء هذه التشريعات صحيحة إلى حين ما تقرر السلطة المختصة تعديلها سواء كانت السلطة التشريعية من خلال تعديل القوانين او السلطة التنفيذية من خلال اللوائح والقرارات الإدارية .

أما الموقف الثاني، فهو أنّ هذه التشريعات تبقى صحيحة ونافذة، ولكن بشكل مؤقت، إلى حين ما تقرر المحكمة الدستورية عدم صحتها؛ وهذا يعني أنّ هذه التشريعات تبقى صحيحة، ولكن لا يعني ذلك تحصينها من الحكم بعدم الدستورية بشكل مطلق، فالمسألة لم تعد بيدِ السلطة التشريعية أو التنفيذية فقط كما هو الحال مع الموقف الأول لتفسير نص هذه المادة. ويجد هذا الموقف سنده من حكم محكمة الاستئناف الإدارية بدولة قطر على أنه: «ولا ينال من ذلك القول بإن المادة (143) من الدستور الدائم لدولة قطر تقضى بأن « يبقى صحيحا ونافذا ما قررته القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجر تعديلها وفقا لأحكامه...» إنما ترمى إلى الإبقاء على اللوائح السابقة على الدستور ولو تعارضت مع أحكام الدستور أو القانون، حتى تقوم السلطة التنفيذية بإلغاء تلك اللوائح أو بتعديلها. فهذا القول غير سديد لأن المشرع الدستوري لا يعنى بتلك المادة سوى مجرد استمرار نفاذ اللوائح السابقة على الدستور، تجنبا لحدوث فراغ تشريعي يؤدى إلى الاضطراب والإخلال بسير المرافق العامة والعلاقات الاجتماعية إذا سقطت جميع اللوائح المخالفة له أو للقوانين فور صدوره، وذلك دون تطهير تلك اللوائح مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بالإلغاء أو عدم تطبيقها ، شأنها في ذلك شأن اللوائح التي تصدر في ظل التشريع القائم إذ لا يسوغ أن تكون تلك التشريعات بمنأى عن رقابة المشروعية التي تخضع لها اللوائح التي تصدر في ظل الدستور الدائم مع أن رقابة مشروعيتها أولى وأوجب..»[135]

ومع ذلك، يرى الباحث أنّ نص المادة رقم 143 من الدستور القطري أقرب لتفسير الموقف الأول التي تبنته محكمة التمييز القطرية، وذلك للأسباب التالية:

1. يتضح لنا من الناحية الشكلية، أنّ الموقف الثاني تبنته محكمة الاستئناف ولم تتبناه محكمة التمييز القطرية، فهو وإن كان حكما نهائيا – ومستندا على قضاء المحكمة الدستورية العليا

134 محكمة التمييز القطرية، المواد المدنية، الطعن رقم 194 لسنة 2010 ، جلسة بتاريخ 4 / 1 / 2011.
135 محكمة الاستئناف القطرية، المواد الإدارية، الطعن رقم 106 لسنة 2012، جلسة بتاريخ 26 / 3 / 2013.

في مصر- إلا أنه لا يعدّ موقفًا صريحًا من محكمة التمييز القطرية ولايعدّ مبدأ من المبادئ الصادرة عن تلك المحكمة، كما هو الحال مع التفسير الأول لنص المادة.

2. أما من الناحية الموضوعية، فبقراءة نص المادة رقم 143 فإننا نجد أنّ المشرع الدستوري استخدم مفردة «صحيحة» و«نافذة»، ولم يستخدم فقط مفردة «نافذة»؛ وهذا يعني أنّ أثر نص المادة رقم 143 يتعلق بصحة التشريعات من الناحية الدستورية، وضرورة نفاذها والعمل بها. ولو رغب المشرع الدستوري أن يكون أثر المادة متعلقًا فقط بضرورة العمل بهذه التشريعات إلى حين إلغائها ضمانا لعدم وجود فراغ تشريعي كما هو الحال مع التفسير التي تبنته محكمة الاستئناف، لكان قد ذكر مفردة « نفاذها» فقط ، وتجنب ذكر مفردة « صحتها»، وذلك للدلالة على ضرورة بقاء هذه التشريعات نافذة إلى حين ما تقرر المحكمة الدستورية الحكم بعدم دستوريتها، أو السلطة المختصة بتعديلها أو إلغائها والإشارة إلى عدم تحصينها من المراجعة الدستورية لصحتها من قبل المحكمة الدستورية العليا في قطر. وعليه، فإنّ ذكر المشرع لبقاء هذه التشريعات «صحيحة ونافذة» معا؛ يعني من وجهة نظرنا حصانتها من المراجعة الدستورية، وعدم إمكانية الحكم فيها بعدم الدستورية.

3. كذلك من الناحية الموضوعية، فإنّ المشرع الدستوري لم يشر في نص المادة رقم 143 إلى دور المحكمة الدستورية في هذه التشريعات، فلقد نصت المادة رقم 143 على بقاء هذه التشريعات صحيحة ونافذة إلى حين ما تقرر « السلطة المختصة» تعديلها وفقا لنصوص هذا الدستور. وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن تفسير هذا التعديل على أنه إجراء الحكم بعدم الدستورية الذي يصدر من المحكمة الدستورية، فالمحكمة الدستورية خصها الدستور بالحكم بعدم دستورية التشريعات المخالفة للدستور، وليس القيام بتعديلها. وعليه، فإنّ هذا يؤكد أيضا حصانة هذه التشريعات من الحكم بعدم الدستورية.

4. كذلك فإن الموقف الذي اتخذته محكمة الاستئناف الإدراية كان مبني على تفسير مفاده أن قصد المشرع الدستوري من هذه المادة هو عدم سقوط هذه اللوائح والقرارات تلقائيا بمجرد صدور الدستور فيترتب على ذلك فراغا تشريعيا، وهذا التفسير لاينسجم مع قواعد الدستور الحالي؛ فلايوجد بالدستور القطري أو القوانين مايطلق عليه « سقوط تلقائي» للتشريعات بعد صدور الدستور. وبالتالي هذا مايؤكد على أن تفسير هذا النص الدستوري – بإن الحصانة الدستورية لهذه التشريعات مؤقتة- لاينسجم مع أحكام الدستور القطري.

وبطبيعة الحال، فإنّ هذا الموقف الذي نتبناه حول بقاء هذه التشريعات صحيحة ونافذة إلى

حين رغبة السلطة المختصة بتعديلها[136] لا يعني كما ذكرنا جواز الإبقاء على هذه التشريعات من الناحية العملية، بل نراه يضع التزاما دستوريا على عاتق السلطة المختصة بضرورة مراجعة هذه التشريعات وتعديلها بقدر ما أمكن وفقا لأحكام الدستور لضمان التطبيق الصحيح لنصوصه.

سادساً: مدى جواز تطبيق نص المادة رقم 143 من الدستور القطري على التشريعات الصادرة في ظِلّ جائحة كورونا

يتضح لنا أن تطبيق نص المادة رقم 143 من الدستور القطري لا يمكن تطبيقه على التشريعات الصادرة في ظِلّ جائحة كورونا، ونقصد بذلك قانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل قانون الوقاية من الأمراض المعدية، والقرارات الصادرة في هذا الشأن من السلطة التنفيذية. ويعود السبب في ذلك، إلى أنّ هذا القانون وهذه القرارات قد صدرت بعد العمل بالدستور القطري؛ وهذا يعني عدم جواز تطبيق نص المادة عليها ممّا يجعلها قابلة للحكم بعدم الدستورية في حال تحقّق المخالفة الدستورية التي ذكرناها مسبقا. إذْ أنّ المادة السابقة من الدستور فصلت ما بين التشريعات التي صدرت قبل العمل بالدستور وبين تلك التي صدرت بعده. وصحيح أنّ قانون الوقاية من الأمراض المعدية قد صدر قبل العمل بالقانون، إلا أنه تمّ تعديله وفق أحكام الدستور الحالي؛ أي بعد العمل بالدستور. حيث إن هذا التعديل كان في عام 2020 وتاريخ العمل بالدستور كان قبل هذا التاريخ بسنوات عديدة.

136 وعند النظر في التشريعات المقارنة نجد أن هذا النص قد تم ذكره في مسبقا في الدستور المصري الصادر في عام 1971 وتحديدا في نص المادة رقم 191. وقد صدرت احكام دستورية في مصر تشير إلى أنه لا يقصد من هذه المادة تطهير هذه التشريعات من العوار الدستوري. حيث ذكرت المحكمة الدستورية العليا في مصر على أنه « ... ما تقضى به المادة 191 من الدستور ، من أن يبقى صحيحاً ونافذاً كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور ، لا يتوخى غير مجرد استمرار العمل بنصوصها ، دون تطهيرها مما قد يشوبها من عوار يبطلها ، ولا تحصينها من الطعن عليها ، وبما لا يحول دون تعديلها أو إلغائها وفقاً للدستور . إذ كان ذلك ، وكان صدور القانون رقم 15 لسنة 1963 المشار إليه قبل العمل بالدستور القائم ، لا يحول دون الطعن بعدم دستورية النصوص التى تضمنها ، ولا يعصمها من الحكم ببطلانها إذا قام الدليل على مخالفتها للدستور..." المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 34 لسنة 17، جلسة بتاريخ 4 / 1 / 1997.

وقد أكدت على هذا الموقف الفتاوى الإدارية الصادرة في تفسير نص المادة سالف الذكر والتي منها « واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها، وما جرى به قضاء المحكمة العليا (في القضية رقم (11) لسنة 5 القضائية دستورية بجلسة 3/ 4/ 1976)، ومن بعده قضاء المحكمة الدستورية العليا (في القضية رقم (34) لسنة 17 القضائية دستورية بجلسة 4/ 1/ 1997) بشأن تفسير حكم المادة (191) من دستور 1971 (الملغي) والتي تطابق في الشق الأول منها حكم المادة (224) من الدستور (الحالي) - من أن الدستور رغبة منه في تجنب حدوث فراغ تشريعي يؤدي إلى الاضطراب والإخلال بسير المرافق العامة إذا سقطت جميع القوانين واللوائح السابقة على صدور هذا الدستور إعمالا للقواعد العامة، قرر صراحة في المادة (224) منه استمرار نفاذ كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور، ولم يكتف بذلك، وإنما قرر في المادة ذاتها عدم جواز تعديل هذه القوانين واللوائح ولا إلغائها إلا وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه، وذلك لإتاحة الفرصة المناسبة للمشرع في أن يتدخل، تبعا لأولوياته، بتعديل، أو سن ما يراه من تشريعات تتوافق مع الدستور، ومن ثم فإن القوانين واللوائح السارية في تاريخ العمل به بما في ذلك ما قد يخالف منها بعض أحكام الدستور التي تتطلب تدخل المشرع - تظل واجبة التطبيق من جانب جميع سلطات الدولة، حتى يتدخل المشرع بتعديلها تنفيذا لما يتطلبه الدستور؛ لتكون متفقة مع أحكامه، أو تقضي المحكمة الدستورية العليا بإبطالها لهذا السبب".[الفتوى رقم 605 - سنة 2018 - تاريخ الجلسة 30 / 4 / 2018 - تاريخ الفتوى 30 / 4 / 2018 - رقم الملف 58/ 1/ 241 . ومع ذلك يرى الباحث أن أثر المادة لا ينحصر فقط على نفاذ هذه التشريعات، بل أيضا إلى صحتها وعدم جواز الحكم بعدم دستوريتها كما أشرنا في البحث.

## الخاتمة

ناقش هذا البحث مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، في ظل الدستور القطري وتطبيقاته في النظام القانوني القطري. ولحرصنا على بيان هذا التطبيق بشكل سليم، فإننا ناقشنا في البحث الملامح العامة لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات من خلال تحديد مفهومه وأساسه التاريخي والقانوني، هذا بالإضافة إلى استعراض نتائجه الهامة. ولقد ركزنا في هذا البحث على أن يكون هذا العرض متنوعا من حيث بيان موقف العديد من التشريعات التي تتبع النظامين الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني لبيان أهم النقاط التي يتفق عليها النظامين حول هذا المبدأ. كما بيّنّا فيه أيضًا أنّ أهم نتيجة من هذه النتائج؛ هي حصر مصادر التجريم والعقاب في نصوص القانون فقط، والتي تشمل التشريعات العادية ومراسيم الضرورة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها الدولة حسب الشروط السابق ذكرها.

وكذلك لقد ركزنا على بيان موقف الأنظمة الدستورية المختلفة حول مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات، من خلال عرض أهم الاتجاهات الدستورية الثلاث التي عالجت كيفية التجريم والعقاب في أنظمتها. ولقد كشفنا على أن هناك من الأنظمة ما يسمح للتشريع العادي والتشريع الفرعي بوظيفة التجريم والعقاب، كما أنّ هناك من الأنظمة ما يمنح هذه السلطة فقط للمشرع العادي على أن يجوز له تفويض مسائل التجريم والعقاب للسلطة التنفيذية. وثمة اتجاه آخر، حظر على السلطة التشريعية تفويض مسائل التجريم والعقاب، وأكد على بقائها فقط لدى السلطة التشريعية. إضافة لما تقدّم، عرضنا من صياغة نص المادة رقم 40 من الدستور القطري على أنه تبنى الموقف الأخير الذي حصر مسائل التجريم والعقاب بيد السلطة التشريعية وحظر التفويض فيها.

### أولاً: النتائج:

وانطلق بحثنا بعد ذلك، إلى بيان التشريعات التي نرى شبهة بعدم دستوريتها لمخالفة نص المادة رقم 40 من الدستور القطري؛ بمعنى مخالفة مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات. ولقد أكدنا على أنّ هذا الأمر قد يترتب معه لاحقا الحكم بعدم دستورية هذه التشريعات؛ ممّا يترتب عليه ضرورة توافق هذه التشريعات مع مبادئ الدستور القطري.

ولقد لخص البحث إلى العديد من النتائج الهامة والتي منها:

1. تختلف التشريعات الواردة على مبدأ الشرعية والجرائم والعقوبات في ضوء المدارس القانونية المختلفة.

2. تبرز الأهمية لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في ضمان الحقوق والحريات وتحقيق العدالة الجنائية في المجتمعات المختلفة.

3. تطوّر مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في التاريخ مما أدى إلى بروز المبدأ في العديد من المواثيق الدولية الهامة.

4. تتعدد النتائج الواردة على مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات والتي تشكّل كل واحدة منها ضمانة دستورية هامة.

5. نهج الدستور القطري نهجا مغايرا عن معظم الدساتير العربية وذلك من خلال حصر سلطة التجريم والعقاب في القانون وعدم جواز تفويض السلطة التنفيذية للقيام بهذه السلطة.

6. ظهرت مؤخرا العديد من التشريعات الفرعية التي تحتوي على جوانب تجريم مما يشكل مخالفة لمبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات في الدستور القطري ومن هذه التشريعات تلك التي صدرت في جائحة كورونا للاستجابة للضرورات المتعلقة بمنع انتشار الوباء في المجتمع.

7. من الآثار المترتبة على وجود تشريعات تخالف مبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات الحكم بعدم دستوريتها وعدم العمل بها وتبرئة جميع المحكوم عليهم في هذه الجرائم.

8. لايمكن تطبيق نص المادة رقم 143 من الدستور القطري باعتبار أن هذه التشريعات التي فوضت صلاحية التجريم للسلطة التنفيذية قد صدرت بعد العمل بالدستور.

**ثانياً: التوصيات:**

كذلك فإننا نعرض عددا من التوصيات الختامية التي نرى أهمية الأخذ بها وتبنيها من قبل الجهات المختصة في دولة قطر، تماشيا مع أحكام الدستور القطري:

1. ضرورة أن تكون مسائل التجريم والعقاب محصورة في نصوص القانون فقط، دون تفويض ذلك للسلطة التنفيذية. وهذا مؤداه ضرورة معالجة نص المادة رقم 2 و رقم 3 من قانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية. بالإضافة إلى مُعالجة التشريعات الفرعية الصادرة من السلطة التنفيذية تنفيذا لنص هذه المواد، وذلك تماشيا مع أحكام الدستور القطري. وهذه المعالجة تتمثل في أن تكون جميع مسائل التجريم والعقاب محصورة فقط في القانون، وإلغاء كل تجريم يتمّ ذكره في التشريعات الأخرى. وبطبيعة الحال، فإنّ هذا يعني مُراجعة باقي القوانين والتشريعات الفرعية الأخرى التي تحتوي على ذات الإشكالية الدستورية، مثل قانون مكافحة المخدرات القطري وقانون حماية الآثار القطري.

2. أهمية تفعيل دور المحكمة الدستورية العليا في دولة قطر، من خلال البدء في عمل المحكمة لمراجعة مدى دستورية التشريعات التي صدرت وتصدر بعد العمل بالدستور؛ وذلك لتحقيق

الضمانة المثلى للتطبيق السليم لنصوص الدستور القطري، وحسم أيّ جدل متصل بشبهة عدم دستورية العديد من القوانين والتشريعات الفرعية كما أشرنا في هذا البحث.

3. إمكانية النظر في تعديل المادة رقم 40 من الدستور القطري لتكون « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.» وذلك لمنح السلطة التنفيذية وظيفة التجريم والعقاب؛ بناء على تفويض من السلطة التشريعية في بعض المسائل التي تتطلب السرعة في الاستجابة للمتغيرات والظروف المختلفة التي تستدعي تدخلا مستمرا للتجريم والعقاب، كما تحقق مسبقا في جائحة كورونا. حيث إن وجود هذه السلطة بيد السلطة التنفيذية يضمن الاستجابة الفورية لأيٍّ من الأحداث التي تتطلب إصدار تشريعات متتابعة لتجريم بعض الأفعال، وهي المسألة التي قد لا تتحقق بشكل فعّال مع السلطة التشريعية باعتبار أنّ التشريع العادي يأخذ وقتًا أطول لسنه والعمل به.

4. إكمالا للتوصية السابق ذكرها، فإننا نوصي المشرع العادي على أن يكون التفويض الصادر للسلطة التنفيذية محصورًا فقط بالجنح والمخالفات دون الجنايات، والتي نرى ضرورة بقائها بيد السلطة التشريعية. ويعود السبب في ذلك، إلى أنّ مسائل التجريم والعقاب هي بالأصل بيدِ السلطة التشريعية، وأنّ منحها للسلطة التنفيذية هو استثناء على هذا الأصل. كما أنه لا يجوز التوسع في هذا الاستثناء ليشمل الجنايات، باعتبارها من الجرائم الخطرة التي يترتب عليها عقوبات شديدة بالمقارنة مع الجنح والمخالفات، ونرى ضرورة بقائها بيدِ السلطة التشريعية التي تُمثّل الشعب.

5. أهمية نشر جميع التشريعات العادية والفرعية بالجريدة الرسمية، وذلك لضمان إحاطة الجميع بها. إذْ أنّ غياب نشر التشريعات العادية ضمن الجريدة الرسمية؛ يعني عدم جواز العمل بها وفقا للدستور القطري. علاوة على أنّ عدم نشر التشريعات الفرعية، يترتب عليه جواز الاحتجاج بالجهل فيها، ممّا يتعذر معه تطبيق هذا التشريع بحقِّ الأفراد.

وختامًا، فإنّ هذا البحث لا يعني بكلّ تأكيد أنّ هذه التشريعات التي صدرت لمواجهة جائحة كورونا لم تحقق فاعليتها لمواجهة هذه الجائحة، بل على العكس كانت هذه التشريعات من الوسائل الهامة لمواجهة هذه الجائحة وتقليل انتشارها. ونحن على يقين بأنّ لجوء السلطات المختصة بدولة قطر لسنّ هذه التشريعات كانت لدواعي الاستجابة السريعة لحفظ الأمن والصحة العامة على أكمل وجه وبأسرع فاعلية. ولكن مع زوال هذه الجائحة، واستقرار الوضع الحالي، فإننا نرى أهمية تطبيق دورنا كباحثين لهم إسهامهم في الإثراء المعرفي القانوني للفقه الجنائي بدولة قطر، من خلال مُراجعة هذه التشريعات وتقديم رأينا الجنائي الدستوري حولها، مع بيان المقترحات اللازمة والضرورية لمُعالجة أيّ شبهة في عدم الدستورية، وتجنب الآثار المترتبة على هذه المخالفة الدستورية، من خلال الحكم بعدم دستورية هذه التشريعات من قبل المحكمة الدستورية العليا عند بدء عملها مستقبلا.

## المراجع

### أولًا: المراجع العربية


1. الدكتور إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 2016.
2. الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، 2002.
3. الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام، دار النهضة العربية، 2015.
4. الدكتور أشرف شمس الدين، شرح قانون العقوبات القطري: القسم العام، جامعة قطر، 2010.
5. الدكتور حسن السيد، القانون المدخل لدراسة القانون الدستوري القطري، كلية القانون جامعة قطر، 2017.
6. الدكتور رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي، مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
7. الدكتور سامي حمدان الرواشدة، والدكتور أحمد سمير حسنين، والدكتور خالد صالح الشمري، شرح قانون العقوبات القطري: القسم الخاص، جامعة قطر،2020.
8. الدكتور طارق إبراهيم عطية، شرح الأحكام العام في قانون الجزاء الكويتي: القسم العام، دار الجامعة الجديدة، 2019.
9. الدكتور علي عبد القادر القهوجي، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
10. الدكتور عليوة مصطفى فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات: الجزء الثاني، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، 2012.
11. الدكتور كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2019 .
12. الدكتور محمود عبد الرحمن محمد، أصول القانون: دراسة مقارنة في القانون القطري والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية،2002.
13. الدكتور محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات:القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، 1983.
14. الدكتور محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات: القسم العام، دار النهضة العربية، 2016.
15. الدكتورة فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة العربية، 2017.

**ثانياً: القوانين والاتفاقيات الدولية**


1. الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، الصادر في عام 1950.
2. الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر في عام 1949.
3. الدستور العراقي المؤقت الصادر لعام 1968.
4. الدستور الفرنسي الصادر في عام 1958 والمعدل لعام 2008.
5. الدستور القطري الصادر لعام 2004.
6. الدستور الكويتي الصادر لعام .1962
7. الدستور الليبي الصادر لعام 2011.
8. الدستور المصري الصادرة لعام 2014.
9. دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في عام 1789.
10. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الصادر في عام 1966.
11. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الصادرة في عام 2004.
12. قانون التجارة القطري، قانون رقم 27 لسنة 2006.
13. قانون العقوبات الأردني، الصادر لعام 1960،
14. قانون العقوبات الفرنسي، الصادر لعام 1992،
15. قانون العقوبات القطري، قانون رقم 11 لسنة 2004.
16. قانون المحكمة الدستورية العليا القطري، قانون رقم 12 لسنة 2008.
17. القانون المدني القطري، قانون رقم 22 لسنة 2004.
18. القانون المدني الكويتي، قانون رقم 67 لسنة 1980.
19. قانون بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون بشأن الوقاية من الأمراض المعدية الصادر في عام 1990، قانون رقم 9 لسنة 2020.
20. قانون بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، قانون رقم 182 لسنة 1960. (مصر).

21. قرار مجلس الوزراء القطري الصادر في اجتماع 2020/5/13 والمنشور في الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء

22. قرار مجلس الوزراء القطري الصادر في اجتماع 2020/5/18 والمنشور في الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء القطري

**ثالثاً: الأحكام القضائية**

1. محكمة الاستئناف القطرية، المواد الإدارية، الطعن رقم 106 لسنة 2012، جلسة بتاريخ 2013/3/26.
2. محكمة الاستئناف القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 456 لسنة 1997، جلسة 1997/7/7.
3. محكمة التمييز الأردنية، جنائي، الطعن رقم 382 لسنة 2010، جلسة بتاريخ 2010/7/1.
4. محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 406 لسنة 2015.
5. محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 423 لسنة 2015.
6. محكمة التمييز القطرية، المواد الجنائية، الطعن رقم 456 لسنة 2018، جلسة بتاريخ 2018/10/15.
7. محكمة التمييز القطرية، المواد المدنية، الطعن رقم 194 لسنة 2010، جلسة بتاريخ 2011/1/4.
8. المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 100 لسنة 43، جلسة بتاريخ 2023/11/4.
9. المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 114 لسنة 21، جلسة بتاريخ 2001/6/2.
10. المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 17 لسنة 11، جلسة بتاريخ 1991/6/4.
11. المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 37 لسنة 40، جلسة بتاريخ الجلسة 2020/11/7.
12. المحكمة الدستورية العليا في مصر، الطعن رقم 50 لسنة 44، جلسة بتاريخ 2025/3/8.
13. المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم 5 لسنة 2016.
14. المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم 5 لسنة 2021 جلسة بتاريخ 2022/02/16.
15. محكمة النفض الفرنسية، جلسة بتاريخ 4 أغسطس 1936.
16. Kolender v. Lawson, 461 U.S. 352 (U.S. 1983)

## رابعاً: المراجع الأجنبية


1. Glanville , Criminal Law: The General Part 30 (2d ed.1998).
2. Jaime A. Velarde Rodriguez, Principle of Legality in Criminal Law, 2014 LEX 225,225
3. Kolender v. Lawson, 461 U.S. 352 (U.S. 1983)
4. Matthew Lippman, Essential Criminal Law 22 (1st ed.2014).
5. Peter Westen, Two Rules of Legality in Criminal Law, 26 LAW & PHIL. 229,229 (May 2007).

# أثر الفروق الفقهية في التورق (دراسة فقهية)

DOI: https://doi.org/10.65683/cheytg06

**نادر محمد أحمد القضاة**
أستاذ أصول الفقه المساعد في قسم القانون الخاص
كلية القانون- جامعة لوسيل - دولة قطر

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلي بيان أثر الفروق الفقهية على التورق حيث قام الباحث بجمع كل ما يتعلق بالدراسة من أقوال الفقهاء قديما وحديثاً مع بيان الأدلة ومناقشتها

مع بيان ما تقتضيه من شرح مفصل وبينت الدراسة الإجراءات التنظيمية التي يقوم عليها التورق، وكذلك ذكرت الدراسة بعض الصور المعاصرة للعمل في التورق في المصارف.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي التحليلي؛ والذي يعتمد على تتبع واستقراء ما يتعلق بموضوع الدراسة المتعلقة بالتورق وتطبيقاته المعاصرة وتحليلها وبيان القول الراجح من أقوال الفقهاء ومن ثم الخروج برؤية شرعية تخدم البحث.

**الكلمات المفتاحية:** البيع، التورق، الأسهم، أحكام فقهية.

# The Impact of Jurisprudential Differences on Tawarruq: A Fiqh-Based Study


## Abstract

This study aimed to show the impact of jurisprudential differences on tawarruq, where the researcher collected everything related to the study, from the sayings of the jurists, ancient and modern, with a statement of evidence and discussed it with a statement of what it requires of a detailed explanation. in the papers in the banks.

To achieve the aim of the study, the researcher used the descriptive approach and the analytical inductive approach. Which depends on where tracking and extrapolation of what is related to the subject of the study related to tawarruq and its contemporary applications and its analysis and the statement of the referenced opinion from the sayings of the jurists, and then coming up with a legal vision that serves the research.



**Keywords:** selling, securitization, shares. Jurisprudence.

**المقدمة**

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً يوافي نعمائه والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الى يوم الدين وبعد:

فإن الحاجة الى الكتابة في قضايا الفقه الإسلامي المعاصر من أوجب واجبات طلاب العلم والمختصين، ذلك أن المصارف الإسلامية تسير في فلك التطور يوما بعد يوم فتعمل على التجديد في معاملاتها إما بابتكار معاملات جديدة، أو بإدخال بعض التعديلات على معاملاتها القائمة، لذا كثرت الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية، ولكن تبقى هذه الصيغ التمويلية متأرجحة ومتباينة وفقاً للمناهج والمذاهب الاقتصادية والأساليب المختلفة التي يتم استخدامها في العمل التجاري والاقتصادي، حيث يعتبر التمويل هو الركن الأساسي الذي تقوم عليه المشروعات الاقتصادية، وتلبية حاجات الناس في تمويل مشروعاتهم وأعمالهم.

ومن المعلوم أن الإسلام دين شامل ومنهج حياة متكامل، يقيم شؤون الحياة على قواعد وأحكام وضوابط مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثبات والمرونة لتواكب كل العصور والأزمنة وتفي بحاجات الإنسان في كل زمان ومكان.

ولقد استنبط فقهاء المسلمين من مصادر الشريعة الإسلامية صيغ التمويل الإسلامي وفق ضوابط وقواعد محددة لتكون بديلا عن الصيغ الوضعية التقليدية التي تتضمن شبهات الربا والغرر والجهالة. ولّما كان التورق المصرفي أحد هذه الصيغ التمويلية التي تجريها بعض المصارف الإسلامية، كان لابدّ من الوقوف على هذه الصيغة، ودراستها، وبيان أحكامها، وتأصيلها وبيان حكمها الفقهي.

**أولاً: أهمية الدراسة وأسئلتها:**

ترجع أهمية هذه الدراسة الى أهمية المعاملات البنكية والمصارف الإسلامية من حيث كونها مؤسسة تسهم في رعاية مقاصد الشريعة في الحفاظ على الأموال وتلبية حاجة الناس ورفع الحرج عنهم، من خلال تحقيق العدل والإعمار والمساهمة في إنجاز مهام استخلاف المولى الكريم للإنسان على هذه الأرض، كما ترجع أهمية البحث أيضا الى ضرورة تصويب توجه المصارف الإسلامية لتظل في نطاق مقاصد الشريعة، والابتعاد بها عن اقتفاء أثر المصرفية التقليدية التي ترتكز على أسس قيمية تختلف عن تلك الخاصة بالنظام الإسلامي.

**ثانيًا: أسئلة الدراسة:**

لبيان أهمية الموضوع وإبراز معالمه، تقتضي الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما المقصود بالتورق المصرفي المنظّم، وما أبرز صوره وتطبيقاته المعاصرة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، هي: ما المقصود بالتورق المنظّم؟ وما الحكم الفقهي للتورق المنظّم؟ وما المقصود بتورق الأسهم وما تكييفه الفقهي؟ وما الحكم الفقهي لتورق الأسهم؟ وما أهم صور التطبيقات المعاصرة للتورق؟

**ثالثًا: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى بيان حقيقة التورق المصرفي المنظّم وضبط مفهومه، وتوضيح الحكم الفقهي للتورق المنظّم ومرتكزاته، وبيان المقصود بتورق الأسهم والكشف عن تكييفه الفقهي، وتحديد الحكم الفقهي لتورق الأسهم ووجوه الاستدلال عليه، إلى جانب عرض نماذج مختارة من التطبيقات المعاصرة للتورق باعتباره من صيغ التمويل المصرفي المعاصر.

**رابعًا: حدود الدراسة:**

تنحصر هذه الدراسة في بحث صورتين من صور التمويل المصرفي التي تعمل بها بعض المصارف الإسلامية، وهما "التورق المصرفي المنظّم" و"تورق الأسهم"، مع ربط هاتين الصورتين بنقطة الانطلاق المنهجية في الاجتهاد الفقهي، وهي "المصلحة المعتبرة شرعاً"، وذلك بقصد بيان الحكم الشرعي للصورتين وتحديد وجه الاعتبار فيهما.

**خامسًا: منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي؛ إذ جرى استقصاء المفاهيم الفقهية المتصلة بالتورق وضبطها، ثم تحليلها وتقويم مدى ملاءمتها وموافقتها لأحكام الشريعة ومقاصدها، بما يحقق تصوراً منضبطاً للمسألة ويساعد على بناء الحكم الشرعي على أسس منهجية.

**سادسًا: خطة الدراسة:**

تتوزع الدراسة على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وتوصيات؛ فالتمهيد يشتمل على ثلاثة مطالب هي: نشأة مصطلح التورق في الاستعمال الفقهي ومسمياته عند الفقهاء، وأوجه الفرق بين التورق عند الفقهاء والتورق المنظّم، وبيان وجه الشبه بين العِينة والتورق وشرح العلاقة بينهما،

ثم يأتي المبحث الأول في بيان المقصود بالتورق المنظّم والإجراءات التنظيمية التي يقوم عليها من خلال تعريفه لغة واصطلاحاً، ثم تعريفه كما تجريه المصارف الإسلامية، ثم عرض الإجراءات التنظيمية التي تُبنى عليها معاملته، ويعقبه المبحث الثاني لبحث الحكم الشرعي للتورق المصرفي المنظّم عبر التكييف الفقهي، ثم استعراض أقوال الفقهاء المعاصرين وأدلتهم، ثم الترجيح، ثم المبحث الثالث الخاص بتورق الأسهم من حيث تعريفه وحقيقته، وتكييف السهم وتحديد محل العقد عند بيع الأسهم، وأقسام تورق الأسهم وأنواعه وصوره وحكم كل صورة، ثم الترجيح وأسبابه، وتنتهي الدراسة بالخاتمة والتوصيات.

**أولاً: ظهور مصطلح التورق ومسمياته عند الفقهاء**

عرف الفقهاء مفهوم التورق تعريفات متعددة، ومتقاربة، حسب ما تقتضيه الحال التي يدور عليها التعامل بهذا اللفظ، فالتورق لدى الفقهاء أخذ شكلا فرديا كما هو ظاهر الحال في كتب الفقهاء.

فقد اعتبره الحنفية مثلا صورة من صور بيع العينة، قال الإمام البابرتي-رحمه الله-في العناية:» ومن الناس من صور للعينة صورة أخرى وهو أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثاً- أي شخصاً ثالثاً- في الصورة التي ذكرها في الكتاب فيبيع صاحب الثوب باثني عشر من المستقرض ثم إن المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة ويسلم الثوب إليه ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض بعشرة ويأخذ منه عشرة ويدفعه إلى المستقرض فتندفع حاجته، وإنما توسطا بثالث احترازاً عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن، ومنهم من صور بغير ذلك وهو مذموم اخترعه أكلة الربا»[1].

وذكره المالكية: في ثنايا حديثهم عن بيوع الآجال وعدّوه من باب الربا، قال أبو العباس الصاوي:» قوله: كخذ: أي ولا فرق في هذه المسألة بين كون الفاعل لذلك من أهل العينة أو غيرهم فهي مسألة عامة، قوله: بل خذ مني بمائة: أي وما لو أعطى رب المال لمريد السلف منه بالربا ثمانين ليشتري بها سلعة على ملك رب المال ثم يبيعها له بمائة لأجل فهو حرام لا مكروه»[2].

وعدّه فقهاء الشافعية أيضا من بيوع العينة، إلا أنهم أطلقوا عليه لفظ( الزرنقة) فقالوا:» وأما الزرنقة[2]: فهو أن يشتري الرجل سلعة بثمن إلى أجل ثم يبيعها من غير بائعها بالنقد وهذ جائز

1 البابرتي، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: 786هـ)، العناية شرح الهداية، دط، دت، دار الفكر، ج7، ص212.

2 الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ): بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، دار المعارف، دط، دت، ج3، ص131.

عند جميع الفقهاء وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تأخذ من معاوية عطاءها عشره آلاف درهم وتأخذ الزرنقة مع ذلك وهي العينة الجائزة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن مهر البغي وحلوان الكاهن»[3].

وهذا ما سمّاه الفقهاء المعاصرون بالتورق الفردي، وذلك أن يحتاج الفرد إلى نقود فيشتري سلعة نسيئة إلى سنة مثلاً بثمن يزيد عن ثمنها نقدا ثم يبيعها لبائع يختلف عن البائع الأول، لأن البيع ليس لنفس البائع.

وقد برز مصطلح (التورق) على لسان متأخري الحنابلة وفي كتبهم، وأرادوا به: شراء الشخص سلعة معينة إلى أجل ثم قيامه ببيعها بعد ذلك بثمن حالا أقل من الثمن الذي اشترى به لحاجته إلى النقد. ذكره الإمام المرداوي فقال:» لو احتاج إلى نقد، فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين فلا بأس نص عليه وهو المذهب وعليه الأصحاب. وهي مسألة التورق»[4].

وقال ابن تيمية:» وإن كان المشتري يأخذ السلعة فيبيعها في موضع آخر، فيشتريها بمائة ويبيعها بتسعين لأجل الحاجة إلى الدراهم فهي مسألة التورق»[5].

ولم يفرد بقية الفقهاء مصطلح التورق كما أفردوه أئمة الحنابلة، إلا أنهم أشاروا له بصور وأحكام مختلفة تفيد معناه.

وبناء على تعريفات الفقهاء يتضح أن التورق يعني: طلب السيولة النقدية بطريق الشراء والبيع، حيث إن المتورق لا يملك شيئاً يبيعه حتى يحصل على النقود التي يريدها فيشتري بالنسيئة ويبيع حالا بسعر أقل من السعر الذي يشتري به فيحصل على ما يريد، وهذا المعنى هو المفهوم من ظاهر عبارات الحنابلة التي سبق بيانها.

**ثانياً: الفرق بين التورق عند الفقهاء والتورق المنظم.**

من خلال ما سبق اتضح مفهوم التورق عند الفقهاء القدامى وهو ما أطلق عليه مصطلح (التورق

3 (2) الزَّنْزَقة :(بفتح الزاي والراء وسكون النون) كلمة مُعَرَّبة، يُعتقد أنها من أصل فارسي، ورد تعريفها في المعجم الوسيط (ج1، ص624) بأنها بيع السلعة بثمن مؤجل، ثم شراؤها نقدًا بأقل من ذلك الثمن.
أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع، باب في ثمن الكلب، حديث رقم (3479)، والترمذي في الجامع، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب، حديث رقم (1279)، وابن ماجه في السنن، كتاب التجارات، باب النهي عن ثمن الكلب، حديث رقم (2158)، وأحمد في المسند (2/231). وحسَّنه الترمذي، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (3479).

4 المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط: 2، دت، ج4، ص337.

5 البعلي، بدر الدين، مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، دار ابن القيم-السعودية، ط2، 1406هـ، ص327.

الفردي) أما التورق المنظم الذي عرفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 179(5/19) عام 2009 هو عباره: عن شراء المستورق سلعة من الأسواق المحلية أو الدولية أو ما شابهها بثمن مؤجل يتولى البائع (المموّل) ترتيب بيعها، إما بنفسه أو بتوكيل غيره أو بتواطؤ المستورق مع البائع على ذلك، وذلك بثمن حال أقل غالبًا. أما مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي فقد عرفه في دورته السابعة عشرة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من 24-1424/10/19 بأنه بقيام المصرف بترتيب بيع سلعة من أسواق السلع العالمية، على العميل بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة، بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر أخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق. فإن المتمعن في حقيقة الصيغتين يرى الفرق بينهما، إذ لا يمكن أن ننزل على التورق الفردي الذي أجازه بعض الفقهاء حكم هذه الصيغة التمويلية المستحدثة، وبالتالي فلا بد أن نكيف هذه الصيغة المستحدثة تكييفا فقهيا حتى نتوصل الى حكمها الشرعي. ولبيان ذلك لا بد أن نبين أهم الفروق بين التورق الفقهي(الفردي)، والتورق المصرفي (المنظم) بإيجاز على النحو الآتي:

**أولاً:** إن التورق الفردي يجمع بين عقدين منفصلين عن بعضهما، حيث يقوم المشتري بشراء السلعة مستوفية أركان البيع بالأجل، ثم تنتهي هذه العملية وتبدأ عملية منفصلة عنها تماماً وهي: بيع السلعة التي اشتراها بثمن حال.

أما التورق المنظم: فإن عملياته مرتبطة مع بعضها البعض، إذ يقوم المصرف بعقد اتفاقات سابقة على العملية مع كل من الجهة التي يشتري منها، والجهة التي يبيع عليها ليضمن استقرار السعر وهو تواطؤ يقترب من بيع العينة، وبمجرد توقيع العميل على الأوراق تتم عملية البيع والشراء، ويدخل في ذمة العميل ديون ويدخل في حسابه ثمن السلعة بالنقد في الوقت نفسه[6].

**ثانياً:** في التورق الفقهي لا علاقة للبائع ببيع السلعة مطلقا، ولا علاقة له أيضا بالمشتري الثاني.

في حين أن المصرف يكون وكيلاً عن المشتري في بيع السلعة التي اشتراها منه، ولولا وكالة المصرف بالبيع نقداً لما أقدم العميل على هذه المعاملة أصلا، إذ لو انتفت صفة الوكالة عن المصرف لما كان لهذا البيع فائدة مرجوة أساسا وهي توفير التمويل للعميل[7].

**ثالثاً:** لا يتم قبض السلعة في التورق المنظم لا من قبل المصرف ولا من قبل العميل ما يؤدي إلى

6 انظر: السعيدي، التورق كما تجربه المصارف الاسلامية في الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص186.

7 انظر: الرشيدي، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص130وما بعدها.

ربح مالم يضمن المنهي عنه شرعاً، إذ لم تدخل السلعة في ملك كليهما بعد.

**ثالثاً: تشبيه العينة بالتورق، وبيان العلاقة بينهما.**

العينة لغة: من (العين)، وهي تطلق على عدة معان منها: العين الباصرة، وعين الماء، وعين الشيء: ذاته، والعين: النقد، والعين: السلف يقال: تعين فلان من فلان عينة: أي تسلف منه. قال الخليل: اشتقت العينة من عين الميزان، وهي زيادته. قال ابن فارس: وهذا الذي ذكره الخليل صحيح؛ لأن العينة لا بدَّ أن تجرُّ زيادة[8]. واصطلاحاً: هي « شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن. وقيل وهو الصحيح: هي أن يشتري ثوباً مثلاً من إنسان بعشرة دراهم إلى شهر، وهو يساوي ثمانية، ثم يبيعه من إنسان نقداً بثمانية، فيحصل له ثمانية، ويحصل عليه عشرة دراهم دين» [9]

كما ذكر الفقهاء صورةً لتحايل بعض الناس على الربا، حيث يطلب الشخص قرضًا فيرفض المقرض إلا ببيع سلعة بأكثر من قيمتها إلى أجل، كأن يبيع ثوبًا قيمته عشرة باثني عشر إلى أجل؛ طمعًا في الفضل.

أما عن العلاقة بين العينة والتورق فقد ذهب بعض الحنفية،[10] وبعض المالكية[11]، والحنابلة[12]، إلى التفريق بينهما من حيث: رجوع العين المباعة إلى البائع الأول، وعدم رجوعها إليه، فإذا عادت إليه بثمن أقل كانت عينة، أما إذا باعها إلى شخص آخر دون تواطؤ بينه وبين البائع الأول كانت تورقاً[13] قال البهوتي: «ولا صلة بين التورق والعينة إلا في تحصيل النقد فيهما. وفيما وراءه متباينان؛ لأن العينة لابد فيها من رجوع السلعة إلى البائع الأول بخلاف التورق، فإنه ليس فيه رجوع العين إلى البائع الأول، وإنما تصرف المشتري فيما ملكه كيفما شاء.»[14]

في حين ذهب الشافعية[15] وبعض الحنفية[16] وبعض المالكية[17]، إلى أن العلاقة بين العينة والتورق

8 ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) معجم مقاييس اللغة، دار الفكر،1399هـ - 1979م، ج1، ص107.

9 النسفي، نجم الدين بن حفص، الاصطلاحات الفقهية، دار القلم، بيروت، ط1، 1406هـ - 1986م، ص233.

10 ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (المتوفى: 861هـ)، فتح القدير، دار الفكر- بيروت، ج7، ص211.

11 ابن شاش، جلال الدين عبد الله بن نجم (المتوفي سنة 616 هـ) عقد الجواهر الثمينة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م، ج2، ص689.

12 البهوتي، منصور بن يونس, كشاف القناع على متن الإقناع، مكتبة النصر الحديثة, الرياض، ج3، ص186.

13 شبير، محمد عثمان، التورق الفقهي، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته التاسعة عشر المنعقد في الشارقة، ص10.

14 البهوتي، كشاف القناع على متن الإقناع، مرجع سابق، ج3، ص186.

15 الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، دار المعرفة، بيروت، ط2 1973-م، ج3، ص78.

16 الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، (ت: 743 هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط1، 1313 هـ،ج4، ص163، وابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (المتوفى: 1252هـ) رد المحتار على الدر المختار دار الفكر-بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م، ج5، ص273.

17 ابن شاش، عقد الجواهر الثمينة، مرجع سابق،،ج2، ص689.

متوافقة، حيث يعتبر التورق صورة من صور العينة.

وذهب المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، دورة (17)، المعايير الشرعية، قرر أن الأولى بالاعتبار التفريق بينهما؛ وذلك لأن المشتري الثاني للسلعة في التورق هو غير البائع الأول، وأما في العينة فيكون المشتري الثاني فيها هو البائع الأول للسلعة، وبذلك يكون للتورق ثلاثة أطراف وهي: طالب التورق، وبائع السلعة الأول، والمشتري الثاني للسلعة. وأما العينة فلها طرفان. ومنها: أن الغاية من التورق هي: حصول المستورق على النقد (السيولة)، وقد تكون هذه الغاية غير مصرح بها للطرف الآخر. وأما الغاية من العينة فهي: حصول الزيادة لصاحب العينة، وهي تكون معلومة للطرفين، ويتم البيع بالتواطؤ على ذلك. وقد فرق كل من المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي ولجنة المعايير الشرعية بين العينة والتورق، فقالت الأخيرة بعد أن عرَّفت التورق:" أما العينة فهي شراء سلعة بثمن آجل، وبيعها إلى من اشتريت منه بثمن حال أقل.» [18].

18 انظر: قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، دورة (17)،المعايير الشرعية، ص492.

## المبحث الأول

## المقصود بالتوّرق المنظم والإجراءات التنظيمية التي يقوم عليها

### المطلب الأول

### تعريف التوّرق المنظم

أولاً: تعريف التورق لغة: مأخوذ من الورق –بكسر الراء– وهو الفضة المضروبة، وقيل مأخوذ من الفضة عموماً، سواء أكانت مضروبة أم غير مضروبة.

قال ابن فارس:» الواو والراء والقاف: أصلان يدل أحدهما على خير ومال، وأصله ورق الشجر، والآخر على لون من الألوان. فالأول الورق ورق الشجر. والورق: المال، من قياس ورق الشجر، لأن الشجرة إذا تحات ورقها انجردت كالرجل الفقير»[19].

والتورق: مصدر(تورق). يقال: تورق الحيوان أي أكل الورق. وأورق الشجر أي خرج ورقه وأصله من الراء بفتح الراء، والورق بكسر الراء والإسكان: هي النقرة المضروبة، وهي الدراهم من الفضة وتجمع على أوراق. ويطلق أيضاً على الرجل إذا كثر ماله. يقال: أورق الرجل: أي كثر ماله ودراهمه، والتورق هو طلب النقود(الورق)، يقال: استورق الرجل أي: طلب الورق فهو مستورق. ويقال: رجل وارق: أي كثير الدراهم.[20].

أما تعريف التورق اصطلاحا: فهو أن يشتري إنسان سلعة نسيئة، ثم يبيعها نقدا لغير البائع بأقل مما اشتراها به، ليحصل على النقد، وفي أغلب الاحوال يكون الشراء الأول بالأجل أو تقسيطا، والبيع الثاني نقدا.[22]

### المطلب الثاني

### تعريف التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية

التورق كما تجريه المصارف الإسلامية فهو ما أطلق عليه اصطلاحا (التورق المنظم)، فقد تعددت التعريفات التي أطلقت على التورق المصرفي المنظم، إلا أنها متقاربة من حيث المعنى ومن هذه التعريفات على سبيل الذكر لا الحصر:

---

19 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج6، ص101.

20 انظر: الحموي، أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، دط، دت، ج2، ص655. والفيروز ابادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: 8، 1426

22 التورق والتورق المنظم - المجلد 1 - الصفحة 3 - جامع الكتب الإسلامية

«قيام المصرف الإسلامي بالاتفاق مع شخص ممن يحتاجون الى النقد على أن يبيعه سلعة إلى أجل بثمن أعلى من سعر يومها، ثم يوكل المشتري المصرف الإسلامي ليبيع له السلعة بثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذي اشترى به السلعة ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي وتبقى ذمته مشغولة للمصرف بالثمن الأكثر لهذه المعاملة»[21]، وعرّفه الدكتور عبد اللّٰه السعيدي:«بأنه تحصيل النقد بشراء سلعة من البنك وتوكيله في بيعها، وقيد ثمنها في حساب المشتري»[22].

## المطلب الثالث

## الإجراءات التنظيمية التي يقوم عليها التورق المنظم

لجأت المصارف الإسلامية إلى هذه الصيغة التمويلية تلبية لحاجة الافراد والشركات من توفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريعهم الاقتصادية حيث اعتبرت المصارف التعامل بالتورق المصرفي المنظم بديلا شرعيا عن القروض الربوية.

كما أسهمت في تمكين المدينين من سداد ديونهم لدى المصارف التجارية حيث استخدمت التورق لتمويل المدين للبنوك التجارية للتعامل مع المصارف الإسلامية كبديل مشروع، من خلال استثمارها ما لديها من سيولة فائضة في السلع الدولية عن طريق المتاجرة بهذه السلع من خلال شرائها ثم بيعها للمتورق بالأجل مساومة أو مرابحة بأكثر من سعر يومها، ثم يبيعها المصرف نيابة عن العميل. وبناء على ذلك، فإن عملية التورق المصرفي المنظم تجري وفق الخطوات والإجراءات التنظيمية الآتية[23]:

يتقدم العميل للمصرف الإسلامي بطلب تمويل بأسلوب التورق المصرفي المنتظم.

يعرض المصرف قائمة بأسعار السلع؛ ليحدد العميل نوع السلعة والثمن والأجل.

يطلب المصرف من العميل وعداً بالشراء، وتوكيله ببيع السلعة المشتراه.

يقوم المصرف بشراء السلعة من السوق الدولية أو المحلية.

بموجب الوعد يقوم المصرف ببيع السلعة للعميل بأسلوب المرابحة وتقسيط الثمن.

بموجب الوكالة يقوم المصرف ببيع السلعة بسعر الحال (النقد) لحساب العميل ويودع ثمنها في حساب العميل لدى المصرف.

يستوفي المصرف أقساط بيع المرابحة من العميل حسب الاتفاق.

---

21 العماري، عبد القادر، بيع الوفاء والعينة والتورق، مطابع الدوحة الحديثة-نشر مصرف قطر الإسلامي، 2004م، دط، ص22.

22 السعيدي، عبدالله الدكتور، التورق كما تجريه المصارف في الوقت الحاضر( التورق المصرفي المنظم-دراسة تصويرية فقهية)، بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، العدد88، 1425هـ - 2004م، ص187.

23 انظر: الرشيدي، أحمد فهد، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط1، 2005م، ص128-153.

كما أن هذه المعاملة «التورق المصرفي» تتسم بالتنظيم من خلال الإجراءات والاتفاقيات التي يقوم البنك بترتيبها، والتي تكون سابقة على عقد البيع مع الشركة التي يشتري منها، وكذلك الشركة التي تشتري منه، وهو اتفاق ينظم التعامل المستقبلي مع تلك الشركات من خلال الاتفاق على إجراءات وأحكام معينة لذلك سمي بالتورق المنظم[24].

## المبحث الثاني

## الحكم الشرعي للتورق المصرفي المنظم

### المطلب الأول

### التكييف الفقهي للتورق المصرفي المنظم

بعد عرضنا لأهم الفروق بين التورق الفقهي والتورق المصرفي المنظم، فإننا نرى أنه وبالرغم من وجود هذه الفروق بينهما الا أن العلماء اختلفوا في تكييفه على قولين:

**القول الأول:** ذهب بعض الفقهاء المعاصرين الى أن: التورق المنظم يكيّف على أنه التورق الفقهي الذي أجازه بعض الفقهاء؛ لوجود التشابه بينهما من حيث تعدد الأطراف والعقود والغاية المرجوة من كليهما وهي الحصول على النقد، ومن هؤلاء العلماء الشيخ عبدالله المنيع والشيخ عبد القادر العماري[25].

**القول الثاني:** رأى أصحاب هذا القول ومنهم الدكتور حسين حامد حسان أنّ: عقد التورق المنظم لا يأخذ حكم التورق الفقهي لوجود فوارق بينهما وهي ما اشرنا اليه سابقاً؛ حيث إن التورق المصرفي هو معاملة تجمع بين عقود وتصرفات متداخلة تشوبها بعض الإشكالات الشرعية[26].

الرأي الراجح: هو القول الثاني: بأن هذه الصيغة المصرفية غير التورق الفقهي الذي أجازه بعض الفقهاء قديماً وذلك: لما بينهما من فروقات أوجزناها فيما مضى، إذ تكيّف هذه المعاملة بأنها صيغة تربط بين عقود وتصرفات متداخلة: بين وعد من المتوّرق للمصرف بالشراء، واتفاق بين المصرف والبائع الأول، وعقد بشراء السلعة بين المصرف والبائع الأول، وعقد مرابحة بين المصرف والعميل (المتورق)، وعقد وكالة بين المتورق والمصرف بالبيع، وعقد وكالة بين المصرف والوسيط في السوق، مع بقاء السلعة ثابتة لا تنتقل الى ضمان العميل ولا الى قبضه أو قبض وكيله (المصرف). وهذا جلّه يوضح لنا الفارق الأكبر بين الصورتين[27].

---

24 انظر: السعيدي، التورق كما تجريه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص186.

25 انظر: العماري، بيع الوفاء والتورق والعينة، مرجع سابق، ص33. والمنيع، عبد الله بن سليمان بن محمد، التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياطات التمويلية المعاصرة، مجلة البحوث الإسلامية- الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، العدد 72، السعودية، 1425هـ، ج2، ص445-453.

26 انظر: المرجع نفسه

27 انظر: شبير، التورق الفقهي، مرجع سابق، ص 28-29.

## المطلب الثاني

## أقوال الفقهاء المعاصرين في حكم التورق المنظم وأدلتهم

بناء على ما تقدم، انقسمت أقوال الفقهاء المعاصرين في جواز التورق المصرفي المنظم ومنعه إلى قولين هما: القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول الى جواز التعامل بهذه الصيغة التمويلية المعاصرة ، ومن هؤلاء الدكتور عبدالله المنيع[28]، والدكتور محمد عبد الغفار الشريف[29]، والدكتور علي القرة داغي[30].

القول الثاني: يرى أصحاب هذا القول عدم جواز التعامل بالتورق المصرفي المنظم ومن هؤلاء: الدكتور على السالوس وهو ما ذهب اليه أيضاً المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي[31]، والدكتور صديق الضرير[32].

**الأدلة ومناقشتها:**

**1. أدلة الفريق الأول:** استدل اصحاب القول الأول على جواز التعامل بالتورق المصرفي المنظم بالآتي:

عموم الآيات الكريمة التي تبيح البيع وتحرم الربا ومنها قوله تبارك وتعالى:{وأحل الله البيع وحرم الربا} البقره:275.

والرد على هذا الاستدلال: بأننا وإن سلمنا أن العام يبقى على عمومه حتى يرد المخصص، وأن الأصل في المعاملات الحل مالم يرد دليل التحريم، لكننا لا نسلم بأن النتيجة هي جواز التورق لدخوله في عموم البيع الذي احله الله، لأن هناك أدلة كثيرة تنهى عن بيع العينة والتورق، سيأتي ذكرها لاحقاً. وبالتالي فإنّ الاستدلال بالآية في هذا الموضع لا يستقيم.

إن التورق يعتبر صيغة نافعة وقابلة للتطبيق تمكن من توفير تمويل المخزون للشركات المنتجة[33].

ونوقش هذا الاستدلال: بأنّ ما عليه التورق يفوق حاجة تمويل المخزون حيث إن بعض البنوك

28 انظر: المنيع، التأصيل الفقهي في ضوء الاحتياطات التمويلية المعاصرة، مرجع سابق، ص30.

29 انظر: الشريف، محمد عبد الغفار الدكتور، التطبيقات الفقهية للتورق، بحث مقدم الى ندوة البركة رقم-23 المنعقدة في رمضان، 1425هـ، ص15.

30 انظر: علي القره داغي، الدكتور، حكم التورق في الفقه الإسلامي، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية، ص63.

31 انظر: علي السالوس، الدكتور، العينة والتورق المصرفي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدوره17، في الفترة من 19 - 23شوال، 1424هـ، ص134.

32 صديق الضرير، الدكتور، التورق والتورق المصرفي، بحث مقدم الى ندوة البركة الثانية والعشرين للاقتصاد الإسلامي، في الفترة 8 - 9ربيع الاخر، 1423هـ، ص19وما بعدها.

33 علي القره داغي، التطبيقات المصرفية للتورق، مرجع سابق، ص10.

يشتري السلع الدولية ما تجاوز قيمتها خمسة ملايين وتبيعها في نفس اليوم، وبعضها يشتري ما تجاوز قيمته عشرة ملايين وينتهي في نفس اليوم. فهو مقصود لتمويل العملاء المتورقين[34].

استدلوا بقياس المتورق على التاجر بجامع أن كلا منهما يريد الحصول على النقد، وكما يجوز للتاجر التجارة للحصول على النقد فكذلك يجوز للمتورق.

والرد عليه: بأن هذا قياس مع الفارق إذ إن هدف التاجر من التجارة هو الربح سواء أكان الثمن حالا أم مؤجلا وليس النقد. أما المتورق فإن هدفه هو النقد ولو بخسارة قد تلحقه، بدليل أنه لو عرض عليه ثمن للسلعة مؤجل أعلى من الحاضر ارتضاه ولا باع به[35].

**2. أدلة الفريق الثاني:** استدل اصحاب هذ الرأي بعدم جواز التعامل بالتورق المنظم بعدة أدلة منها:

اشتمال عملية التورق المنظم على جملة من الشروط، إذ تحتوي على شرط شراء المتورق السلعة من المصرف بثمن، وقبوله بيعها له بثمن اخر. ومنها شرط توكيل المشتري (المتورق) –البنك– في إعادة بيعها. وهذه الشروط وان لم تكن مكتوبة فإنها

موجودة، ومعلوم أن اجتماع اكثر من شرط في البيع يفسده ، بدليل قوله–صلى الله عليه وسلم–:» لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع»[36].

أن التورق المصرفي يشتمل على بيوع متعددة، فهو يشتمل على بيعتين لا تتمان إلا ببيعة ثالثة، وهما: بيع سلعة بالنسيئة ثم إعادة بيعها في السوق وهاتان لا تتمان إلا ببيع الخدمة المصرفية، ولا يترتب على هذه البيوع الا دين في ذمة المتورق جعلت فيه زيادة مقابل الأجل وهذا هو الربا. قال الإمام السرخسي: «وذكر عن الشعبي أنه كان يكره أن يقول الرجل للرجل: أقرضني فيقول: لا حتى أبيعك وإنما أراد بهذا إثبات كراهة العينة وهو أن يبيعه ما يساوي عشرة بخمسة عشر ليبيعه المستقرض بعشرة فيحصل للمقرض زيادة وهذا في معنى قرض جر منفعة»[37].

إن التعامل بهذه الصيغة المصرفية يؤدي الى اختلال بشروط القبض الشرعي؛ إذ أنه وفي كثير من الحالات لا يتم قبض السلعة من قبل المشتري (المتورق) ولا تدخل في ضمانه وكذلك المصرف، إذ أن واقع هذه المعاملة البنكية يقوم على منح التمويل النقدي وحصول الزيادة في النقد مقابل هذا التمويل.

---

34 انظر: السعيدي، التورق كما تجريه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص199.

35 انظر: سامي سويلم، التورق والتورق المنظم، مرجع سابق، ص247.

36 النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، كتاب البيوع، باب السلف والبيع، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: 2، 1406 – 1986، ج7، ص288، حديث رقم: 4611. صححه الألباني في إرواء الغليل،رقم (5/150) صحيح الجامع، رقم(7186).

37 السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، المبسوط، دار المعرفة – بيروت، دط، 1414هـ-1993م، ج14، ص36.

إن التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية يؤدي الى الوقوع في العينة المحرمة شرعا، قال عليه الصلاة والسلام:» «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»[38]. إذ تبقى السلعة في مكانها دون أن تنتقل ملكيتها الى أحد لا إلى العميل ولا إلى المصرف، الأمر الذي يؤكد أن هذه المعاملة ليست إلا مبادلة مال بمال وأن السلعة دخلت حيلة بينهما.

إن عملية التورق هدفها وغايتها القرض بفائدة كم أسلفنا، ودخول السلعة كان من باب الحيلة، كأن السلعة دخلت لتضفي صفة الحلّ على هذه المعاملة، والطرف الثالث فيها محلل للحرام. قال أبن القيم-رحمه الله- في تحريم هذه الصورة:» وللعينة صورة خامسة وهي أقبح صورها وأشدها تحريما وهي أن المترابيين يتواطآن على الربا ثم يعمدان إلى رجل عنده متاع فيشتريه منه المحتاج ثم يبيعه للمربي بثمن حال ويقبضه منه ثم يبيعه إياه للمربي بثمن مؤجل وهو ما اتفقا عليه ثم يعيد المتاع إلى ربه ويعطيه شيئا وهذه تسمى الثلاثية لأنها بين ثلاثة وإذا كانت السلعة بينهما خاصة فهي الثنائية وفي الثلاثية قد أدخلا بينهما محللا يزعمان أنه يحلل لهما ما حرم الله من الربا»[39].

## المطلب الثالث

## الترجيح وأسبابه

بعد عرض الأدلة ومناقشتها في الحكم الشرعي للتورق المصرفي كما تجريه المصارف الإسلامية، نرى أن الرأي الراجح هو رأي القائلين بحرمة هذه المعاملة وعدم جواز ممارستها في المصارف الإسلامية وذلك: لقوة أدلتهم ورجحانها وموافقتها لمقاصد الشرع الحنيف.

38 ابو داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب النهي عن العينة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج3، ص274، حديث رقم:3462. حكم الالباني: صحيح.

39 العظيم آبادي ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، (المتوفى: 1329هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 2، 1415 هـ، ج9، ص250.

## المبحث الثالث

## تورق الأسهم، وفيه ثلاثة مطالب

### المطلب الأول

### تعريف التورق بالأسهم، وحقيقته

سبق توضيح المقصود بالتورق لغة واصطلاحاً، وأما تعريف الأسهم لغة[40]: جمع سهم. وله في اللغة معان عدة منها: النصيب والحظ. وواحد السهام من النبل، والمعنى الذي يصدق عليه المعنى الاصطلاحي هو: النصيب.

السهم اصطلاحاً: هو حصة شائعة في رأس مال شركة ممثلة بصك قابل للتداول[41].

وأما عن حقيقة التورق بالأسهم: فهو شراء المتورق لأسهم معينة من المصرف بثمن مؤجل-سواء اكانت الأسهم مملوكة للمصرف ابتداء، أو ان المصرف اشتراها ليبيعها للمتورق مرابحة-ليبيعها المتورق بثمن حال أقل وهو نوعان[42]:

**الأول:** التورق المصرفي المنظم كليا: وقد مر بيانه سابقاً.

**الثاني:** التورق المصرفي المنظم جزئيا: ويقتصر فيه دور البنك على الشراء للبيع على المتورق مرابحة فقط، وأما البيع فيقوم به المتورق عن طريق محفظته هو ويقتصر دور البنك بالوساطة في البيع الالكتروني فقط.

### المطلب الثاني

### تكييف السهم ومحل العقد عند بيع الأسهم

اختلف الفقهاء المعاصرون في تكييف السهم ومحل العقد عند بيعه على ثلاثة اقوال:

**الأول:** أن السهم حصة شائعة من أصول الشركة وممتلكاتها، فمحل العقد عند بيع السهم هو الحصة الشائعة التي يمثلها السهم من موجودات الشركة من أثمان وأعيان ومنافع وديون، وهذا قول جمهور الفقهاء المعاصرين، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم(63)[43].

**الثاني:** أن السهم عرض مستقل بذاته ، ومحل العقد عند بيع الأسهم هو ذات السهم دون النظر

40 انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط: 3 - 1414 هـ، ج12، ص308. والرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (المتوفى: 666هـ)، مختار الصحاح، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: 5، 1420هـ - 1999م، ص158.

41 العريض، فهد بن صالح بن محمد، أحكام تمويل الاستثمار بالأسهم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض، 2007م، ص44.

42 انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، مرجع سابق،ج1، ص12

43 انظر: العريض، أحكام تمويل الاستثمار، مرجع سابق، ص47. ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد2، ج6، ص1276.

إلى موجودات الشركة، وهذا رأي بعض الفقهاء المعاصرين[44].

**الثالث:** أن السهم حصة في الشركة المساهمة باعتبار الشركة شخصا معنويا قائما بذاته، وليس جزءا من رأس مالها، أو حصة شائعة في موجوداتها، ومحل العقد عند بيع السهم هو الحصة الشائعة في شخصية الشركة الاعتبارية، لا في موجوداتها، وهو قول بعض الباحثين والمعاصرين[45].

**الرابع:** أن السهم حصة شائعة في موجودات الشركة، وفي كل ما يؤثر حقيقة على مركز الشركة المالي من العلامات التجارية والتراخيص والامتيازات ونحوها، وهو القول الراجح الذي يمثل السهم حقيقة[46].

إن ترجيح القول: أن السهم يمثل حصة من موجودات الشركة يؤدي الى النظر في تلك الموجودات وحكم بيعها، والتورق المصرفي بالأسهم يتم عن طريق بيع وشراء تلك الأسهم، والموجودات التي يمثلها السهم قد تكون نقودا فيشترط لبيعها شروط الصرف، وقد تكون ديونا فيشترط لبيعها شروط بيع الديون، وقد تكون مجتمعة من ديون ونقود وأعيان فيقع الخلاف في بيعها وضبطها.

## المطلب الثالث

## أقسام وأنواع وصور التورق المصرفي بالأسهم وحكمها

1. التورق المصرفي بالأسهم المنظم كلياً.

وقد بينا تعريفه سابقاً، وأما حكمه فبناء على ما ترجح من تحريم التورق المصرفي المنظم كلياً، ونظرا لما يعتري هذه الصورة من شوائب عقدية، والتشابه الكبير بينهما فالراجح: هو تحريم التورق المصرفي بالأسهم المنظم كليا بجميع أنواعه وصوره.

2. التورق المصرفي بالأسهم المنظم جزئياً:

وهو على عدة أنواع، النوع الأول: أن يكون بأسهم شركات نشاطها محرم، فحكم التورق المصرفي بها يكون محرما بلا شك. النوع الثاني: أن يكون بأسهم شركات أصل نشاطها وغالبه مباح لكنها تتعامل ببعض المعاملات المحرمة كالاقتراض، او الإقراض بفائدة دون نص بنظامها على ذلك، كالشركات المختلطة، فحكم التورق بأسهمها حرام بجميع صورها لحرمة شراء أسهمها أصلاً. النوع الثالث: أن يكون بأسهم شركات أصل نشاطها مباح، ولم تقع في أي معاملة محرمة حقيقة وواقعا، أما إذا كان تعاملها يشوبه الحرمة فلا عبرة بالإعلانات الكاذبة، ويحرم التورق المصرفي بأسهمه مثل النوعين السابقين. وهذا النوع له عدة صور نذكر منها:

44 انظر: الشبيلي، يوسف الدكتور، حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس، 1431هـ، ص7.
45 انظر: آل سلمان، مبارك بن سليمان بن محمد، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز إشبيليا، 1426هـ، ط1، ج1، ص184.
46 انظر: آل سلمان، مبارك بن سليمان بن محمد، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سابق ج1، ص186.

**الصورة الأولى:** أن يتم بيع الأسهم على العميل المتورق قبل تملكها من قبل البنك، فهذه الصورة حرام بالإجماع؛ لأنها من بيع مالا يملك[47].

**الصورة الثانية:** أن يبيع العميل المتورق أسهمه بعد شرائها من المصرف وقبل قبضها، أي قبل دخولها في محفظته عن طريق ما يسمى توكيل المصرف بالقبض والبيع، وهذا غير جائز وقد مرّ بيانه في حكم البيع قبل القبض والضمان، فلا يقاس على التورق الفردي الذي جوّزه بعض الفقهاء للحاجة وإنتفاء شبهة التحايل على الربا كما بينا، إذ الحرام في هذه المعاملة ظاهر من جهة استفادة المصرف للعمولات في البيع بثمن معجل والشراء بثمن مؤجل، فالبنك ربح مالم يضمنه ولم يدخل في ملكه ، إضافة إلى أن التورق لابد فيه من قطع العلاقة بين البائع الأول على المتورق وهو المصرف، والمشتري الثاني من المتورق، ولم تنقطع بالتوكيل هنا فلا تجوز.

**الصورة الثالثة:** أن يتم بيع الأسهم على العميل المتورق بعد تملكها حقيقة من قبل المصرف بناء على طلب العميل المتورق ووعده بشراء الأسهم وهذه هي صورة المرابحة للآمر بالشراء، ويمكن أن يعبر عنها (بالتورق المصرفي بالأسهم القائم على المرابحة للآمر بالشراء).

وفي هذه الصورة نوعان:

**النوع الأول:** أن تكون المواعدة من العميل ملزمة فهذه الصورة محرمة[48]؛ لأنها تختلف عن صورة البيع قبل تملك الأسهم ، وإن سميت مواعدة او مرابحة، إذ العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني. جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 41-40: بشأن الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء ما نصه:» ثالثا: المواعدة (وهي التي تصدر من الطرفين) تجوز في بيع المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإن لم يكن هناك خيار فلا تجوز، لأن المواعدة الملزمة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكا للمبيع حتى لا تكون مخالفة لنهي النبي-صلى الله عليه وسلم- عن بيع ما ليس عند الإنسان).

**والنوع الثاني:** ان تكون المواعدة غير ملزمة بين العميل المتورق والمصرف وفي ذلك اختلف الفقهاء المعاصرون على قولين: القول الأول: أنها جائزة، وهو قول جمهور المعاصرين وهذا قرار مجمع

47 انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى : 456هـ) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية – بيروت، ج1، ص84.

48 وهذا الذي عليه جمهور الفقهاء المعاصرين. انظر: الاشقر، محمد بن سليمان، بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح-الكويت، 1404هـ، ج1، ص74. والعريض، أحكام تمويل الاستثمار، مرجع سابق، ص138. ويتم الإلزام بصور كثيرة منها: اخذ جزء من الثمن باسم العربون، او المصروفات الإدارية او غير ذلك بما يحقق اللزوم.

الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من 1 إلى 6 جمادى الأولى 1409 هـ - 10 إلى 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988 م.

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوعي (الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء) واستماعه للمناقشات التي دارت حولهما، قرر ما يلي:

**أولًا:** أن بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعًا، هو بيع جائز طالما كانت تقع على المأمور مسئولية التلف قبل التسليم وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه.

**ثانيًا:** الوعد (وهو الذي يصدر من الآمر أو المأمور على وجه الانفراد) يكون ملزمًا للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقًا على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد، ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

**ثالثًا:** المواعدة (وهي التي تصدر من الطرفين) تجوز في بيع المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز، لأن المواعدة الملزمة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكًا للمبيع حتى لا تكون هناك مخالفة «لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده.»[49]

واستدلوا على ذلك: بعموم الأدلة التي تقضي بان الأصل في المعاملات هو الحل والإباحة مالم يرد دليل تحريمها فتبقى على أصل الإباحة.

القول الثاني: أن هذه المعاملة (التورق بالأسهم) غير جائزة، وهو قول بعض المعاصرين[50].

ومن أدلتهم: أن فيها تحايلاً على الربا، فالمصرف يشتري السلعة ليبيعها بأكثر الى العميل ، وليس له قصد في شرائها ابتداء[51].

## المطلب الرابع

## الترجيح وأسبابه

والراجح في مسألة التورق المصرفي بالأسهم القائم على المرابحة للواعد بالشراء، فإذا ايقنا أن اصل التورق فيه خلاف قوي كما ذكرنا سابقا، وحيث أن الأسهم محل التورق مشتملة على نقود

49 مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج5، ص715.

50 انظر، ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، ط: 1، 1422 - 1428 هـ، ج8، ص224.

51 المرجع نفسه.

وبيعها بالنقود محل خلاف، والمتورق قصده النقود، والأسهم ماهي إلا معبر لها، فترجح تطبيق شروط الصرف ظاهر، والمصرف البائع الأول مستفيد غالبا بالعمولة في عملية التورق المصرفي بالأسهم، مما يجعل له علاقة ولو بعيدة بالمشتري بالثاني، فإن دلت هذه الإشكالات على شيء فإنما تدل: على القول بحرمة التورق المصرفي بالأسهم القائم على المرابحة للواعد بالشراء. والله تعالى أعلم.

وأما الراجح بالصورة الرابعة: هو عدم جواز التورق المصرفي بالأسهم في هذه الصورة إلا في حالة الضرورة القصوى كعلاج مرض عضال لا توجد قيمته عند المحتاج، ولا وسيلة غير التورق بالأسهم للحصول على المال.

## الخاتمة

### أولاً: النتائج

1. التورق المصرفي بالأسهم هو: شراء المتورق لأسهم معينة من المصرف بثمن مؤجل –سواء كانت مملوكة للمصرف إبتداء او أن المصرف اشتراها ليبيعها مرابحة- ليبيعها المتورق بثمن حال اقل غالبا، على غير المصرف المشترى منه أولاً.

2. التورق المصرفي بالأسهم نوعان: تورق مصرفي منظم كلياً، وتورق مصرفي منظم جزئيا. والراجح تحريم النوع الأول.

3. الراجح في تكييف الأسهم انها حصة شائعة في موجودات الشركة وفي كل ما يؤثر حقيقة على مركز الشركة المالي.

4. الراجح في مسألة التورق الفردي: الإباحة عند الحاجة المنزلة منزلة الضرورة من نكاح او علاج مع البعد التام عن كل شبهة ربا، او حيلة عليه.

5. الراجح تحريم الأسهم قبل قبضها.

6. الراجح عدم جواز شراء أسهم الشركات المختلطة التي أصل نشاطها وغالبه مباح لكنها تتعامل ببعض المعاملات المحرمة كالاقتراض او الإقراض بفائدة دون نص من نظامها على ذلك.

7. التورق المصرفي بالأسهم المنظم كليا محرم بجميع انواعه وصوره.

8. التورق المصرفي بالأسهم المنظم جزئيا محرم بجميع انواعه وصوره، إلا صورة أن يبيع المصرف بعض ما يملكه من الأسهم التي في حوزته للعميل المتورق بثمن مؤجل أكثر من الحال، فيقبضها العميل مثل قبضها وتنزل في محفظته، ثم يبعها لأجنبي لا علاقة له بالمصرف.

9. التورق المصرفي المنظم: هو أن يقوم المصرف الإسلامي بالاتفاق مع شخص ممن يحتاجون النقد(السيولة)، على أن يبيعه سلعة الى أجل بثمن اعلى من سعر يومها ثم يوكل المشتري المصرف الإسلامي ليبيع له السلعة بثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذي اشترى به السلعة ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي، وتبقى ذمته مشغولة للمصرف بالثمن الأكثر لهذه المعاملة.

10. التورق المنظم كما تجريه بعض المصارف الإسلامية لا يجوز شرعا، لأنه يقترب من صيغة بيع العينة الممنوع شرعا، ولأن البيع فيه ليس حقيقيا وانما هو وهمي او صوري، ولا يتم فيه قبض حقيقي للمبيع.

**ثانياً: التوصيات**

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بتعزيز دور الهيئات الشرعية في المصارف الشرعية، حتى نضمن تطبيق صيغ التمويل الأسلامي بصورة صحيحة حتى نتجنب الوقوع بالرباء أو العينة، ونوصي أيضا بالعمل على تطوير صيغ التمويل الإسلامي حتى تكون ملائمة لمقاصد الشريعة وتكون بعيدة عن الحيلة، وتوعية العملاء على أن هناك بدائل شرعية كالمشاركة والمرابحة فيها من الفائدة للعميل والمصرف، وأخيرا نحث الباحثين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات على صيغ التمويل التي تثير شبهة أو جدلا لدى العملاء.

**المراجع:**


1. ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد، مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت، ت. 456هـ.
2. ابن شاش، جلال الدين عبد الله بن نجم (المتوفى سنة 616 هـ) عقد الجواهر الثمينة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1423هـ - 2003م.
3. ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر-بيروت، ط2، 1412هـ-1992م، ت. 1252هـ.
4. ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، ط1، -1422 1428هـ، ت. 1421هـ.
5. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1399هـ1979-م، ت. 395هـ.
6. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، مطبعة العاني، ط1، 1397هـ، ت. 276هـ.
7. ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني، دار عالم الكتب، الرياض.
8. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1414هـ، ت. 711هـ.
9. ابن منيع، عبد الله بن سليمان، التأصيل الفقهي للتورق، مجلة البحوث الإسلامية، ع72، 1425هـ.
10. ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، دار الفكر- بيروت، ت. 861هـ.
11. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ت. 275هـ.
12. الأزهري الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، دار الطلائع.
13. الأشقر، محمد بن سليمان، بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح-الكويت، 1404هـ.
14. البابرتي، أكمل الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، دار الفكر-بيروت، ت. 786هـ.

15. البعلي، بدر الدين، مختصر الفتاوى المصرية لبن تيمية، دار ابن القيم-السعودية، ط2، 1406هـ.

16. البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع على متن الإقناع، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

17. الحموي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ت. نحو 770هـ.

18. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط5، 1420هـ - 1999م، ت. 666هـ.

19. الرشيدي، أحمد فهد، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط1، 2005م.

20. الزيلعي، عثمان بن علي البارعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق، ط1، 1313هـ، ت. 743.

21. السامي سويلم، التورق والتورق المنظم، مرجع سابق.

22. السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة – بيروت، 1414هـ1993-م، ت. 483هـ.

23. السعيدي، عبد الله، التورق كما تجريه المصارف في الوقت الحاضر (التورق المصرفي المنظم-دراسة تصويرية فقهية)، بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، عدد88، 1425هـ - 2004م.

24. سلمان، مبارك بن محمد، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز إشبيليا، 1426ه.

25. الشافعي، محمد بن ادريس، كتاب الأم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1393هـ - 1973م.

26. شبير، محمد عثمان، التورق الفقهي، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته التاسعة عشر المنعقد في الشارقة.

27. الشبيلي، يوسف الدكتور، حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس، 1431هـ.

28. الشريف، محمد عبد الغفار، التطبيقات الفقهية للتورق، بحث مقدم الى ندوة البركة رقم-23 المنعقدة في رمضان، 1425هـ.

29. الصاوي المالكي، أبو العباس أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار المعارف.

30. الصديق الضرير، التورق والتورق المصرفي، ندوة البركة 22، 1423هـ

31. العريض، فهد بن صالح، أحكام تمويل الاستثمار بالأسهم، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2007م.

32. العظيم آبادي، شرف الحق الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ، ت. 1329هـ.

33. على السالوس، العينة والتورق والتورق المصرفي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة17، 1424هـ.

34. على القره داغي، حكم التورق في الفقه الإسلامي، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية

35. العماري، عبد القادر، بيع الوفاء والعينة والتورق، مطابع الدوحة الحديثة، 2004م

36. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ – 2005م، ت. 817هـ.

37. قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، دورة (17).

38. المرداوي، علاء الدين علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ت. 885هـ.

39. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ – 1986م، ت. 303.

40. النسفي، نجم الدين بن حفص، الإصطلاحات الفقهية، دار القلم، ط1، 1406هـ – 1986م.

# الابتكار الخالق للسّوق وإعادة ترتيب أولويات التنمية

## مراجعة تحليلية لكتاب:

## مفارقة الازدهار: كيف يمكن للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر*

## تأليف: كلايتن كريستنسن، أيفوسا أوجومو، كارين ديلون
## نشر: هاربر بزنس، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019

DOI: https://doi.org/10.65683/qn90yy90

**زكريا نور الدين بلخمزة**
أستاذ مساعد- قسم الإدارة
كلية أحمد بن محمد العسكرية

**المقدّمة**

لطالما كان السؤال حول إدارة التنمية من أعقد الإشكالات النظرية والتطبيقية التي شغلت أدبيات الاقتصاد المعاصر، منذ أن بدأت المؤسّسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ترسم رؤى شاملة لتحسين أوضاع الدول النامية. وعلى مدى عقود، اختلفت المدارس الفكرية في التنافس حول أفضل السُّبل لتحقيق التنمية المستدامة؛ فمنها ما يعوِّل على التحوّل التدريجي من خلال المؤسّسات والأسواق، ومنها ما يرى أنّ الفقر إنما هو نتاج تبعات استعمارية تراكمية.

في هذا السياق، يُقدّم كتاب: «مفارقة الازدهار: كيف يمكن للابتكار أن ينتشل الأمم من الفقر»[1] لكلايتن كريستنسن وإيفوسا أوجومو وكارين ديلون، طرحًا مغايرًا مثّل خروجًا عن الإطار التنموي السائد. ويُعدّ كريستنسن من أبرز منظّري الابتكار في القرن الحادي والعشرين، وأستاذًا في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وصاحب نظرية «الابتكار المزعزع»[2]. شاركه في التأليف إيفوسا أوجومو، الباحث السابق في مركز التنمية العالمي بجامعة هارفارد، ومدير أبحاث الازدهار العالمي في معهد كريستنسن للابتكار، وباحث في نماذج الابتكار في الاقتصادات النامية، إلى جانب كارين ديلون،

---

* The Prosperity Paradox: How Innovation Can Lift Nations Out of Poverty
Authors: Clayton M. Christensen, Efosa Ojomo, Karen Dillon
Publisher : Harper Business,USA
Publication dat : January 15, 2019
ISBN-10 : 0062851829

1 Christensen, C. M., Ojomo, E., & Dillon, K. (2019). The prosperity paradox: How innovation can lift nations out of poverty. New York: Harper Business.

2 «الابتكار المُزعزع» لكلايتن كريستنسن هي نظرية تشرح كيف يمكن لمنتجات أو خدمات جديدة أن تبدأ بتلبية حاجات شريحة مهملة من السّوق أو سوق جديدة بالكامل، بجودة أو كلفة أقل، ثم تتطور تدريجيًا لتزيح المنتجات السائدة وتُحدث تحولًا جوهريًا في بنية الصناعة. وقد طرح كريستنسن هذه النظرية لأول مرة في كتابه: «معضلة المبتكر» The Innovator's Dilemma عام 1997، ثم وسّعها في أعمال لاحقة لتشمل التعليم والصحة والتنمية.

رئيسة تحرير سابقة لمجلة هارفارد بزنس ريفيو والتي ركزت في أعمالها على نقل الفكر الإداري إلى جمهور أوسع. صدر الكتاب في طبعته الأولى عام 2019 عن دار Harper Business في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

يناقش الكتاب قضية محورية تتعلّق بالابتكار. فبدلاً من الافتراض بأنّ التنمية تبدأ من بناء المؤسّسات وتشييد البنية التحتية وتقديم المساعدات، يرى المؤلّفون بأنّ الابتكارات التي تستهدف شرائح جديدة هي المدخل الحقيقي لتحقيق تنمية مستدامة تنبع من الداخل، حتى في البيئات التي تتّسم بضعف مؤسساتها. وعلى خلاف الفرضيات السائدة بأنّ البنية المؤسّسية تسبق السّوق وتُنتجها، فإن السّوق النشطة بحسبهم هي التي تحفّز تطوّر المؤسّسات، فخلق سوق جديدة يولّد فرصًا حقيقيةً، ويفتح آفاقا واسعة للعمل والربح، وهو ما يدفع المجتمع إلى السعي نحو التعليم والصحة والحوكمة بوصفها احتياجات ضرورية للنمو.

وتشير كلمة «المفارقة» في عنوان الكتاب إلى الفجوة الحاصلة بين الجهود التنموية المبذولة على مدى عقود طويلة، والتي غالبًا ما ارتكزت على منطق دفع المشاريع التنموية عبر المساعدات الخارجية أو التدخّلات المؤسّسية. ومع ذلك، لا تزال مظاهر الفقر في أغلب دول الجنوب رغم كل تلك الجهود. ويرى المؤلّفون أنّ هذا الفشل لا يعود في الواقع إلى ضعف في الإرادة، ولا إلى نقص في الموارد، وإنما إلى قصور في فهم آلية خلق الازدهار ذاتها، والتي تبدأ من إيجاد سوق حقيقية تدفع البنى المؤسّسية نحو النّمو، وليس من بناء مؤسّسات تنتظر قدوم السّوق في مرحلة لاحقة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة تحليلية للكتاب، وتفكيك مفاهيمه النظرية باعتباره نموذجًا متكامِلاً يقدّم دعوة صريحة لإعادة ترتيب أولويات التنمية، والانطلاق من فرص السّوق وبناء القيمة والتمكين الداخلي. كما تسعى هذه المراجعة إلى اختبار هذا الطرح نظريًا وتحليليًا بما يضمن مساءلته علميًا من موقعه ضمن خريطة الفكر التنموي المعاصر.

**أولاً: عرض تحليلي لفصول الكتاب**

يتوزّع كتاب مفارقة الازدهار على أربعة أقسام رئيسية، يمثّل كلّ منها خطوة منطقية في بناء الحُجّة المركزية للكتاب، إذ ينتقل من التأصيل النظري إلى التحليل التاريخي والاستدلال المقارن، ثم إلى معالجة العوائق التنموية البنيوية، قبل أن يختم بمقترح لتحويل ما وصفوه بالمفارقة إلى عملية مستدامة قابلة للتكرار في سياقات مختلفة.

**القسم الأول: الابتكار الخالق للسّوق**

يمثّل القسم الأول المدخل المفاهيمي الرئيس للكتاب، حيث يسعى إلى تفكيك منطق التنمية التقليدية القائم على الإصلاحات المؤسسية والبنية التحتية، واستبداله بمفهوم أكثر ديناميكية

ينشأ من الابتكار. ومنذ الصفحات الأولى، يتبنّى الكتاب فرضية أنّ الفقر لا يُعالَج من خلال ضخّ المساعدات أو تحسين المؤسّسات من الأعلى، وإنما عبر إنشاء أسواق جديدة تستجيب لاحتياجات شرائح واسعة من الناس الذين استُبعِدوا من الاقتصاد الرسمي، سواء بسبب غياب الدخل الكافي أو ضعف البنية التحتية أو انعدام المنتجات المناسبة. ففي الدول الفقيرة في كثير من الأحيان، قد لا يكون المزيد من المساعدات أو إصلاح المؤسّسات القائمة أو ضخّ الموارد هو الأولوية لها، وإنّما تكون الحاجة الماسّة بالنسبة إليها هو خلق أسواق جديدة. وينتج من هذا القسم أربعة فصول تؤسّس هذا المفهوم وتشرحه، وتُبرز ضرورته من خلال مناقشة نقدية لمقاربات التنمية التقليدية.

ففي الفصل الأول، يبدأ الكتاب بسرد ما يسمّيه «مفارقة الازدهار»، وهي مفارقة تظهر حينما تستثمر الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسّسات الخيرية مليارات الدولارات سنويًا في التنمية، لكن النتائج غالبا ما تكون سطحية مؤقَّتة وغير مستدامة. فالمفارقة ليست في انعدام النوايا الحسنة أو الموارد، وإنما في وجود افتراض خاطئ عن التسلسل التنموي: أنّ المؤسّسات يجب أن تُبنى أولاً، ثم يتبعها الاستثمار، فالنمو. هذا المنطق السببي المعكوس – برأي المؤلفين– هو جوهر المفارقة، ويقترحون قلب المعادلة: لا تبدأ التنمية من الدولة، بل من نوع معيّن من السّوق، وهي التي تُخلق لخدمة من ليس لديهم القدرة على الاستهلاك أصلاً. هذه الشريحة يسمّيها المؤلفون شريحة غير المستهلكين[3] ، وهم الذين يحتاجون إلى المنتج أو الخدمة، لكنهم لا يستهلكونها لأن السّوق الحالية لا تخدمهم فيها.

ويضرب الكتاب مثلاً على ذلك بتجربة أحد المؤلفين أنفسهم، وهو إيفوسا أوجومو، والذي كان قد أنشأ مشروعا خيريا لحفر آبار لتوفير مياه الشرب إلى لقرى الفقيرة في نيجيريا، مسقط رأسه. ورغم النجاح الظاهري للمشروع، فقد فشل في الاستدامة، حيث تعطّلت الآبار لاحقًا بسبب غياب الصيانة وانعدام الحوافز الاقتصادية للمجتمع المحلي للحفاظ عليها. ويقارن المؤلفون هذه التجربة بتجربة أخرى قام بها رجل الأعمال السوداني مو إبراهيم، والذي أسّس شركة سيلتل سنة 1998، أطلق بها سوقًا جديدة للاتصالات في إفريقيا[4]، رغم غياب البنية التحتية والمؤسّسات التنظيمية. وبخلاف تجربة إيفوسا، استمرّت شركة سيلتل في التوسّع، لأن نموذجها كان قائمًا على الطلب الفعلي وتلبية خدمة غير متوفّرة لشريحة غير مستهلكة، ممّا أدى إلى خلق وظائف جديدة وتحفيز البنية التحتية من الأسفل.

أمّا الفصل الثاني، فيقدّم مقارنة نقدية بين استراتيجيتين في العمل التنموي: استراتيجية

3 ترجمت مجلة هارفرد للأعمال باللغة العربية مصطلح nonconsumption بعدم الاستهلاك أو الطلب الاستهلاكي غير المفعّل.

4 شركة سيلتل هي الآن جزء من شركة إيرتل إفريقيا، التابعة لمجموعة بهارتي إيرتل الهندية، بعد أن كانت لسنوات تحت شركة زين الكويتية.

الدفع Push Strategy وهي المقاربة السائدة التي تقوم على «دفع» المساعدات والمشاريع من الأعلى، سواء كانت بنية تحتية أو تعليمًا، أو رعاية صحية، دون أن يكون هناك بالضرورة طلب فعلي أو نموذج استهلاك محلي. هذا الأسلوب غالبًا ما يؤدّي إلى مشاريع غير مستدامة. أمّا الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية السحب Pull Strategy، وهي التي تُبنى على خلق منتج أو خدمة يسحب خلفه سلسلة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية. هذا المنتج يلبّي حاجة حقيقية يمكنه بها خلق سوق جديدة وتحفيز الطلب عليها، ويدفع المجتمعات والحكومات إلى تنظيمها والاستثمار فيها. ووفقًا للكتاب، معظم التجارب التنموية الناجحة تاريخيًا لم تكن نتيجة دفع من الدولة، بل كانت نتيجة سحب من السّوق. فعندما يُقدَّم منتج جذاب وميسور التكلفة، ستستجيب الدولة لاحقًا عبر البنية التحتية والتنظيم.

وينتقل الفصل الثالث إلى التركيز على مفهوم الابتكار الخالق للسّوق Market-Creating Innovation، وهو المفهوم الجوهري الذي تتمحور حوله أطروحة الكتاب. يميّز الكتاب بين ثلاثة أنواع من الابتكار:

الابتكار الاستمراري Sustaining Innovation: وهو الابتكار الذي يطوّر منتجات موجودة بهدف تحسين الأداء أو الجودة، ويخدم غالبًا المستهلكين القادرين، لكنه لا يخلق سوقًا جديدة.

ابتكار الكفاءة Efficiency Innovation: وهو الابتكار الذي يهدف إلى تقليل الكلفة وزيادة الإنتاجية، وقد يؤدّي إلى تقليص فرص العمل، لأنه يُركّز على تقليل المدخلات لتحقيق مخرجات أعلى، ومن أمثلته اعتماد تقنيات الأتمتة أو نقل الإنتاج إلى بيئات أقلّ تكلفة.

الابتكار الخالق للسّوق Market-Creating Innovation: وهو النوع الذي يمتلك القدرة على تبسيط منتج معقّد أو مكلف ليُصبح متاحًا وملائمًا لشرائح لم تكن تستهلكه سابقاً، فهو لا يقدّم منتجات جديدة فقط، بل ينشئ سوقا كاملة بخدماتها ووظائفها وتشريعاتها، ممّا يؤدّي إلى نموّ اقتصادي مستدام.

هذا النوع الثالث وحده هو القادر على خلق سلسلة مؤسّسات، فالسّوق المتولّدة عن هذا الابتكار تكون سببًا في نشوء أنظمة الضرائب، وتحسين البنية التحتية والتعليم والمساءلة الحكومية، وذلك من خلال أثره التراكمي في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق الطبقة الوسطى.

ويأتي الفصل الرابع بعد ذلك ليستعرض مجموعة غنيّة من النماذج التطبيقية المنتقاة من بيئات مختلفة في العالم النامي، بهدف إثبات أن الأفكار السابقة ليست مجرّد تنظير، بل نموذج عملي قابل للتكرار. ففي إفريقيا، جسّدت تجربة سيلتل ابتكارًا ثوريًا في قطاع الاتصالات، حيث أنشأت سوقًا مكتملة البنية الوظيفية دون انتظار تدخّل الدولة، وموّلت بنيتها التحتية من أرباح السّوق

ذاتها. وفي كينيا، برزت أم-بيسا كنظام مدفوعات رقمي ميسّر مكّن ملايين الأفراد من إجراء التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، وخلق منظومة مصرفية بديلة للفئات غير المتعاملة مع المصارف. أمّا في نيجيريا، فقد أحد منتج الإندومي تحوّلاً في أنماط التغذية عبر تقديم وجبة منخفضة التكلفة وسريعة التحضير، فتولّدت سوق جديدة استهدفت شرائح لم تكن قادرة على الوصول إلى الأغذية المصنّعة. وتُضاف إلى ذلك تجربة غلانز في الصين، التي أعادت تصميم أفران المايكروويف لتكون منخفضة التكلفة وصغيرة الحجم بما يتناسب مع قدرات ذوي الدخل المحدود. وأخيرًا، برزت شركة التأمين ميكرو إنشور في زامبيا بوصفها مثالاً على الابتكار الخدمي، حيث طوّرت منتجات تأمين بسيطة للفقراء دون إجراءات معقّدة، مما وسّع مفهوم الحماية المالية ليشمل شرائح كانت سابقا خارج مظلّة التأمين.

تؤكّد هذه الأمثلة أن الابتكارات الخالقة للسّوق هي القادرة على تغيير قواعد اللعبة في الاقتصادات الفقيرة، لأنها لا تكتفي بتوسيع سوق موجودة، بل تخلق أسواقًا جديدة لم يكن معترفًا بها. هذا النوع من الابتكار -كما يشير الكتاب- يُحدث أثرًا ثقافيًا طويل الأمد، يتمثّل في إعادة تشكيل توقّعات الناس وتوسيع طموحاتهم وتحفيز الإقبال على التعليم، ما يجعله محرِّكًا أساسيًا لما يسميه المؤلّفون باستدامة الازدهار5.

**القسم الثاني: كيف تصنع الابتكارات ازدهارًا؟**

بعد أن رسّخ القسم الأول من الكتاب المفهوم النظري للابتكار الخالق للسّوق، ينتقل القسم الثاني إلى عرض تطبيقات تاريخية ومقارنات واقعية بين بلدان مختلفة، بهدف إثبات أنّ هذا النّوع من الابتكار هو مسار عملي سلكته دول ناجحة في تاريخها الاقتصادي. ويقدّم القسم ثلاث حالات: الولايات المتحدة، ودول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية)، والمكسيك، حيث تمثل معًا طيفًا غنيًا من التجارب التي تعكس أثر الابتكار في إعادة تشكيل المجتمعات والمؤسّسات.

يركّز الفصل الخامس على التجربة الأمريكية، وبوجه خاص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين كانت الولايات المتحدة لا تزال تُصنَّف بلدًا ناميًا. فقد كانت تعاني في تلك الفترة من ارتفاع معدّلات الفقر، وفساد سياسي واسع النطاق، وغياب بنية تحتية متطوّرة، إلى جانب محدودية كبيرة في نظم التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، ورغم هذا الواقع المؤسّسي المتواضع، استطاع عدد من روّاد الأعمال الأمريكيين أن يخلقوا أسواقًا جديدة تركت تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، من خلال ابتكارات نقلت منتجات وخدمات كانت حكرًا على النخب، إلى

5 لم يعرّف المؤلّفون في الكتاب الازدهار المستدام بشكل صريح، لكن من خلال سياق الكتاب، يمكننا تعريفه بأنّه: «ازدهار ذاتي التجدّد مبني على خلق أسواق جديدة، يؤسّس لحوكمة مستقرّة ومجتمع منتج، ويتحرّر من الاعتماد على الدعم الخارجي أو الإصلاحات الفوقية».

متناول فئات واسعة من المجتمع. فقد أعاد إسحاق سنجر سنة 1851 تصميم آلة الخياطة لتُصبح أداة عملية في المنازل، لا مجرد آلة صناعية، وابتكر معها نظام البيع بالتقسيط وخدمة ما بعد البيع، وهي ممارسات سبقت ظهور التشريعات المنظّمة للسّوق. أمّا جورج إيستمان، فقد طوّر سنة 1888 كاميرا كوداك محمولة وميسورة الكلفة، أتاحت للهواة دخول عالم التصوير، وأنشأ صناعة جديدة بالكامل. وكذلك هنري فورد، الذي يُعدُّ نموذجًا مثاليًا للابتكار الخالق للسّوق، إذ استطاع تصنيع سيارة موديل تي وجعلها منخفضة التكلفة، لتصبح السّيارة في متناول الجميع، مما حفّز قطاعات كالبنية التحتية والعمالة التقنية والتعليم المهني. أمّا أماديو جيانيني، فقد بدأ سنة 1904 بتقديم خدمات مصرفية للمهاجرين والعمال الذين كانت البنوك التقليدية تتجاهلهم، مساهمًا في دمج فئات مهمّشة ضمن النظام المالي الرسمي، ليجد نفسَه مؤسِّسًا لبنك هو اليوم أحد أكبر البنوك في أمريكا وهو بنك أمريكا. تعكس هذه الشخصيات مجتمعة كيف يمكن للابتكار الموجّه لغير المستهلكين أن يُنتج أسواقًا جديدة تقود لاحقًا إلى تحوّلات مؤسسية واقتصادية عميقة.

ينتقل الكتاب في الفصل السادس إلى السياق الآسيوي، إلى اليابان وكوريا الجنوبية تحديدًا، وهما دولتان خرجتا من أزمات تاريخية واقتصادية قاسية، هزيمة عسكرية شاملة في الأولى، وحرب أهلية في الثانية، لكنهما تمكّنتا من تحقيق ازدهار اقتصادي سريع وغير مسبوق خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ففي اليابان، أعادت شركات مثل سوني وتويوتا صياغة منتجات التكنولوجيا والنقل بما جعلها ميسورة وملائمة للاستهلاك الشعبي، الأمر الذي أوجد طلبًا داخليًا واسعًا شجّع الحكومة على تطوير البنية التحتية، وتحسين نظام التعليم التقني، وتحديث بيئة الأعمال. وفي كوريا الجنوبية، بدأت شركات مثل سامسونج وأل جي بإنتاج سلع منخفضة التكلفة تستهدف الفقراء قبل أن تتحوّل لاحقًا إلى علامات تجارية عالمية. وقد دفع هذا النشاط السّوقي المزدهر الدولةَ إلى إصلاح نظام الجمارك، وتعزيز المؤسّسات المالية، وتشجيع الصناعات التحويلية. ويُبيّن المؤلفون في هذا الفصل أنّ ما حرّك عجلة التقدّم في بعض الدول الآسيوية لم يكن فقط تدخّل الدولة أو تدفّق المساعدات الدولية، بل كان صعود موجات من الابتكارات التي استهدفت السّوق الداخلي، خصوصًا تلك التي خاطبت احتياجات الطبقات الوسطى والدنيا. فنموّ الأسواق هو الذي حفّز الدولة على أداء وظيفتها بشكل أكثر فعالية.

وعلى النقيض من الحالتين السابقتين، يقدّم الفصل السابع المكسيكَ مثالاً على ما يمكن أن يحدث عندما تُطبّق سياسات كفاءة اقتصادية دون خلق أسواق جديدة. فرغم تبنّي المكسيك إصلاحات هيكلية وفق مواصفات صندوق النقد الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي، لم تتمكّن من بناء طلب داخلي قوي أو قاعدة استهلاكية واسعة، بل اختارت أن تركّز على خفض التكاليف، وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وزيادة صادراتها الصناعية إلى السّوق الأمريكية. هذه المقاربة،

كما بيّن المؤلفون، أدّت إلى نمو اقتصادي، ولكن دون توسّع فعلي في الأسواق الداخلية يستوعب الشرائح الفقيرة، أو يعزّز الابتكار المحلي. ونتيجة لذلك، تفاقمت مظاهر البطالة الهيكلية، وازداد الفقر في المناطق الحضرية، وتراجعت حيوية ريادة الأعمال.

ويُعزى قصور الدولة في المكسيك -بحسب المؤلفين-، إلى غياب الابتكار الخالق للسّوق، ممّا أنتج عجزًا عن الاستجابة للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة والمتسارعة. ومن هذا المنظور، يتّضح أن الكفاءة الإنتاجية وحدها لا تؤدّي إلى تنمية مستدامة ما لم تقترن بتوسّع فعلي في قاعدة السّوق. ويبقى النموّ المعتمد على التصنيع والتصدير دون توسعة قاعدة السّوق نموًّا هشًّا محدود الأثر، وغير قادر على معالجة الفقر أو تحفيز الحركة الاقتصادية الداخلية.

**القسم الثالث: تحدّي المعوّقات البنيوية**

يُعدّ هذا القسم من أكثر أجزاء الكتاب إثارةً للجدل، إذ يتحدّى مسلّمات الأدبيات التنموية المعاصرة، من أنّ ضعف المؤسّسات وتفشّي الفساد وسوء البنية التحتية هي الأسباب الجذرية للفقر. ففي مقابل هذا التّصور الشائع، يرى المؤلّفون أنّ هذه المظاهر ليست سوى أعراض لاحقة لغياب الأسواق الديناميكية، وليست أسبابًا أولية للفقر في حد ذاته. وبناء على هذا، يطرح المؤلّفون ما يُسمّونه الثالوث المعرقل للتنمية: ضعف المؤسّسات، والفساد، والبنية التحتية المتردّية، وهي العوامل التي لطالما اعتبرتها المدرسة المؤسّسية الجديدة ركائز تفسيرية لأيّ إخفاق تنموي، ما يستوجب إصلاحًا مباشرًا من أعلى. غير أنّ أطروحة مفارقة الازدهار تقلب هذه العلاقة السببية رأسًا على عقب، مؤكّدة أنّ غياب السّوق النّشطة هو ما يُبقي هذه المظاهر قائمة، وأنّ الحلّ لا يبدأ بإصلاح المؤسّسات، وإنّما بخلق أسواق حقيقية تخدم غير المستهلكين، وتحفّز نشوء المؤسّسات تدريجيًا من القاعدة إلى القمّة.

ويفتتح الفصل الثامن بسؤال بسيط في صياغته، لكنّه جوهري في مضمونه: هل تُبنى الحوكمة الجيّدة أولاً فتقودَ إلى الاستثمار والازدهار؟ أم أنّ السّوق النشطة هي من تولّد الحاجة إلى الحوكمة ويدفع نحو تشكّلها؟ يقدّم المؤلفون في هذا السياق نقدًا عميقًا للنموذج المؤسّسي الذي ساد منذ تسعينيات القرن العشرين، والذي يفترض أنّ تحسين مؤشّرات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد يُمهّد الطريق للتنمية. وتكمن مشكلة هذا الطرح كما يبيّن الكتاب، في تغييبه للطبيعة التراكمية والمتبادلة بين السّوق والحوكمة، إذ تشير التجارب التاريخية أنّ دولاً كثيرة بدأت من دون مؤسّسات ناضجة، ثم طوّرتها تدريجيًا استجابةً لحراك اقتصادي داخلي متصاعد. ويستشهد المؤلفون هنا بتجربة هنري فورد في الولايات المتحدة. فقبل سيارة موديل تي، لم يكن هناك نظام نقل منظّم، لكن الابتكار هو ما استدعى بناء شبكات طرق، وفرض قواعد مرورية، وظهور نظم التأمين، وسَنّ تشريعات تتعلّق بسلامة المركبات. والمغزى هنا أنّ القانون لا يسبق السّوق،

بل يُستدعى إليها؛ فحين يغيب النشاط الاقتصادي الحقيقي، تبقى القوانين مجرّد نصوص بيروقراطية لا تُطبّق. والقانون يكتسب فعاليته حين يكون هناك من يحتاجه ويستند إليه ويُطالِب بتفعيله في تعاقداته اليومية. ومن دون سوق نابضة بالحياة، تظل المبادرات التشريعية والمؤسّسية مجرّد واجهات شكليّة لا تغيّر من واقع الفقر أو العجز التنموي.

ويُعدّ الفصل التاسع من أكثر فصول الكتاب استفزازًا من حيث مضمونه التحليلي، إذ يتبنّى المؤلّفون فيه منظورًا وظيفيًا للفساد يتعارض مع التصوّر الأخلاقي الذي يُهيمن على معظم سياسات مكافحة الفساد. فبدلاً من النظر إلى الفساد باعتباره انحرافًا سلوكيًا يجب استئصاله بكلّ الوسائل، يُقدّم الكتاب طرحًا يرى الفسادَ على أنّه استجابة غير رسمية لحاجة اقتصادية لم تُلبَّ من خلال القنوات النظامية.

ويشرح المؤلفون هذا الطرح من خلال تحليل أنماط الفساد في الأنظمة التي تغيب فيها مؤسّسات فاعلة أو شفّافة. ففي هذه السياقات، قد تتحوّل الرشوة إلى وسيلة متّفق عليها لتجاوز تعقيدات البيروقراطية أو لتسريع المعاملات، بل حتى للوصول إلى خدمات أساسية كالرعاية الصحية. ويؤكّد الكتاب أنّ هذه الممارسات لا تنبع بالضرورة من نزعة فساد ذاتية، بل من غياب البدائل الرسمية القادرة على أداء الوظيفة نفسها. ومن هذا المنظور، يُسهم الفساد رغم كونه غير مثالي، في استمرارية الاقتصاد الهشّ، خصوصًا حينما لا تكون هناك بنى مؤسّسية تؤدّي نفس الوظيفة.

أمّا الحلّ من وجهة نظر المؤلّفين، فلا يكمن في الاكتفاء بسنّ قوانين صارمة أو إطلاق حملات توعوية، بل في خلق أسواق جديدة تتيح بدائل تنظيمية شفّافة وعملية تحرّر الأفراد من الاعتماد على الممارسات الريعية. فحين تُتاح للناس فرص اقتصادية حقيقية من خلال نماذج أعمال منخفضة التكلفة والإجراءات، فإنّهم سينصرفون عن الفساد طوعًا، لا تحت الضّغط أو القسر. والسّوق النشطة كما يُبيِّن الكتاب، لا تكتفي بإنتاج السلع والخدمات، بل تولّد الطلب المجتمعي على الشفافية والكفاءة، لأنه يُكافئها ويُعزّز استمراريتها.

وفي الفصل العاشر، يناقش الكتاب النموذج الشائع في التنمية القائمة على المساعدات، حيث تُشيَّد بنى تحتية ضخمة من مدارس ومستشفيات إلى ملاعب وطرقات، دون أن يُقابلها طلب فعلي أو نموذج اقتصادي يضمن استدامتها التشغيلية. ويصف المؤلفون هذه المشروعات بما يُعرف بمشاريع الفيلة البيضاء6، وهي المشاريع التي تستهلك موارد مالية ضخمة، دون أن تخلق قيمة اقتصادية حقيقية، بل قد تتحوّل إلى عبء طويل الأجل على المالية العامة. ويستعرض

6 «مشاريع الفيلة البيضاء» White Elephant هو مصطلح نشأ من ثقافة تايلاند الملكية، وتحوّل في اللغة الإنجليزية إلى مجاز اقتصادي في القرن التاسع عشر، ويُستخدم اليوم للإشارة إلى المشاريع الضخمة التي تُبنى بدافع الإصلاح المؤسّسي وتستهلك موارد ضخمة دون مردود متناسب. (Flyvbjerg, 2009)

الكتاب في هذا السياق تجربة تنظيم جنوب إفريقيا لكأس العالم 2010، حيث أنفقت الحكومة مليارات الدولارات على إنشاء ملاعب ومرافق ما تزال حتى اليوم غير مستخدمة أو تعاني الإهمال. ويُقارن ذلك بتجربة مختلفة جذريًا لشركة تولارام7 في نيجيريا، التي بدأت بإنتاج معكرونة الإندومي كمبادرة تجارية بسيطة، ثم اضطرّت لاحقًا إلى تطوير بنى تحتية داعمة من كهرباء ومياه ونقل، استجابة لحاجة حقيقية ضمن سلسلة التوريد. والفارق الجوهري كما يوضّحه المؤلفون، أنّ البنية التحتية في الحالة الثانية لم تكن هدفًا رمزيًا، بل كان نتاجًا طبيعيًا لنشاط سوقي فعّال. ومن هنا، يؤكّد هذا الفصل أنّ ازدهار السّوق لم يتطلّب بنية تحتية مسبقة لوجوده؛ بل أُنشأت هذه البنية استجابةً لنشاط السّوق الفعلي. فعندما تنشأ السّوق أولاً، تصبح الاستثمارات في البنية التحتية مجدية ومبررة اقتصاديًا، وتُدار وفق منطق إنتاجي عقلاني. أمّا حين تُفرض البنية دون سوق، فإنها غالبًا ما تتحول إلى عبء مالي يؤدّي إلى تفاقم الدين العام، دون أن تُحرّك الاقتصاد أو تُحسِّن معيشة السكان.

**القسم الرابع: من المفارقة إلى العملية**

يمثّل هذا القسم الختامي من الكتاب تتويجًا للأطروحة المركزية التي بنى عليها المؤلفون سرديتهم طيلة الفصول السابقة، حيث ينتقل الخطاب من التحليل التفسيري إلى المستوى الإجرائي التطبيقي. فبعد أن بيّنت الفصول الأولى أن الابتكار الخالق للسّوق هو المدخل الأجدر لتحقيق ازدهار مستدام في البيئات الفقيرة، يعرض الفصل الحادي عشر إطارًا عمليًا لتحويل المفارقة إلى عملية منهجية قابلة للتكرار والتكيّف بحسب السياق. ويبدأ هذا الفصل بطرح سؤال محوري: إذا كان الابتكار قادرًا على خلق أسواق من العدم وتحفيز نشوء المؤسّسات وتوليد الحاجة إلى البنية التحتية، فلماذا لا نرى هذه الظواهر تتكرّر على نطاق أوسع في العالم النامي؟ ولماذا، رغم وجود ملايين من غير المستهلكين الذين يُمثلون فرصًا اقتصادية كامنة، لا تُبنى أسواق تستجيب لحاجاتهم؟

يرى المؤلّفون أنّ التحدّي لا يكمن في غموض الأفكار، بل في غياب إطار عملي فعّال لتنفيذها ضمن شروط الواقع. ومن هنا، يقترحون نموذج «عملية الازدهار» بوصفه خارطة طريق منهجية. يتضمّن هذا النموذج خمس خطوات مترابطة تهدف إلى تحويل الفكرة إلى نموذج تطبيقي مستدام. تبدأ العملية بتحديد فرص عدم الاستهلاك، وهي فهم الفجوة بين الحاجة الفعلية والقدرة على الاستهلاك عبر اكتشاف المهام المطلوب إنجازها8، والتي يعجز السّوق الحالي عن

7 مجموعة استثمارية تأسست في إندونيسيا عام 1948 ويقع مقرها حاليًا في سنغافورة، دخلت نيجيريا عام 1988 وأطلقت منتج «إندومي» عام 1995، وتُعد اليوم من أبرز المستثمرين في قطاع الأغذية في غرب إفريقيا.

8 يُشير مصطلح «المهمّة المطلوب إنجازها» Jobs to Be Done إلى الإطار النظري الذي يفترض أنّ المستهلكين لا يشترون المنتجات لذاتها، بل «يستأجرونها» لأداء وظيفة أو حل مشكلة محدّدة في حياتهم. ويُستخدم هذا المفهوم لفهم دوافع الاستخدام الفعلي بعيدًا عن الخصائص السطحية للسوق أو المنتج. وهي نظرية من نظريات كلايتن كريستنسن.

تلبيتها. تُشبه هذه المرحلة منهج رواد الأعمال الاجتماعيين في الكشف عن احتياجات خفية لم تُرصد رسميًا. بعد ذلك، تأتي مرحلة تصميم نموذج أعمال مرن لا يعتمد على افتراضات ثابتة، بل يتعلّم من السّوق في أثناء التنفيذ، من خلال اختبار فرضيات ميدانية تتعلق بالتسعير والتوزيع والتمويل. ويشبّه الكتاب هذه الخطوة بطريقة الشركات الناشئة القائمة على التجريب والتكيّف لا على التخطيط المثالي. ثم تُوظّف التكنولوجيا التمكينية كوسيلة لتخفيض التكاليف وتجاوز العوائق المؤسسية، بشرط أن تكون مناسبة وسهلة الاستخدام، وتُبرز أمثلة كثير تبيّن كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون بنية تحتية بديلة. يأتي بعد ذلك خطوة بناء شبكة قيمة جديدة، تشمل سلاسل التوريد والدعم الفني والخدمات المحيطة، حيث يجد المبتكر نفسه مضطرًا في بعض الأحيان إلى إنشاء هذه المنظومة من الصفر، كالذي قامت به فورد وتولارام وغيرهما، بل وقد يمتدّ دوره إلى بناء مرافق عامة مكمّلة. وأخيرًا، تتطلّب العملية غطاءً قياديًا فعّالاً لا يقتصر على مجرّد إذن سياسي، بل يتجسّد في تحالف استراتيجي يحمي الابتكار من المقاومة أو التعطيل، ويؤمِّن له البيئة المؤسسية حتى تصبح السّوق قادرةً على الاستمرار بقوّة القيمة التي تخلقها.

وفي ختام هذا الفصل، يوجّه المؤلّفون نداءً إلى أربع فئات محورية في العملية التنموية، لكلّ منها دور تكاملي في تحويل فكرة خلق السّوق إلى واقع فعّال. فأوّلها رواد الأعمال، بصفتهم الجهة الأكثر قدرة على رصد الفرص وتنفيذ النماذج المبتكرة؛ وثانيها المستثمرون، بوصفهم شركاء في بناء الأسواق لا مجرّد ممولين للاستهلاك؛ أمّا الفئة الثالثة فهم صانعو السياسات الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تهيئة الأطر التنظيمية والتمويلية اللازمة، وأخيرًا المنظّمات التنموية التي يُطلب منها تجاوز المساعدة المباشرة إلى تبنّي التمكين السّوقي. في الوقت نفسه، يُحذّر المؤلّفون من مغبّة التعامل مع عملية خلق السّوق كوصفة جاهزة قابلة للاستنساخ، مؤكّدين أنّ نجاح هذا النموذج يعتمد على تصميمه بما يتلاءم مع الخصوصيات الثقافية والمؤسّسية لكل سياق. فهذه العملية وإن بدت مُنظّمة في خطواتها، إلا أنّها ليست تقنية معيارية، بل تمثّل إطارًا مرنًا قابلاً للتجريب والتكيّف مع الواقع المحلي.

**ثانياً: التحليل النقدي لأطروحة الكتاب**

يشكّل الكتاب محاولة طموحة لتجاوز المسارات التنموية التقليدية، عبر إعادة تموضع الابتكار كفاعل مفاهيمي وتنموي مركزي. وعلى الرغم من قدرة الكتاب التامّة على إلهام الممارسين وصنّاع القرار، تبقى هذه الأطروحة بحاجة إلى تفكيك نقدي متأنٍّ يتناول بنيتها المنهجية، وموقعها ضمن خارطة الاقتصاد السياسي للتنمية.

يُعدّ المفهوم الأساسي الذي يبنى عليه الكتاب وهو الابتكار الخالق للسّوق امتدادًا لنظرية كريستنسن الأصلية حول الابتكار المزعزع التي قدّمها في كتابه: «معضلة المبتكر» سنة 1997. غير

أنّ هذا الكتاب يعيد توجيه النظرية من فضاء ريادة الأعمال إلى فضاء الاقتصاد السياسي حيث تصبح الابتكارات أدوات تحليل للنمو والتنمية، ساعيًا إلى إعادة رسم العلاقة بين الابتكار والسّوق والدولة. وبخلاف التصورات التقليدية التي ترى في الدولة حاضنة للسّوق، يقترح الكتاب قلب هذا المنطق، معتبرة السّوق خالقًا للمؤسسات والدولة. ويستشهد المؤلّفون لذلك بتجارب تاريخية مثل الولايات المتحدة، والصين في عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

يعتمد المؤلفون في كتابهم على نهج استقرائي قائم على تحليل دراسات الحالة، ويتجنّبون عن قصد تقنيات التحليل الكمّي أو النماذج السببية المتقدّمة. وتستند الأطروحة المركزية إلى تتبُّع عدد من القصص الملهمة لابتكارات ريادية في بيئات فقيرة استطاعت أن تخلق أسواقًا جديدة من العدم. وإذا كانت قوّة هذه المنهجية تكمن في قدرتها على تقريب المفاهيم النظرية من الجمهور غير المتخصص، فإنها تثير في المقابل عددًا من الإشكالات النقدية العلمية والمنهجية.

أولى هذه الإشكالات تتعلق بغياب التصميم المقارن المنهج؛ إذ لا يُقدّم الكتاب مقارنة منهجية بين الحالات الناجحة، وتلك التي أخفقت في تحقيق نتائج مماثلة رغم تشابه الظروف. فقد غاب عن التحليل مثلاً حالات مثل نيبال أو فنزويلا أو الكونغو الديمقراطية، والتي شهدت محاولات ابتكارية لم تُفضِ إلى خلق أسواق مستقرّة أو تحولات مؤسّسية مستدامة. وفي هذا السياق، تبدو المقارنة مع عمل أسيموغلو وروبنسون في كتابه: «لماذا تفشل الأمم» ضرورية[9]، حيث يستند ذلك العمل إلى منهجية مقارنة صارمة بين الدول والمؤسّسات لإثبات العلاقة بين هيمنة النخب ومآلات التنمية.

وتتمثل الإشكالية الثانية في المحدودية التجريبية الواضحة في الكتاب، وافتقاره إلى أدوات قياس كمية أو مؤشّرات معيارية يمكن عبرها تقييم أثر الابتكار الخالق للسّوق. فلا نجد مثلا تحليلاً لمنحنيات النّمو قبل التدخل الابتكاري وبعده، ولا تتبّعًا منهجيًا لمؤشّرات كمعامل جيني[10]، أو نسب التوظيف، أو درجات تطوّر البنية المؤسسية في البيئات المستهدفة. هذا القصور يجعل من الكتاب رغم غناه المفاهيمي، إطارًا نظريًا ينقصه الشكل الكمّي الذي يسمح بتعميم نتائجه أو اختبار صلاحيته في سياقات مختلفة.

أمّا الإشكال الثالث فيتعلّق بالطابع السردي الغالب على أسلوب الكتاب، حيث يركّز على إبراز قصص النجاح الملهمة، دون التوقف عند نماذج الفشل أو الابتكارات التي أدّت إلى نتائج سلبية،

9 دارون أسيموغلو، وجيمس روبنسون (2019) «لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر» (ترجمة: بدران حامد). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

10 معامل جيني Gini Coefficient: مقياس إحصائي لعدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة داخل مجتمع ما، تُعبّر قيمته عن المسافة النسبية بين التوزيع الفعلي للدخل والتوزيع المتساوي المفترض. تتراوح قيمته بين 0 (مساواة كاملة) و1 (عدم مساواة كاملة)، ويُستخدم كمؤشّر مركزي في تحليل الفجوة الاقتصادية وتقييم أثر السياسات أو التدخلات على العدالة التوزيعية.

كتلك التي توصف بالابتكارات الاستغلالية، وهي التي تخلق أسواقًا جديدة لكنها تستند إلى أنماط من هشاشة العمالة أو الهيمنة الاقتصادية، كما في بعض نماذج التطبيقات الرقمية أو سلاسل التوريد منخفضة الأجور. وكان من الممكن أن يُضيف التطرّق إلى هذه الزاوية بعدًا نقديًا مهمًا للتحليل، ويمنع الانزلاق نحو التفاؤل غير الواقعي بقدرة الابتكار على تجاوز البُنى السياسية والاجتماعية القائمة.

ويمكن القول في ضوء ما سبق إن كتاب مفارقة الازدهار نجح في بناء سردية مغايرة ومُلهمة تطرح الابتكار كأداة للتنمية، وتُفكك أسطورة الحوكمة والمساعدات بوصفها المدخل الأولي للخروج من الفقر. إلا أن قوة هذه السردية لا تُخفي هشاشتها النظرية، لا سيما في تجاهلها للعلاقات المعقدة بين السّوق والدولة والنخب، وتهميشها لأدوار الإصلاح المؤسّسي المرتكز على الإرادة المجتمعية التشاركية، وكذلك في اختزالها الابتكار في صيغته التجارية دون غيره. ومع ذلك، يبقى الكتاب يحمل أهمية خاصّة من زاويتين: أولاً، في إثارته لسؤال مهمّ ومشروع حول سبب فشل المساعدات، وثانيًا، في سعيه لتقديم أداة تحليلية قابلة للتوظيف في تصميم مشاريع تنموية مبتكرة داخل بيئات محدودة الموارد.

**ثالثاً: المساهمة المعرفية للكتاب**

**1. إعادة موضعة الابتكار في الجدل التنموي المعاصر**

من بين الإسهامات النوعية التي يقدّمها كتاب مفارقة الازدهار هو إسهامه في إعادة صياغة موقع الابتكار ضمن تحليل مشكلات الفقر والنمو، ودمجه كفاعل محوري في معادلة الخروج من الفقر. فبدلاً من تكرار مقاربات التنمية التقليدية التي تربط التقدّم بتحسين البنية التحتية، أو ترسيخ الحوكمة، أو تضخيم حجم المساعدات، يقدّم الكتاب نظرية تعيد ترتيب العلاقة بين الاقتصاد، والمؤسّسات، والدولة، والفاعلين المحليين. يتجاوز هذا الطرح المقاربات البنيوية التي هيمنت على أدبيات التنمية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدءًا من نظرية التبعية[11] Dependency Theory التي ربطت الفقر بالتقسيم الدولي للعمل، وصولاً إلى نظرية الدولة التنموية[12] Developmental State Theory. بخلاف ذلك، يركّز كريستنسن ورفاقه على منطق العرض والطلب المحلّي، وعلى شريحة غير المستهلكين بوصفهم فرصة سوقية غير مستثمرة، وليس تجسيدًا للعجز أو التبعية. وعليه، يندرج هذا الطرح ضمن ما يُعرف في الأدبيات بـ«التحول

11 «نظرية التبعية» هي مدرسة ظهرت في أواخر الستينيات، تفسر تخلّف دول الجنوب بعلاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول الشمال داخل النظام الرأسمالي العالمي.

12 نظرية الدولة التنموية ظهرت في الثمانينيات لتفسير صعود شرق آسيا، وتؤكد أن الدولة يمكن أن تقود التنمية عبر سياسات صناعية استراتيجية ومؤسسات بيروقراطية فعّالة، وحققت تأثيرًا واسعًا بعد نجاح كوريا الجنوبية وتايوان.

ما بعد المؤسسي»[13] Post-Institutional Turn، حيث يصبح السّوق وحده القادر على توليد القواعد والمؤسّسات من خلال ديناميكيات الابتكار المحلي. ويعيد هذا الطرح إلى الواجهة سؤالاً لطالما غُيّب: من يصنع التنمية فعليًا؟ وهل تبدأ من البناء الفوقي (الدولة)، أم من البناء التحتي (السّوق)؟

### 2. مقاربة متعدّدة الأبعاد

تنمويًا، وفي معظم أدبيات الاقتصاد السياسي، يُفهم الابتكار باعتباره عنصرًا تابعًا للإنتاج الصناعي أو لتطور رأس المال البشري، وغالبًا ما يُربط بمفاهيم مثل الميزة التنافسية أو التحسين المستمر أو التحول التكنولوجي. أمّا في مفارقة الازدهار، فإنّ الابتكار يُستعاد بوصفه فاعلاً مؤسّسيًا جديدًا يتجاوز دوره التقليدي، ويملك القدرة على تجاوز القيود التي تحول دون إدماج شرائح واسعة في النشاط الاقتصادي. هذا التحوّل يمثل نقلة مفاهيمية في تعريف التنمية ذاتها: من التركيز على تحسين مؤشّرات الأداء كالدخل والصحة والتعليم، إلى توسعة قاعدة السّوق وتحويل غير المستهلكين إلى مشاركين اقتصاديين من خلال منتجات بسيطة ميسورة، وذات قيمة حقيقية.

أمّا من الناحية السياسية، فإنّ قلب العلاقة السببية بين التنمية والمؤسّسات كما ذكرنا هو أحد أكثر عناصر الكتاب إثارة للجدل. فبينما تؤكّد أغلب الأدبيات أنّ الدولة المستقرة والمؤسّسات الفعّالة شرط مسبق للنمو، يفترض الكتاب أنّ الأسواق القوية والمربحة تولّد تلقائيًا الحوافز المؤسسية، وتدفع البيروقراطيات الجامدة إلى التكيّف أو التراجع. بل يذهب الكتاب إلى أبعد من ذلك حين يصف بعض أشكال الفساد البسيط، كالرشاوى الصغيرة، بأنها حلول وظيفية مؤقّتة في غياب مؤسسات السّوق، وليست انحرافات أخلاقية. وهي قراءة مؤسّسية واقعية تتماشى مع ما يُعرف بوظيفية الفساد في بعض أدبيات الاقتصاد السياسي.

### 3. تعددية الجمهور المستهدف

من أبرز نقاط قوة الكتاب أنّه لا يخاطب جمهورًا أكاديميًا واحدًا، بل يُحدِّد بوضوح أربع فئات متقاطعة يُمكن أن تتفاعل مع أطروحته كلٌّ من موقعه. تأتي في مقدّمتها صناعة السياسات العامة، التي يُدعى صانعوها إلى إعادة النظر في أولوياتهم، والانتقال من الاستثمار في المشاريع الضخمة إلى تحفيز ريادة الأعمال الصغيرة القادرة على خلق أسواق جديدة. أمّا رواد الأعمال والمستثمرون، فيُطلب منهم توسيع منظورهم إلى الفرص الكامنة في الأسواق غير المخدومة، بدلاً

13 «التحول ما بعد المؤسّسي»: مقاربة نقدية في دراسات التنمية ترى أن السّوق والابتكار القاعدي قد يسبق بناء المؤسسات، وأنّ هذه الأخيرة كثيرًا ما تنشأ بوصفها استجابات لاحقة لحاجات اقتصادية واجتماعية جديدة (Rodrik, 2007).

من التركيز على الأسواق المشبعة. وتُعدّ المنظّمات التنموية الدولية فاعلاً ثالثًا محوريًا في هذا التّصور، حيث يُقترح عليها التحوّل من الدفع بالمساعدات إلى منطق السحب بواسطة السّوق بوصفه أكثر استدامة وفعالية. وأخيرًا، يخصّص الكتاب خطابه إلى المجتمعات الهامشية نفسها عبر إبراز قدرتها على أن تكون جزءًا من الحلّ ومصدرًا له، بما يعكس نقلة في الخطاب التنموي من النظرة العلوية إلى المقاربة التشاركية. وبهذا، يتحوّل الكتاب إلى ما يشبه دليلاً عمليًا للتنمية الذاتية عبر الابتكار، يوازن بين الطموح التنفيذي والرؤية النظرية، دون أن ينزلق إلى العملية التقنية للاقتصاد الكلي أو إملاءات المانحين.

### 4. حدود الأطروحة وإشكاليات التعميم

ورغم اتّساع نطاق التأثير النظري والتطبيقي للكتاب، تبقى مساهمته محصورة ضمن منطق السّوق والمنطق الربحي للمؤسسة، حيث تكاد تغيب أدوار المجتمع المدني ونماذج الاقتصاد التضامني[14] والتنظيمات الاجتماعية التعاونية. كما أن الخطاب العام للكتاب يبدو موجهًا إلى مخاطبة مبتكرين يتمتعون بوعي اقتصادي، لا إلى فقراء يُفترض أن يكونوا هم أنفسهم المستفيدون النهائيون من نماذج خلق السّوق. وبذلك قد يتحوّل نموذج الابتكار من أجل الفقراء في بعض الأحيان إلى ابتكار عبر الفقراء، أي من خلال تحويل احتياجاتهم إلى فرص ربحية دون تفويض منهم أو إشراك فعلي لهم في قرارات التصميم والتنفيذ.

ولعلّ هذا ما يجعل الكتاب أقرب إلى ما يمكن وصفه بمدرسة الابتكار النيوليبرالي[15]، التي ترى في السّوق الآلية الأجدر ليس فقط لتحقيق الكفاءة، بل لتحقيق العدالة كذلك، دون الحاجة ابتداءً إلى مؤسّسات الدولة أو المجتمع المدني أو التحوّلات الثقافية والقيمية. وبمقاييس الفكر التنموي، يُعدّ مفارقة الازدهار كتابًا مفصليًا في إعادة تشكيل مفردات النقاش حول العلاقة بين التنمية والابتكار، إذ يقدّم رؤية جديدة تستند إلى الابتكار بوصفه حجر الأساس للخروج من الفقر. ومع ذلك، وكما هي الحال مع جميع نماذج إعادة التأسيس النظري، فإن الانبهار بقوة الابتكار السّوقي لا ينبغي أن يُغفِل التعقيدات البنيوية التي تعيق التنمية ولا أن يُلغي أهمية الدولة أو العدالة الاجتماعية أو الثقافة بوصفها مكوّنات أساسية لا غنى عنها في أيّ مشروع جادّ لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

---

14 يُقصد بنماذج الاقتصاد التضامني تلك الأطر البديلة التي تنظّم النشاط الاقتصادي على أساس التعاون والمصلحة الجماعية، كما في الجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية، بعيدًا عن منطق الربح والسّوق التقليدي، وتسعى لدمج الفئات المهمشة عبر آليات ديمقراطية محلية.

15 رغم أن كلايتن كريستنسن لم يكن منظّرًا نيوليبراليًا بالمعنى الأيديولوجي، لكنّ نظريته في الابتكار المزعزع استُخدمت على نطاق واسع لتبرير خصخصة الخدمات العامة وتفكيك المؤسسات القائمة، ما جعله يُدرج ضمن الداعمين غير المباشرين لتوجهات الابتكار النيوليبرالي، وقد اعتبرت فوربس كتابه: «معضلة المبتكر» أحد أهمّ الكتب الإدارية عبر التاريخ.

### 5. موقع الكتاب في الأدبيات التنموية

يشغل كتاب مفارقة الازدهار موقعًا مركزيًا عند تقاطع ثلاث مسارات نظرية رئيسة في أدبيات التنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي المقارن، وهي: أدبيات الابتكار والتنمية التكنولوجية، وأدبيات الاقتصاد السياسي للمؤسسات، وأدبيات نقد المساعدات الإنمائية. ويكتسب الكتاب أهميته من إعادة ترتيب العلاقة بين السّوق والمؤسّسات، حيث يُعاد طرح مفهوم خلق السّوق كمحرّك رئيسي لنشوء المؤسّسات.

يتبنّى جيفري ساشس في كتابه: «نهاية الفقر»16 منظورًا هيكليًا يُراهن على إصلاح شامل للبنى التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والطاقة، وذلك من خلال ضخ المساعدات ضمن خريطة طريق تنموية تعتمد على التحليل التقني وخطط التدخل المنهج مدعومة بتمويل دولي واسع. في المقابل، يتّخذ كتاب مفارقة الازدهار موقعًا نقديًا من هذا التصور، إذ يرفض فكرة الدفع الخارجي، ويؤكّد أن الموارد وحدها لا تصنع التنمية، بل قد تُفضي إلى حلول قصيرة الأجل وغير قابلة للاستمرار، كما في حالة آبار المياه في نيجيريا التي تعطّلت لاحقًا بسبب غياب الحوافز الاقتصادية وآليات السّوق الضامنة لصيانتها. وينتقد ويليام إيسترلي في كتابه: «عبء الرجل الأبيض»17، ما يسميه بمخططي التنمية الكبار الذين يفرضون رؤى خارجية جاهزة على سياقات محلية معقّدة، ويدعو بدلاً من ذلك إلى نهج الباحثين الذين يتعلمون بالتجربة ويتكيّفون مع الواقع الديناميكي. ويتقاطع هذا التصور جزئيًا مع أطروحة مفارقة الازدهار، حيث يعتمد كريستنسن على منطق تجريبي مرن لا يفترض مسبقًا بناءً مؤسسيًا جاهزًا، بل يراهن على ديناميكيات السّوق التدريجية. غير أنّ الفارق الجوهري بينهما يكمن في موقع الفاعل الرئيس، إذ يُعوّل إيسترلي على الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، بينما يمنح كريستنسن الدور المركزي لريادة الأعمال باعتبارها القادرة على خلق السّوق وجذب المؤسّسات من حولها. ويُعيد هذا التمركز حول رأس المال الخارجي إنتاجًا غير مباشر لهيمنة السّوق على حساب المبادرة الذاتية المجتمعية. ويظل الفارق بينهما في مصدر الشرعية التحليلية: المجتمع المدني مقابل السّوق.

أمّا محمّد يونس، فيرى في كتابه: «نحو عالم بلا فقر»18 أن محرّك التنمية الحقيقي لا يكمن في

16 «نهاية الفقر» كتاب ألّفه الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس عام 2005، يطرح فيه رؤية طموحة لإنهاء الفقر المدقع عالميًا من خلال استثمارات تنموية موجّهة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكة بين الدول الغنية والفقيرة. ويرى أن الفقر ليس قدَرًا بل نتيجة لدوائر من الإقصاء يمكن كسرها بسياسات ذكية ومستدامة.

Jeffrey D. Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin Press, 2005).

17 «عبء الرجل الأبيض» هو كتاب للخبير الاقتصادي ويليام إيسترلي، نُشر عام 2006، ينتقد فيه النهج الفوقي في المساعدات الدولية، ويقارن بين «مخططي التنمية» Planners الذين يفرضون حلولًا شمولية من الخارج، و«الباحثين» Searchers الذين يتعلمون من الواقع ويتكيّفون معه.

William Easterly, The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good (New York: Penguin Press, 2006).

18 محمد يونس هو اقتصادي بنغلاديشي حائز على جائزة نوبل للسلام، ويُعد من أبرز رواد التمويل الأصغر.

Muhammad Yunus, Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism (New York: PublicAffairs, 2007).

مؤسّسات الدولة وحدها، بل في ريادة الأعمال الاجتماعية التي تنشأ من تفاعل القيم المجتمعية مع المبادرات الاقتصادية القاعدية. ويقدّم العمل التجاري الاجتماعي كصيغة ثالثة تتجاوز الثنائية التقليدية بين الدولة والسّوق، دون أن تلغيهما. في المقابل، ينطلق كتاب مفارقة الازدهار من منطق السّوق المربح، لكنه يشترك مع أطروحة محمّد يونس في إعادة ترتيب العلاقة بين الاقتصاد والمؤسّسات، إذ ترى أن الابتكار الخلّاق هو من يُنتج الحوافز التنظيمية، ويدفع لاحقًا نحو نشوء بنى قانونية ومؤسسية تستجيب لحاجات السّوق لا تسبقها.

وينتقد ها-جون تشانغ في كتابه: «ركل السلم»[19] فرض النماذج المؤسسية الليبرالية من قبل دول الشمال على دول الجنوب، قبل نضج بنيتها الإنتاجية. ويؤكد أن الدولة التنموية كانت عاملاً حاسمًا في صعود الاقتصادات الحديثة. يتقاطع كريستنسن معه في نقده للتدخلات الخارجية المؤسسية، لكنه يختلف عنه في منطلق الفاعلية: فبينما ينطلق تشانغ من الدولة بوصفها القائد التنموي، يبدأ كريستنسن من السّوق بوصفه القوّة التي تخلق الحوافز وتدفع نحو نشوء المؤسّسات، في تباين يعكس اختلافًا جوهريًا بين نموذج يقود من الأعلى، وآخر يُبنى من الأسفل.

ورغم أن مفارقة الازدهار لا تندرج ضمن ما يُعرف في الأدبيات بابتكار الفقراء، إلا أنها تتقاطع مفاهيميًا مع أطروحة براهلاد في كتابه: «الثروة في قاعدة الهرم: القضاء على الفقر من خلال الأرباح»[20]، التي تنظر إلى الفقراء باعتبارهم قوة شرائية كامنة قابلة للتحفيز. غير أن الفارق الجوهري أن كريستنسن لا يضع الفقراء في موقع المنتجين للابتكار، بل في موقع المستهدَفين به؛ إذ يُعاملون كمستهلكين محتملين، لا كمبادرين أو فاعلين مؤسسين في العملية الابتكارية.

**رابعاً: طريقة عرض الكتاب وأسلوبه**

**1. نموذج تحليلي وظيفي قابل للتطبيق**

إن أحد أبرز مزايا الكتاب هي قدرته على تقديم نموذج نظري يتّسم بالبساطة من حيث التصميم، مع احتفاظه في بقدرٍ كبير من الفاعلية الفكرية. يُقدّم المؤلفون تصنيفًا ثلاثيًا لأنواع الابتكار: ابتكار الاستمرارية، وابتكار الكفاءة، والابتكار الخالق للسّوق، وهو تصنيف لا يُسهم في تمييز

19 ها-جون تشانغ اقتصادي كوري جنوبي وباحث بارز في اقتصاديات التنمية، وأستاذ في جامعة كامبريدج. عُرف بانتقاداته للسياسات النيوليبرالية. من أبرز أعماله كتابه: «ركل السلم: إستراتيجية التنمية في منظور تاريخي» الذي يعالج فيه التناقضات التاريخية في استراتيجيات التنمية.

Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective (London: Anthem Press, 2002).

20 براهلاد خبير هندي في الإدارة والاستراتيجية، وأستاذ سابق في جامعة ميشيغان، عُرف بإسهاماته في التفكير الريادي حول الأعمال في الأسواق الناشئة. قدّم أطروحة رائدة ترى في الفقراء قوة شرائية ضخمة غير مُستغَلة، ودعا إلى نماذج تجارية مبتكرة تخدمهم بشكل مربح ومسؤول.

C. K. Prahalad, The Fortune at the Base of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2006).

الفروق النوعية بين هذه الأنماط فحسب، بل يُتيح أيضًا رسم علاقات سببية بينها وبين مؤشّرات الاقتصاد الكلي. ويُيسّر هذا النموذج للقراء تحليل الأوضاع التنموية في بلدانهم من منظور وظيفي مباشر، عبر أسئلة من قبيل: أي نوع من الابتكار يسود المشهد الاقتصادي؟ وما أثره في السّوق المحلية؟ وهل يخدم شرائح غير المستهلكين؟ ويُظهر الكتاب أن الابتكار لا يقتصر على تطوير منتج جديد، بل يؤدي إلى بناء منظومة اقتصادية متكاملة تشمل التصنيع والتوزيع والتسويق، مما يُعزّز من أثره بوصفه محرّكًا اقتصاديًا متعدّد الأبعاد.

يعتمد الكتاب على دراسات حالة متنوّعة من حيث الجغرافيا والقطاعات الاقتصادية، وهو ما يعزّز من عمومية النموذج دون السقوط في التعميم المخل، وقدرته على إقناع طيف واسع من القرّاء. فالكتاب لا يقدّم هذه الدراسات بوصفها أمثلة توضيحية فقط، بل بوصفها حججًا تجريبية ضمنية تدعم أطروحته المركزية، وتُظهر كيف يمكن للابتكار أن يعمل حتى في البيئات المعقّدة. كما أن تنوّع السياقات بين دول منغلقة كالصين، وانتقالية كنيجيريا، وديمقراطيات صناعية ككوريا الجنوبية، منح النموذج عمقًا مقارنًا، وعزّز من قابليته للمواءمة، عوضا عن أن يبقى محدودًا في سياق خاص.

### 2. قوة السرد والتحفيز الريادي

تتجاوز لغة الكتاب الطابع الأكاديمي الجاف، لتتبنّى طابعًا خطابيًا موجَّهًا إلى روّاد الأعمال والمبتكرين الاجتماعيين وصُنّاع القرار. ومن أبرز الرسائل المركزية التي تتكرر في ثناياه: «لا تُصلح الفقر، بل ابنِ سوقًا تخدم المهمَّشين». ولا يقتصر هذا الخطاب على النخب الاقتصادية أو صُنّاع السياسات، بل يمتد إلى الفاعلين المحليين أنفسهم، بمن فيهم الفئات المهمَّشة، بوصفهم القوّة الكامنة التي تقود النموّ من الداخل.

ويُعزّز هذا الأسلوب قابلية الكتاب للتوظيف في بيئات التدريب والتعليم التطبيقي، سواء في كليات إدارة الأعمال أو مراكز الريادة الاجتماعية أو المنظمات التنموية. فهو لا يُقدّم أطروحاته بوصفها نظرية اقتصادية مجردة، وإنما كدعوة صريحة لإعادة بناء التصورات التنموية، وتوجيه الفعل التنموي نحو مقاربة التنمية الذاتية من الداخل، انطلاقًا من السّوق.

### 3. أسلوب الكتاب والتحرير

يتميّز كتاب مفارقة الازدهار بأسلوب يجمع بين البساطة التعبيرية والدّقّة التحليلية، مما يجعله ملائمًا لفئتين: القرّاء غير المتخصّصين من جهة، والباحثين في قضايا التنمية والاقتصاد السياسي من جهة أخرى. فرغم انتمائه إلى مدرسة تحليلية أكاديمية، لا يقع الكتاب في فخ المصطلحية الثقيلة أو التراكيب النظرية المعقّدة، بل يعتمد على سرد قصصي غني بالأمثلة الواقعية لتوضيح أطروحاته.

تنطلق العديد من الأفكار بمواقف ميدانية ملموسة أو دراسات حالة، تُستخلص منها قواعد تحليلية أو دروس نظرية. ويحرص المؤلفون على إبقاء القارئ متّصلاً بتجارب معيشة. وبهذا، تتبع الأفكار النظرية من وقائع ملحوظة. ويتماشى هذا التوجّه مع ما يؤكده كريستنسن حول وظيفة النظرية، بوصفها أداة لفهم الأنماط السببية في الظواهر لتوجيه الانتباه نحو ما ينبغي ملاحظته وتحليله. أمّا من حيث البنية، فيعتمد الكتاب على تنظيم منطقي محكم: نظرية، فحالات، فنقد، فاقتراحات، وهو ما يعزّز وضوح الحُجّة ويسهّل تتبّع تطورها. وقد بُني على أربعة أقسام رئيسة. هذا التسلسل يعكس هندسة تأليفية واعية، تنقل القارئ من التأصيل إلى التطبيق.

**خامساً: التوصيات العملية حول الكتاب**

للباحثين والمهتمين بالدراسات التنموية: يمثّل كتاب مفارقة الازدهار مساهمة فكرية جديرة بالاهتمام من قِبل الباحثين المتخصّصين في مجالات الاقتصاد المؤسسي ونظريات التنمية وريادة الأعمال في الاقتصادات الهشة والابتكار الاجتماعي بوصفه أداة لإعادة هندسة الاقتصاد المحلي من الأسفل. فالكتاب يطرح نموذجًا مفاهيميًا يعيد ترتيب الأولويات السببية في خطاب التنمية، ويستدعي أسئلة نقدية حول إمكانية تحقيق الازدهار خارج أطر الدولة التقليدية، أو على هامش المؤسّسات القائمة.

يعيد الكتاب صياغة العلاقة بين السّوق والدولة من خلال تركيزه على الابتكار الخالق للسّوق. وبذلك، يثري النقاش النظري حول نماذج التنمية من الداخل في مقابل التنمية الموجّهة من الخارج، ويقدّم أمثلة تطبيقية تصلح للدراسة المقارنة، ما يُغني أدوات البحث الكيفي والكمّي في الحقول الميدانية. كما يفتح الكتاب المجال لصياغة رؤى بحثية جديدة تركّز على شروط فاعلية القطاع الخاص المحلي في بيئات تعاني هشاشة مؤسسية، ويثير تساؤلات محورية من أهمّها: إلى أيّ مدى يمكن للابتكار أن يكون أداة للتمكين بدلاً من أن يكون وسيلة للاحتواء؟ وهل يمكن خلق أسواق عادلة ضمن أنظمة ريعية أو سلطوية؟ وما مدى قابلية تعميم النماذج المطروحة على السياقات العربية، في ضوء تعقيدات البنى الاجتماعية والسياسية التي تهمّش شريحة غير المستهلكين؟

هذه التساؤلات وغيرها تجعل من مفارقة الازدهار أحد الأعمال المفتاحية التي تفتح أمام الباحثين آفاقًا لتحليل نقدي متجدّد لسؤال التنمية والعدالة في بلدان الجنوب، وتدعو إلى تجاوز النماذج الخطية نحو مقاربات تراعي التعقيد المحلي وتحفّز التجديد المؤسسي.

في التدريس الجامعي وبرامج التدريب: يمثّل كتاب مفارقة الازدهار موردًا تعليميًا وتطبيقيًا غنيًا، يصلح لاعتماده في برامج الدراسات العليا، لا سيّما في المساقات المتخصّصة في التنمية

والسياسات العامة والابتكار الاجتماعي. ويتجلّى تميّز هذا الكتاب في قدرته على الربط بين النظرية والممارسة، وعلى الجمع بين التحليل الاقتصادي والسرد التطبيقي، مما يجعله أداة فعّالة لإشراك الطلاب في التفكير النقدي حول نماذج التنمية التقليدية والبديلة.

يُوصى بإدراجه ضمن مقررات مثل الابتكار والتنمية، الاقتصاد السياسي للفقر، ريادة الأعمال الاجتماعية والتنموية، سياسات التحوّل المؤسسي، وتحليل الاستراتيجيات التنموية في العالم النامي، حيث يساعد على إغناء النقاش الصفي، وتمكين الطلاب من مقارنة الطرائق التحليلية التي تعتمدها التيارات المختلفة، كالمؤسسية والريادية والبنيوية والنقدية. كما يُشجّعهم على تقييم مدى جدوى كلّ مقاربة في ضوء التجارب العالمية والمحلية، وتحليل العلاقة المركّبة بين الدولة والسّوق والمجتمع المدني في سياق بناء نماذج تنموية مستدامة ومتوازنة.

لصناع القرار في السياقات العربية: في السياقات الريعية، حيث ترتبط الشرعية السياسية غالبًا بقدرة الدولة على الإنفاق لا على الإنتاج، تكتسب فكرة مفارقة الازدهار أهميّة خاصّة. فبدلاً من استمرار الدولة في تبنّي نهج الدفع بالموارد، يحث الكتاب صنّاع القرار على إعادة هيكلة دور الدولة بوصفها ميسّرة لخلق الأسواق، لا مزوّدة مباشرة للسلع والخدمات. ويقترح أن يتمّ ذلك من خلال تمكين ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسّطة، لا سيما تلك التي تستهدف غير المستهلكين في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية الأولية وقطاع التعليم. وبهذا، تتحول الدولة من مزوّد إلى ميسّر، ومن منفق إلى محفّز.

أمّا في البيئات الانتقالية التي تعاني من ضعف ثقة الجمهور في المؤسّسات وسوء توزيع الفرص وتراجع مؤشرات التشغيل، فإن مقاربة خلق السّوق تتيح مدخلاً جديدًا لإعادة بناء العقد الاجتماعي. ويُحفَّز القطاع الخاص المحلي، وخاصة المشاريع الريادية الناشئة، ليتولّى دورًا محوريا في توليد القيمة وتوفير فرص العمل وتقديم حلول مبتكرة للفئات التي لطالما همّشتها السياسات العمومية. ومن خلال هذه الديناميكية، تنشأ المؤسّسات والبنى التحتية كردّ فعل على نشاط السّوق.

أمّا في القطاعات المغلقة أمام الاستثمار كالخدمات اللوجستية والنقل والتعليم، وتمويل الفئات الهشّة، يطرح الكتاب تحديًا مباشرًا للنخب السياسية والبيروقراطية: هل يمكن تحرير هذه القطاعات لصالح نماذج أعمال بسيطة وميسورة تستجيب لحاجات الفئات المستبعدة؟ كذلك يمكن لصانع القرار العربي أن يتبنّى سياسات تحفيز السّوق عوضًا عن إدارة السّوق، وذلك عبر إنشاء حواضن أعمال تكتشف نماذج تخدم الاحتياجات غير المخدومة، وتقديم حوافز تنظيمية وجمركية وضريبية للمبادرات التي تستهدف الشرائح المستبعدة من السّوق الرسمية. كما يُستحسن إنشاء صناديق استثمار وطنية مخصّصة للابتكار الخالق للسّوق، تُدار بمنهجية

قائمة على الربحية الاجتماعية، وتقيس أثرها وفق معايير مثل خلق الوظائف، وتوسيع التغطية السّوقية.

وأخيرًا، يذكّر الكتاب بأن خلق السّوق ليس مجرّد تدخّل اقتصادي، بل مشروع ثقافي ومؤسّسي طويل الأجل. فحين يشعر المواطن العربي بأنّ السّوق تخدمه وتخلق له فرصًا وتُحسّن جودة حياته، فإن ثقته بالدولة والمجتمع تزداد، وتتحوّل التنمية إلى فعل تشاركي. وبالتالي، فإنّ تحقيق رؤية مفارقة الازدهار في السياق العربي يتطلّب إرادة سياسية حقيقية لإطلاق العنان للقطاع الخاص المحلي، ومراجعة دور الدولة وتوجيه الاستثمارات نحو خلق الأسواق.

**الخلاصة**

هذا الكتاب مساهمة فكرية جريئة ضمن الحقل التنموي المعاصر، ينتقد نموذج التنمية القائم على المساعدات والتخطيط المركزي، ويتحدى الافتراض التقليدي القائل بأنّ الدولة أو المؤسّسات الرشيدة تمثل نقطة الانطلاق الحتمية لأي مشروع تنموي، ويقترح بدلا من ذلك نقل مركز الثقل التحليلي إلى خلق السّوق، بوصفه آلية قادرة على تحفيز بناء المؤسّسات، وتطوير البنى التحتية، واستحداث ثقافة إنتاجية تنشأ من القاعدة، وتصعد تدريجيًا نحو البنية المؤسسية العليا. ومع ما ينطوي عليه هذا الكتاب من طاقة تحفيزية وأمل استشرافي، فإنه يتبنى تصورًا اقتصاديا يُركّز على الابتكار التجاري بوصفه المحرّك المركزي للتنمية. ومع ذلك، تظلّ القيمة المعرفية والعملية للكتاب في تحليل إمكانية أن يكون السّوق محرّكًا للتنمية عوضا عن أن يكون ناتجًا عنها، والانتقال من منطق اقتصاد الرعاية إلى اقتصاد الخلق دون انتظار تدخّل الدولة، والشروط السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تجعل هذا الانتقال ممكنًا ومستدامًا.

## المراجع


1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. New York: Crown Business.
2. Chang, H.-J. (2002). *Kicking away the ladder: Development strategy in historical perspective*. London: Anthem Press.
3. Christensen, C. M. (1997). *The innovator's dilemma: When new technologies cause great firms to fail*. Boston: Harvard Business School Press.
4. Christensen, C. M., Ojomo, E., & Dillon, K. (2019). *The prosperity paradox: How innovation can lift nations out of poverty*. New York: Harper Business.
5. Easterly, W. (2007). *The white man's burden: Why the West's efforts to aid the rest have done so much ill and so little good*. New York: Penguin Press.
6. Flyvbjerg, B. (2009). *Survival of the unfittest: Why the worst infrastructure gets built—and what we can do about it*. Oxford Review of Economic Policy, 25(3), 344–367.
7. Prahalad, C. K. (2004). *The fortune at the bottom of the pyramid: Eradicating poverty through profits*. Philadelphia: Wharton School Publishing.
8. Rodrik, D. (2007). *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
9. Sachs, J. D. (2006). *The end of poverty: Economic possibilities for our time*. New York: Penguin Press.
10. Yunus, M. (2009). *Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism*. New York: PublicAffairs.

Countries." Sustainability 13 (18): 10083. https://doi.org/10.3390/su131810083.

19. Pandey, N., H. de Coninck, and A. D. Sagar. 2022. "Beyond Technology Transfer: Innovation Cooperation to Advance Sustainable Development in Developing Countries." WIREs Energy and Environment 11 (2): e422. https://doi.org/10.1002/wene.422.

20. Pericoli, A., and F. Donelli. 2024. "Qatar's Foreign Aid and Political Strategies in the Horn of Africa: The Case of Somalia." Global Policy 15 (1): 53–65. https://doi.org/10.1111/1758-5899.13294.

21. Qatar Fund for Development (QFFD). 2024. Home Page. https://www.qatarfund.org.qa/

22. Qatar News Agency (QNA). 2024. "Qatar's Relief, Humanitarian, Development Initiatives on World Stage." September 24. https://www.qna.org.qa/

23. Qoronfleh, M. W. 2020. "Pathway to Excellence in Cancer Care: Learning from Qatar's Experience." Precision Medical Sciences 9 (2): 51–61. https://doi.org/10.1002/prm2.12027.

24. Sever, S. D., and M. E. Tok. 2022. "Education for Sustainable Development in Qatar." In Sustainable Qatar: Social, Political and Environmental Perspectives, 329–347. Singapore: Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-19-7398-7_17.

25. Zarras, K. 2021. "Qatar, the UAE and Kuwait: Evaluating their Role in Regional Organizations and the Prospects for a Small State Security Cooperation Framework." International Journal of Politics and Security 3 (2): 1–23.

10. Elayah, M., and H. Al-Awami. 2024. “Exploring the Preference for Bilateral Aid: Gulf Oil States’ Aid to Yemen.” Third World Quarterly. https://doi.org/10.1080/01436597.2024.2327451.

11. Elkahlout, G., and S. Milton. 2023. “The Evolution of the Gulf States as Humanitarian Donors.” Third World Quarterly. https://doi.org/10.1080/01436597.2023.2229742.

12. Himpel, F., and K. Ayad. 2024. “Qatar’s Growing Role as a Humanitarian and Diplomatic Hub.” Gulf International Forum. https://gulfif.org/qatars-growing-role-as-a-humanitarian-and-diplomatic-hub/.

13. International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC). n.d. Humanitarian Diplomacy Policy. https://www.ifrc.org/sites/default/files/Humanitarian-Diplomacy-Policy_EN.pdf.

14. Isleem, N., L. Naseralallah, S. Koraysh, A. Abu Ghalyoun, S. Alnaimi, A. Pallivalapila, and M. Al Hail. 2023. “Disaster Preparedness amongst Emergency Pharmacists for the FIFA World Cup Qatar 2022™: A Cross-Sectional Survey.” Risk Management and Healthcare Policy: 573–583. https://doi.org/10.2147/RMHP.S404367.

15. Jara Roncati, E. 2017. “Diplomacy.” In Max Planck Encyclopedia of Public International Law. Oxford University Press. https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1974.

16. Khan, S. A., A. Al Rashid, and M. Koç. 2023. “Adaptive Response for Climate Change Challenges for Small and Vulnerable Coastal Area (SVCA) Countries: Qatar Perspective.” International Journal of Disaster Risk Reduction 96: 103969. https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2023.103969.

17. Marion Harroff-Tavel. 2005. “The Humanitarian Diplomacy of the International Committee of the Red Cross.” Relations internationales 121: 72–89. https://www.icrc.org/sites/default/files/external/doc/en/assets/files/other/humanitarian-diplomacy-icrc.pdf.

18. Maat, H., D. Balabanova, E. Mokuwa, P. Richards, V. Mohan, F. Ssengooba, and S. Mayhew. 2021. “Towards Sustainable Community-Based Systems for Infectious Disease and Disaster Response; Lessons from Local Initiatives in Four African

## References


1. Adıbelli, B., E. Gülbaş, G. F. Keskin, H. Ünlü, H. G. Türkmen, H. H. Şahin, … Ö. Aslan. 2022. South Asia Country Analyses: Afghanistan, Bangladesh, Bhutan, India, Maldives, Nepal, Pakistan, Sri Lanka. GASAM & South Asia Strategic Research Center.

2. Alah, M. A., K. Ali, S. Abdeen, G. Al-Jayyousi, H. Kasem, F. Poolakundan, … I. Bougmiza. 2021. "The Psychological Impact of COVID-19 on Health Care Workers Working in a Unique Environment under the Umbrella of Qatar Red Crescent Society." Heliyon 7 (6). https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e07236.

3. Alarabeed, W. 2024. "Qatar's Approach across the Triple Nexus in Conflict-Affected Contexts: The Case of Darfur." Third World Quarterly 45 (1): 6–23. https://doi.org/10.1080/01436597.2023.2215724.

4. Al-Ansari, M. H., B. Aras, and N. Mugurtay. 2022. "Qatar's Development Cooperation and Least Developed Countries (LDCs)." Alternatives 47 (2): 84–99. https://doi.org/10.1177/03043754221082899.

5. Alqashouti, M. 2021. "Qatar Mediation: From Soft Diplomacy to Foreign Policy." In Contemporary Qatar: Examining State and Society, 73–92. Singapore: Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-16-1391-3_6.

6. Amin, H., K. Sakbani, and E. Tok. 2024. "State Aspirations for Social and Cultural Transformations in Qatar." Social Sciences 13 (7): 359. https://doi.org/10.3390/socsci13070359.

7. Barakat, S. 2019. "Priorities and Challenges of Qatar's Humanitarian Diplomacy." ResearchGate. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.16823.27043.

8. Barakat, S., S. Milton, and G. Elkahlout. 2019. "The Impact of the Gulf Crisis on Qatar's Humanitarian Sector." Disasters 44. https://doi.org/10.1111/disa.12407.

9. Chen, X., A. Y. Chang-Richards, A. Pelosi, Y. Jia, X. Shen, M. K. Siddiqui, and N. Yang. 2022. "Implementation of Technologies in the Construction Industry: A Systematic Review." Engineering, Construction and Architectural Management 29 (8): 3181–3209. https://doi.org/10.1108/ECAM-02-2021-0172.

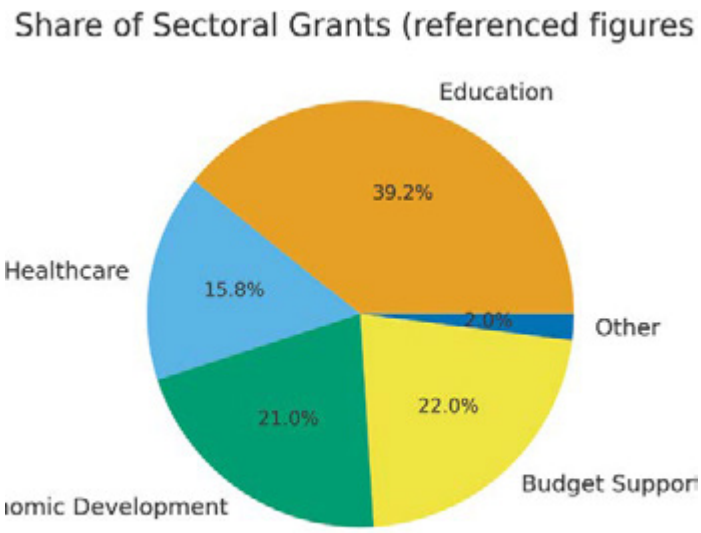



**Figure 2. Share of Sectoral Grants (as referenced in the manuscript)**

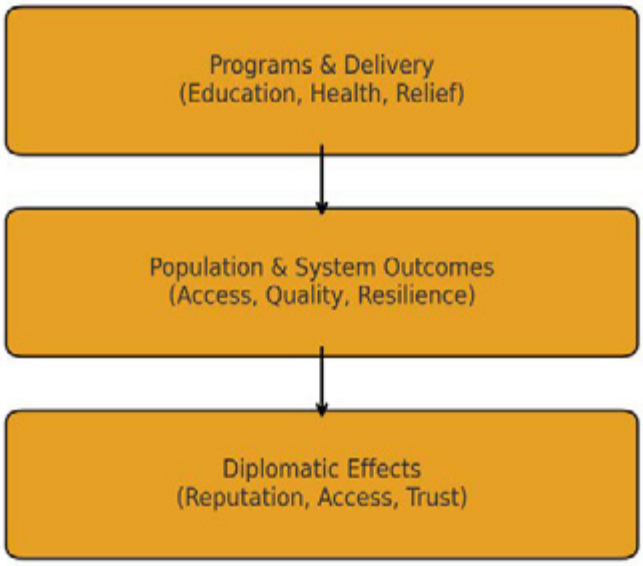



**Figure 3. Conceptual Pathways from Humanitarian Programming to Diplomatic Effects**

**Table A. Key Qatari Humanitarian Institutions and Roles**

| Institution | Core Functions | Typical Partnerships |
|---|---|---|
| Qatar Fund for Development (QFFD) | Strategic financing; portfolio design; coordination | UN agencies; line ministries; INGOs/NGOs |
| Qatar Charity | Program implementation; community outreach | Local NGOs; municipalities; schools/health centers |
| Qatar Red Crescent Society | Emergency response; public health; protection | IFRC/ICRC network; national societies; MoH |
| Education Above All (EAA) | Access to education; out-of-school children | UNICEF; UNESCO; MoE; civil society |

**Table B. Illustrative Results Framework for Humanitarian Diplomacy**

| Inputs/Activities | Outputs | Outcomes | Diplomatic Impacts |
|---|---|---|---|
| Aid financing; partnerships; deployments | Facilities built; services delivered | Improved coverage/quality; resilience | Reputation; access to venues; trusted convenor role |
| Education & health programs | Enrollment; trained staff | Human capital gains; health security | Constructive bilateral ties; multilateral influence |

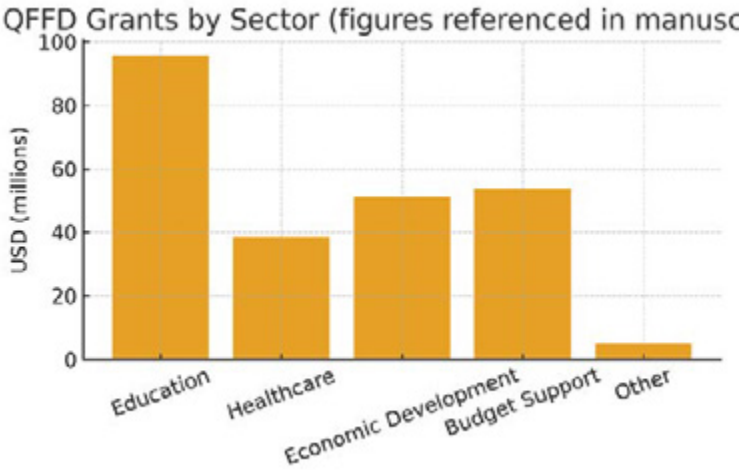



**Figure 1. QFFD Grants by Sector (as referenced in the manuscript)**

## 6. Conclusion

Concluding propositions and policy guidance. Propositions emphasize institutional credibility, multilateral alignment with clear value commitments, and rigorous learning systems. Recommendations include results measurement, conflict-sensitivity, and climate-resilient social infrastructure.

Qatar's humanitarian diplomacy reflects a complex model of using humanitarian aid for diplomatic goals that can illustrate the roles of a small state in shaping international relations through foreign aid policies. The analysis conducted in this paper shows a deep dedication of Qatar to beyond doubt help and assist the countries in need. Although a number of limitations arise in the process of evaluation of soft power and humanitarian policy effectiveness and true intentions, the statistical data analysed in this paper shows Qatar's intentions and the importance of humanitarian assistance for the recipient states.

As it was addressed in the analysis conducted in this paper, in its humanitarian policies Qatar focuses on the fields such as education and economic development, which are the copestones for the economic uprising of recipient states.

Furthermore, studies reveal a high level of satisfaction with the work done in terms of enhancing cooperation and attaining development outcomes in different fields and in various countries. Theoretical implications raise the argument regarding the necessity of amending the concept of humanitarian diplomacy to encompass the newly arising role of the Gulf countries.

Regarding the long-term diplomatic implications, Qatar should continue to implement humanitarian policy into the broader diplomatic strategies to expand and consolidate its international standing. The approach used by Qatar demonstrates that diplomacy is a powerful tool for conflict resolution.

power efforts or for entirely different reasons. Humanitarian aid, often used as a tool for soft power, can be especially challenging. When aid is tied to foreign policy goals, it risks losing its neutrality and integrity, as we've seen in recent debates about politicised aid in the Gulf region. Also, if aid is given with strings attached, it can create more problems than it solves because a state is willing to help another state at the same time asking to do you a favor in return. This approach not only undermines trust but also makes it harder to measure whether soft power is truly effective. Additionally, the methods used to gauge soft power, such as surveys, can be subjective and biased, making it tough to draw clear conclusions. Moreover, there's a deep ethical dilemma at play. On one hand, countries want to promote their national interests; on the other, they need to respect humanitarian principles.

Yet, the future of Qatar's humanitarian diplomacy has offered brilliant prospects for expansion and effectiveness (Alqashouti, 2021). New priorities are building digital communication readiness in humanitarian response and developing climate shelter programs. Compared to most countries, Qatar appears prepared to respond effectively to these changes in the humanitarian setting while preserving diplomatic goals (Zarras, 2021). Proposed strategies target the improvement of coordination frameworks as well as the improvement of measurement of results frameworks. The key strategic adaptations will probably be the enhancement of both the localization of humanitarian assistance and the coordination with recipient countries.

**6. Conclusion**

Concluding propositions and policy guidance. Propositions emphasize institutional credibility, multilateral alignment with clear value commitments, and rigorous learning systems. Recommendations include results measurement, conflict-sensitivity, and climate-resilient social infrastructure.

Qatar's humanitarian diplomacy reflects a complex model of using humanitarian aid for diplomatic goals that can illustrate the roles of a small state in shaping international relations through foreign aid policies. The analysis conducted in this paper shows a deep dedication of Qatar to beyond doubt help and assist the countries in need. Although a number of limitations arise in the process of evaluation of soft power and humanitarian

## 5. Challenges and Opportunities

Operational and ethical fronts. We distinguish operating-environment constraints, systems constraints, and principled risks (politicisation; conditionality). Climate risk and digital delivery are introduced alongside measurement indicators for soft power.

Despite these achievements, Qatar's humanitarian diplomacy encounters multiple operational issues that must remain a topic of interest and demand appropriate responses (Alqashouti, 2021). Inter-agency and implementation partner cooperation sometimes results in project slippages and marginal productivity. Sometimes, the still simmering geopolitical rivalries within the regions pose challenges to humanitarian interventions and projects in some parts. The conflict in Syria, the Gaza Conflict, Yemen and Libya are examples of how geopolitical rivalries can impact Qatar's ability to conduct humanitarian operations, often leading to restrictions on aid deliver and complicating effective mission operation in general. Qatar is actively engaged into the implementation of humanitarian policies in the Gulf region. Qatar has provided about 3 billion dollar commitment to Syria over 2011-204 period ( Barakat, 2019 p. 4). Another example, that severely impacted Qatar's humanitarian sector, is the 2017 Gulf Crisis, which resulted in a blockade by Saudi Arabia, the UAE, Bahrain, and Egypt (Barakat & Milton & Ghassan, 2019). This case significantly worsened the efficiency of humanitarian operation and complicated Qatar's aid operations in these areas.

Additionally, it is also important to highlight the limitations that arise when measuring the efficiency of soft power, in the case of this paper, Qatar's humanitarian policy. Insufficient implementation capacity in some recipient countries impacts the project's efficiency and sustainability (Pandey et al., 2022). It becomes even more stressful to determine which resources to allocate and prioritize at any given time when more than one humanitarian calamity is ongoing. Due to political issues, some areas need to be carefully addressed, addressing the politics of the areas and the needs of the affected populations.

The issue arise when we are trying to evaluate the effectiveness of Qatar's policies Soft power is also hard to measure through humanitarian interventions. The main challenge is figuring out whether a country's actions are changing because of another nation's soft

Furthermore, Qatar's foreign policy should be considered within the geopolitical dynamics. Qatar uses a combination of mediation, soft power and strategic alliances in its humanitarian policy approach. However, soft power is limited by the probability of an effective outcome and by the time it takes to achieve them. On the contrary, hard power ensures a faster achievement of goals. Yet, it does not foster diplomatic relations as effective as soft power. Therefore, Qatar's prioritisation of soft power in the context of humanitarian assistance and diplomatic relations is justified. Additionally, the amount of investments made by Qatar in its humanitarian projects shows its dedication as well as suggests that Qatar is willing to provide assistance not only due to the diplomatic interests but also to help nations.

The diaspora of humanitarian activities in Qatar has a net development impact proportionate to the wide reach and efficacy shown in the beneficiary statistics (Alqashouti, 2021). According to project monitoring and performance information, there is notable success in meeting intended goals in various sectors and the global community (Chen et al., 2022). Contemporary measures of sustainability solutions provide for long-standing beneficial change in the receiving communities. Several studies on independence have supported Qatar's approach of mixing humanitarian aid with need enhancement (Alqashouti, 2021). It increased the sustainability of project outputs due to ownership and participation; hence, the focus should shift from ownership to utilisation.

Many of the improvements in availability and quality have positively impacted beneficiary populations of Qatar's initiatives in education, healthcare, and economic development (Alqashouti, 2021). Studies show the greatest efficacy of impact assessments in projects in the education sector, in which the incidence of enrollment and the quality of education have increased. Healthcare interventions provide enhanced medical services and decreased mortality in focus areas of health interventions (Qoronfleh, 2020). The economic development processes have, therefore, enhanced the sustainable employment of vulnerable groups (Alqashouti, 2021). Such positive consequences have improved the reputation of Qatar as a humanitarian subject while promoting its foreign policies.

An examination of different sectors shows that Qatar has tended to support Intervention-Development strategies where both the humanitarian stage of intervention and the developmental stage of the same are conducted in one integrated manner (Khan et al., 2023). The country has gained experience in diagnosing and managing priority needs in different areas, in particular, focusing on education and health. Qatar's humanitarian organisations have complicated systems to monitor and assess project results and revise strategies accordingly (Khan et al., 2023). The future orientation of sustainable development guarantees that humanitarian interventions bring benefits to target populations and produce long-term improvements in the communities in which they operate. These sectoral approaches are well-coordinated to achieve Qatar's strategic interests and political goals while addressing human suffering.

**4. Impact Assessment**

Mechanisms of diplomatic impact. We identify reputation, access, and relational effects, distinguishing outputs, outcomes, and diplomatic impacts. Causal inference limits are acknowledged, with a mixed-methods approach recommended.

Qatar's humanitarian diplomacy has played a significant role in positively transforming the bilateral relations between the state and all the recipient countries, especially those in the developing world (MH Al-Ansari et al., 2023). In political studies it is known that small states use their foreign policy and humanitarian agenda in order to strengthen their political position on international arena as well as to improve diplomatic relations with other nations.

Qatar has learned to use its more popular humanitarian commitments as platforms for diplomatic engagement and expanding its international presence, which had positive implications for its development. Qatar has fostered its positive position in mediating regional conflicts, boosted by a steady partner, especially on humanitarian grounds (Alqashouti, 2021). Participation with the United Nations and other international bodies has added to Qatar's breadth of diplomatic relations throughout the globe. These humanitarian engagements have placed the country on the world map and aided its soft power assets. Such methodology is a perfect example of how small states use their resources and foreign policy instruments in order to improve their international stance.

COVID-19 outbreak (Pericoli & Donelli, 2024). Additionally, Qatar contributed more than $140 million to multilateral health organizations and initiatives like COVAX to facilitate the development and equitable distribution of vaccines to over 92 developing nations (Qatar News Agency, 2024).

Qatar has been also active in providing humanitarian assistance to victims in Israeli - Palestinian conflict. Qatar reacted to the humanitarian crisis in the Gaza Strip by providing about 25 million USD to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) on July 25, 2024 (Qatar Fund, 2024). These geographic focus areas are aligned with Qatar's worldview while also responding to some of the most pressing humanitarian crises.

In 2023, the Qatar Fund for Development (QFFD) allocated grants exceeding half a billion dollars to various countries. The amount of investment accounted for about $95,787,309 for education, $51,288,045 for economic development initiatives, $53,749,100 for budgetary support, and $38,566,783 for healthcare projects, along with additional grants totaling $4,865,961(Qatar Fund, 2024). It can be derived from the statistical data that education is one of the most significant priorities of Qatar's humanitarian diplomacy. Qatar also implements its leading Educate A Child program helping millions of children in the least developed countries gain an education (Amin et al., 2024). The healthcare goals have aimed at constructing and extending medical centers, developing human resources for health, and procuring foundational essential quality healthcare facilities in disadvantaged areas. An analysis of Qatar's disaster relief shows the extent to which the country promptly disaster and humanitarian crises (Isleem et al., 2023). The aim of economic development projects is to foster sustainable livelihoods, microfinance, and infrastructure development with long-term effects in the target communities. These efforts in education should inspire the audience about the transformative power of humanitarian diplomacy.

Qatar's involvement extends beyond merely providing aid. Qatar also facilitates the establishment of development projects across various sectors regionally and globally. For example, on July 24, 2024, the Qatar Fund for Development (QFFD) signed an agreement with the Municipality of Tirana in Albania to construct Qatar Square in the capital. (Qatar News Agency, 2024).

Qatar's strengthened dedication to multilateralism (Himpel & Ayad, 2024).

Qatar has also initiated the development of International Humanitarian Law (IHL) in Islam, which led to the creation of Islamic Forum for International Humanitarian Law (IFIHL), an affiliate the Islamic Committee of the International Crescent (ICIC), which conducts research, training, and advocacy for humanitarian protection through the lens of International Humanitarian Law (IHL) and Islam (Barakat, 2019). It addresses issues such as genocide, forced disappearances, abduction, rape, sabotage, well poisoning, and environmental harm during armed conflicts (Barakat, 2019).

**3. Case Studies and Analysis**

Design logic and scope. Cases focus on education, health, disaster response, and economic inclusion. For education, we emphasize access pathways; in health, facility upgrading and workforce development; disaster response centers on readiness; livelihoods reduce vulnerability.

With the help of humanitarian aid and assistance Qatar has been improving its diplomatic relations with many nations as well as improves its diplomatic position internationally. Over the years Qatar has become more assertive in the implementation of humanitarian policies, which is highlighted and valued by the international community. For example, The United Nations High Commissioner for Refugees recently emphasized Qatar's crucial role in humanitarian efforts, highlighting that the country has consistently provided not only dedicated aid but also financial support and strategic assistance for emergency programs (Himpel & Ayad, 2024).

Qatar has provided humanitarian aid to sub-Saharan Africa, primarily emphasizing education and economic infrastructure, with major projects in Sudan, Somalia, and Mali (Pericoli & Donelli, 2024). Having donated billions of dollars to humanitarian aid in Syria, Yemen, and Palestine, the Middle East and North Africa region sees the efforts of Qatar on its way to stability. In Asian countries, the focus has been placed on the creation of healthcare facilities and relief measures in terms of disasters, especially in Bangladesh, Pakistan, and Nepal (Adıbelli et al., 2022). Qatar has recently coordinated and shown its ability to extend emergency humanitarian aid to more than 80 countries during the

Cross and Red Crescent Movement (Alah et al., 2021). Education Above All Foundation and Qatar Foundation supports these efforts by centering on education and infrastructure advancement for the recipient nations (Sever & Tok, 2022). The mentioned institutions have a well-organized cooperation system that allows acting quickly in humanitarian crises and promotes Qatar's foreign policy interests.

Qatar's Humanitarian organizations operate within the policy direction set by the Qatar National Vision 2030, which positions the country as a strategic global player. The government has developed comprehensive foreign policy frameworks that align humanitarian activities with broader diplomatic aims, such as regional stability and cooperation. This strategic planning ensures that Qatar's humanitarian aid processes not only address short-term emergencies but also contribute to the long-term strategic objectives of target countries. The policy framework, which prioritizes transparency, accountability, and sustainable outcomes, helps Qatar maintain its reputation as a humanitarian actor while advancing its foreign policy agenda.

Different tiers of Qatari humanitarian organizations have complex mechanisms of communication channels along with common strategic goals (Elkahlout & Milton, 2023). Supervisory meetings iterated within institutional administrators are essential to define responsibilities and avoid rivalry among individual organizations. The government has laid down well-articulated guidelines for executing emergency response and development undertakings; hence, the appropriate institutional frameworks can be quickly deployed for the requisite interventions whenever required (Maat et al., 2021). There are technology platforms and common databases to track implementation and outcomes across organizations involved. This integrated approach not only enhances the effectiveness of Qatari humanitarian diplomacy but also promotes efficiency in the use of resources, instilling confidence in the audience about Qatar's approach. This rephrasing maintains the key points about Qatar's dual approach to aid and its increased focus on multilateral cooperation, while presenting the information in a fresh way.

Qatar's humanitarian strategy can be described as multidimensional. The nation actively provides direct bilateral aid. Simultaneously, Qatar engages in extensive collaboration with multilateral entities, particularly the United Nations. This approach clearly demonstrates

Diplomacy is defined as use of intelligence and tact to the conduct of official relations between the governments of independent States, extending sometimes also to other relations with vassal States (Roncati, 2017). Humanitarian policy is a strategy that is used to prevent and resolve humanitarian issues by negotiations and preparation of rules (M. Tavel, 2005). Humanitarian diplomacy implies convincing decision makes to act in the interests of people and with full respect for fundamental humanitarian principles (IFRC). Humanitarian diplomacy acts according to the four principles for action: the responsibility to persuade; persuading with the appropriate diplomatic tools and actions; focusing on areas of knowledge and expertise; engaging at appropriate times with partners outside the movement (IFRC). Humanitarian diplomacy extends beyond the traditional values of diplomacy by involving states, international organisations, non-governmental organisations and civilians.

This paper analyses the effectiveness of Qatar's humanitarian diplomacy in the framework of soft power theory and small state diplomacy theory, underlying the importance of Qatar's multidimensional humanitarian diplomacy in building diplomatic relations and protecting the autonomy of a small state in international relations. The paper provides critical examination of the soft power and small-state diplomacy, acknowledging their limitations and exploring alternative perspectives. Additionally, the paper considers the ethical dimensions of leveraging humanitarian aid for diplomatic gains as well as the broader implications of intertwining humanitarian efforts with statecraft.

## 2. Qatar's Humanitarian Infrastructure

Institutional depth and alignment. We map roles and interfaces across QFFD, Qatar Charity, Qatar Red Crescent Society, and Education Above All, showing how strategic guidance (Vision 2030; SDGs) informs project selection, risk controls, and learning.

The Qatar Fund for Development (QFFD) is the primary management body for Qatar's engagement in international development and humanitarian aid (Qatar Fund, 2024). The QFFD has a partnership with Qatar Charity, one of the largest NGOs in the Gulf region, to partially or fully finance projects in various sectors and areas (Qatar Fund, 2024). The Qatar Red Crescent Society employs professional and professional knowledge in emergency situations and health interventions without losing its affiliation with the International Red

This is a highly useful analysis, which is further expanded in this paper.

Barakat, Milton, and Elkahlout (2019) evaluate the way in which the Gulf crisis affected Qatar's humanitarian sector and emphasise the impact of regional political tensions on humanitarian projects and diplomatic relations. This issue is further addressed in this paper and is considered as one of the challenges for Qatar's application of humanitarian diplomacy.

Alqashouti (2021) in his article underlines that soft diplomacy and mediation are the central tools of Qatar's foreign policy and embeds the application of foreign policy in the context of state-building strategy of Qatar. Alqashouti explores how small states use soft power to expand their influence and protect autonomy, given their relatively small position in the international arena. Alqashouti contextualizes Qatar's mediation within Joseph Nye's concept of soft power, highlighting the state's use of reputation, credibility, and moral authority as diplomatic assets. Given the fact that this paper analyses the importance of soft power when it comes to small state diplomacy, the perspectives of the author are relevant.

Literature on humanitarian diplomacy is mainly concentrated on traditional donors from Western countries and lacks information about other emerging humanitarian actors, particularly from the Gulf states. While authors such as Elayah & Al-Awami (2024) and Alarabeed (2024) have extensively documented the role of conventional humanitarian actors, the unique approaches employed by Gulf states remain understudied. Qatar is especially noteworthy because its example shows that small states can use humanitarian aid to strengthen their positions and promote themselves internationally.

### 1.4 Theoretical Framework

The theoretical framework of this paper is grounded in the humanitarian diplomacy, which integrates the concepts of classic diplomacy with humanitarian ethics to achieve both humanitarian and diplomatic objectives. Nye's soft power and theories related to small-state diplomacy and the relatively recent discourse on humanitarian diplomacy offer a suitable theoretical foundation for analysing Qatar's humanitarian diplomacy.

In order to formulate perspective and conduct the analysis a specific research methodology is used in this paper. The study adopts an explanatory cross-sectional research design that integrates quantitative and qualitative data collected from institutional records, field visits, and expert' surveys to assess the impact of Qatar's humanitarian diplomacy. Interpretivist approach is used, which employs qualitative methods such as content analysis, in order to evaluate and analyse the norms that shape Qatar's humanitarian policy as well as to understand its application in the context of case-studies. Content analysis is used to asses and analyse various perspectives of experts in the field and formulate a distinct perspective within this research paper. Quantitative methods are also used in order to assess the effectiveness of humanitarian policy and to evaluate its long-term application.

This paper consists of six parts: introduction, outlook of Qatar's humanitarian infrastructure, analysis of case studies, impact assessment, challenges and opportunities of the Qatar's humanitarian policy and conclusion. The outlined structure of the paper allows to conduct the analysis needed to answer the research question.

### 1.3 Literature review

Scope and recency. The review now foregrounds humanitarian diplomacy practice, small-state diplomacy, and Gulf donors as distinct actors. Recent studies (e.g., Alarabeed 2024; Elayah & Al-Awami 2024; Pericoli & Donelli 2024) are integrated. Other donors are mentioned only to note ecosystem interdependencies.

The literature review investigates perspectives of scholars on the ways in which Qatar is implementing humanitarian diplomacy and what are the outcomes for Qatar and other involved parties. Barakat (2019) highlights Qatar's humanitarian diplomacy priorities and challenges, underlying its efforts to balance humanitarian principles with foreign policy objectives. Pericoli and Donelli (2024) analyse Qatar's foreign aid in the Horn of Africa, illustrating the connection between humanitarian aid and political strategies. The authors underline the importance of interconnection between humanitarian aid and political strategies in the context of regional competition and geopolitical strategies. Pericoli and Donelli explain the way in which small states use foreign aid to achieve their national interests and maintain autonomy, combining neoclassical realism and small-state theory.

## 1. Introduction

This article situates Qatar's humanitarian diplomacy within the broader evolution of humanitarian action and small-state foreign policy. It clarifies the research gap and specifies mechanisms (agenda setting, venue choice, partnership design) linking aid to diplomacy.

### 1.1 Background

The evolution of Qatar from a relatively small state of the Gulf Cooperation Council to a consequential actor in the humanitarian field is a compelling narrative in contemporary Middle Eastern diplomacy. The extents of funding for humanitarian operations and strong support systems for delivering humanitarian aid make this country stand out in the sphere of humanitarian diplomacy. The studies reveal that small states tend to use its foreign policies including the humanitarian direction, to improve its international stance and create new diplomatic ties. Over the past two decades Qatar has played prominent role in humanitarian assistance with a distinct focus on addressing crises in Arab, Islamic, and African nations. Hence, this study delves into how Qatar's distinct humanitarian activities are instrumental in building foreign relations and bolstering its diplomatic power.

### 1.2 Research Methodology

Despite the extensive research on Qatar's humanitarian policy, the significance of this paper lies in the investigation about the application of humanitarian policy as a strategic tool by a small influential state to achieve its political and diplomatic objectives. The objectives of the study are: to detect the intentions behind Qatar's humanitarian policies, to analyse the effectiveness of humanitarian policy application in the context of diplomatic relations, the asses the challenges of humanitarian diplomacy application.

The research question is therefore: To what extent is Qatar effective in using humanitarian policy to achieve its diplomatic goals?

The hypothesis of this study is: The strategic use of humanitarian policy enhances achievement of diplomatic goals of a state by strengthening global partnerships, increasing international influence and reinforcing state's reputation on international arena.

# "قطر والدبلوماسية الإنسانية: تسخير المساعدات لبناء شراكات عالمية "


**الملخص**

دولة قطر أصبحت لاعبًا نشطًا في الدبلوماسية الإنسانية الدولية، باستخدام المساعدات الإنسانية لتعزيز العلاقات الدولية والحضور الدبلوماسي.

من خلال شبكة من المؤسسات المحلية التي تتلقى الدعم الرسمي من الدولة مثل «صندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية والهلال الأحمر القطري والتعليم فوق الجميع»، حققت قطر مستوى عالي من النشاط الإنساني المرتبط ارتباطًا وثيقًا بأجندة الدبلوماسية الإنسانية.

تقيم هذه الدراسة نهج الدبلوماسية الإنسانية التي تقوم بها دولة قطر من خلال التركيز على المؤسسات والمناطق الجغرافية والقطاعات الرئيسية.

تتبنى الدراسة تصميم بحثي مقطعي توضيحي يدمج البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها من السجلات المؤسسية والزيارات الميدانية واستطلاعات الخبراء لتقييم تأثير الدبلوماسية الإنسانية القطرية، وفي حين تخدم الهدف الإنساني المتمثل في تقديم المساعدة للمواطنين المكافحين في البلدان المستهدفة، فإن البحث الحالي يصور أيضًا الدبلوماسية الإنسانية القطرية على أنها فعالة في تحسين كل من جودة العلاقات الثنائية والمكانة الدولية للبلاد.



**الكلمات المفتاحية**: الدبلوماسية الإنسانية – القوة الناعمة – صندوق قطر للتنمية – رؤية قطر الوطنية 2030 – القانون الدولي الإنساني – المبادئ الإنسانية، الاتحاد الدولي.

# Qatar and Humanitarian Diplomacy: Leveraging Aid to Build Global Partnerships

DOI: https://doi.org/10.65683/e4cb3s68

**Fahad Khalifa Al-Malki - International Relations Researcher**

Institute of International Relations

MGIMO University, Moscow - Russia

## Abstract

Qatar is noted to have relatively recently become an active actor in humanitarian diplomacy, using aid to strengthen diplomacy and diplomatic presence. Through a network of organisations receiving official support from the state, Qatar has achieved a pragmatic level of humanitarian activity closely connected with the agenda of diplomacy. This study evaluates Qatar's humanitarian diplomacy approach by focusing on the key institutions, geographical areas, and sectors. The study adopts an explanatory cross-sectional research design that integrates quantitative and qualitative data collected from institutional records, field visits, and expert' surveys to assess the impact of Qatari humanitarian diplomacy. While serving the humanitarian goal of providing aid to struggling citizens in target countries, current research also portrays Qatari humanitarian diplomacy as effective in .improving both the quality of bilateral relations and the country's international standing

**Keywords**: Humanitarian diplomacy - Soft power - Qatar Fund for Development (QFFD) - Qatar National Vision 2030 - International Humanitarian - Law (IHL) Humanitarian (principles (IFRC

# Contents


| Articles | Page |
|---|---|
| The Constitutional Aspects of the Principle of Legality in Crimes and Punishments in Qatari Legislation<br>DOI: https://doi.org/10.65683/ad5nm983<br>**Khalid Saleh Al-Shamari** | 6-54 |
| The Impact of Jurisprudential Differences on Tawarruq: A Fiqh-Based Study<br>DOI: https://doi.org/10.65683/cheytg06<br>**Nader Muhammad Ahmad Alqudah** | 56-80 |
| The Prosperity Paradox: How Innovation Can Lift Nations Out of Poverty<br>Authors: Clayton M. Christensen<br>DOI: https://doi.org/10.65683/qn90yy90<br>**Zakariya Belkhamza** | 82-102 |
| Qatar and Humanitarian Diplomacy: leveraging Aid to Build Global Partnerships<br>DOI: https://doi.org/10.65683/e4cb3s68<br>**Fahad Khalifa Al-Malki** | 104-122 |

7. Manuscripts should not exceed 25 pages, including figures, graphics, tables, and references.

8. All sources used in the research must appear in the body of the manuscript (in-text citation) and in the reference list section. In-text citation should include the author's last name and the year of publication placed in paratheses at the bottom of the page (in the footnote). The reference list should appear at the end of the manuscript under the heading "References" and should be presented according to the following requirements:

**A-Journal article**

**Format:**

Author's last name followed by first name. (Date of publication of article in parentheses). "Title of article in quotation marks". Title of journal italicized and underlined, volume number (vol.), issue number (no.), page number.

**Example:**

Alatar, Jamal, (2010)."Factors influencing voluntary and involuntary labor turnover: Views of managers in Qatari industrial sector". *International Journal of Business and Public Administration (IJBPA)*, Vol. 4, No. 1. PP.430-436.

**B – Books**

**Format**

Author's last name followed by first name. (Date of publication of book in parentheses). "*Title of book italicized, underlined and enclosed in quotation marks*". place of publication: publisher.

**Example:**

Hogge, R. and Craig, A. (1971), Introduction to Mathematical Statistics. New York: MacMillan Company.

Imitator, Ismail Sabri, (1985), "international political relations," Kuwait: Dar publications, strings.

8. Author(s) will be informed in writing or electronically about the outcome of the review process, whether the manuscript has been accepted for publication or not.

9. The editor-in-chief may provide the author(s) whose manuscript has been rejected with a summary of the reviewers' evaluation and is under no obligation to respond to further queries from the author(s).

10. Manuscripts authored or co-authored by researchers from Ahmed Bin Mohammed Military College will be reviewed by external referees.

11. Authors are expected to make the changes requested by the editorial board within the allocated time frame. Failure to submit the revised manuscript by the deadline may result in rejection of the manuscript unless the author provides a written justification for the delay.

## D -Manuscript Formatting Guidelines

Authors of accepted manuscripts will be asked to re-submit an electronic word processed copy of their work that abides by the following formatting requirements:

1. Font: (Times New Roman).

2. Line spacing: (1.5) cm.

3. Font size for headings and text: research title: (20pt bold); main headings: (16pt bold); subheadings (14pt); text (12pt).

4. Heading and subheading formats: Main headings are centered and appear on a separate line from the rest of the text. First-level subheadings are flush right and appear on a separate line from the paragraph text. Second-level subheadings are placed at the beginning of the paragraph and appear on the same line as the paragraph text. Headings and subheadings should not be underlined. Subheadings should be numbered in a sequential order.

5. Tables and figures must have a title which should be placed two lines above and should include a brief description underneath. All tables and figures must be numbered in a sequential order. The size of a table or figure should not exceed the dimensions of the page.

6. All pages should be numbered, including those that contain tables or graphics.

9. The editorial board, after notifying the author(s), reserves the right to republish previously published research papers or abstracts on paper or electronically.
10. The editorial board reserves the right to edit accepted manuscripts to conform to the journal's publishing style.
11. Authors and co-authors will each receive one copy of the issue in which their article was published and five offprints of the article.
12. Authors must submit any supplementary information with their manuscript including illustrations, tables, maps, and figures.
13. A biographical statement of the author(s) must be submitted with the manuscript.
14. The opinions expressed in the manuscript are those of the author(s) and do not necessarily represent the views of the journal.

**C- Peer-review policy**

1. The editorial board will notify the author(s) in writing or electronically upon receiving their manuscript.
2. The Editorial Board reserves the right to make a preliminary assessment of the manuscript to determine its suitability for peer review.
3. All manuscripts will go through a rigorous and robust peer review process by experts in the field.
4. Reviewers are chosen based on their academic qualifications and their competence and expertise in research and scientific review. The journal reserves the right to assign a manuscript written by an associate professor to a reviewer of the same academic position.
5. Manuscripts are reviewed by three experts in the relevant field. Only manuscripts which have been approved by at least two reviewers will be considered for publication.
6. Reviewers shall write a review report that includes a detailed evaluation of the manuscript in line with the journal's editorial criteria.
7. Reviewers' recommendations are binding to the editorial board, the editor-in-chief, and the author(s).

# The Scientific Journal
## of Ahmed Bin Mohammed Military College

**A -About the journal**

The Journal of Ahmed Bin Mohammed Military College (JABMMC) is a peer-reviewed semi-annual scientific journal issued by Ahmed bin Muhammad Military College (ABMMC). JABMMC publishes theoretical and applied research addressing a broad range of topics in the fields of law, administration, accounting, and computer sciences. The journal features original and outstanding contributions that provide new insights in the aforementioned fields.

**B- Submission Guidelines**

1. JAMMC accepts original research papers written in Arabic or English which adhere to internationally accepted standards of scientific research.
2. The author must confirm in writing, as per the official format of the journal, that his or her research has neither been published before nor is under consideration for publication elsewhere. In addition, the research must not constitute or be part of a master's thesis, doctoral dissertation, or any previously published work.
3. Manuscripts should be free from linguistic errors including punctuation, spelling, typographical and grammatical mistakes. The author is responsible for any errors contained in his research.
4. Authors must email an electronic copy of the manuscript in MS Word format to the journal.
5. Two summaries, one in Arabic and one in English, of approximately 150 to 200 words must be submitted with the research.
6. The editorial board has the right to reject manuscripts that are not compatible with the objectives and vision of the journal. The board shall notify the author of its decision.
7. Manuscripts will not be returned to the authors, whether accepted for publication or not.
8. Manuscripts accepted for publication are the property of JABMMC and may not be published anywhere else.

# The Scientific Journal

## of Ahmed Bin Mohammed Military College

**The Scientific Journal**
of Ahmed Bin Mohammed Military College

**Editor-in-Chief**
Prof. Dr. Mohamad Arfun Alkhatib

**Editorial Board**

Dr. Mohamad Saeed Ismaeel

Dr. Walid M. Ahmed

Dr. Mohamed Alsalah, Hamdi

Dr. Ahmed Abdelgadir Elobeid

Dr. Yagoub Gangi

Dr. Zakariya Belkhamza

**Advisory Board**

Prof. Dr. Hassan Abd Alrahim Al-Sayed
Law

Prof. Dr. Ahmed Bilal Awad
Law

Prof. Dr. Said Assisi
Business Administration

Prof. Dr. Amran bin Mohammed
Business Administration

Prof. Dr. Turki Hamoud
Accounting

Prof. Dr. Hussein Isa
Accounting

Prof. Dr. Alaa El Ghazaly
Information Systems

Prof. Dr. Hany Ammar
Information Systems

The Constitutional Aspects of the Principle of Legality in Crimes and Punishments in Qatari Legislation
**Khalid Saleh Al-Shamari**

The Impact of Jurisprudential Differences on Tawarruq: A Fiqh-Based Study
**Nader Muhammad Ahmad Alqudah**

The Prosperity Paradox: How Innovation Can Lift Nations Out of Poverty
Authors: Clayton M. Christensen
**Zakariya Belkhamza**

Qatar and Humanitarian Diplomacy: leveraging Aid to Build Global Partnerships
**Fahad Khalifa Al-Malki**

All correspondence should be addressed to Editor-in-Chief of The Scientific Journal of Ahmed Bin Mohammed Military College
P.O. Box: 22988, Doha - Qatar Email: journal_jasl@abmmc.edu.qa. http://journal.abmmc.edu.qa
Mobile: +974 33850638 / +974 33850617 -Fax: +974 44619254 Office: +974 44618692

# The Scientific Journal
## of Ahmed Bin Mohammed Military College

Volume 10, Number 1, Rajab 1446 - January 2025

ISSN (Online): 3078 - 3070
ISSN (Print): 3078 - 3062

A Semi-Annual
Refereed Journal

### Articles in Arabic Language:

The Constitutional Aspects of the Principle of Legality in Crimes and Punishments in Qatari Legislation
• Khalid Saleh Al-Shamari

The Impact of Jurisprudential Differences on Tawarruq: A Fiqh-Based Study
• Nader Muhammad Ahmad Alqudah

The Prosperity Paradox: How Innovation Can Lift Nations Out of Poverty
Authors: Clayton M. Christensen
• Zakariya Belkhamza

### Articles in English Language:

Qatar and Humanitarian Diplomacy: leveraging Aid to Build Global Partnerships
• Fahad Khalifa Al-Malki